شمس
للنشر والإعلام

أسباب سقوط حُكم الإخوان



بروفيسور صالح شمس الدين إسماعيل



أسباب سقوط حُكم الإخوان

بروفيسور/ صالح شمس الدين إسماعيل

الكتاب : أسباب سقوط حكم الإخوان

المؤلف : بروفيسور/ صالح شمس الدين إسماعيل

الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠١٤

رقم الإيداع : ٢٠١٤/٧٦٢٠

الترقيم الدولي : I.S.B.N: 978 - 977 - 493 - 189 - 5

الناشر

شمس للنشر والإعلام

٨٠٥٣ ش ٤٤ الهضبة الوسطى-المقطم-القاهرة

ت/فاكس: ٠٠٢٢٧٢٧٠٠٠٤(+٢) / ٠١٢٨٨٨٩٠٠٦٥(+٢)

www.shams-group.net

تصميم الغلاف : إسلام الشماع

أسباب سقوط حُكم الإخوان

بروفيسور/ صالح شمس الدين إسماعيل

أستاذ الكيمياء النووية

جامعة التكنولوجيا ـ فيينا

إهـــداء

إلى كل مَنْ ساهم وساعد

لكي أكتب هذا الكتاب

محتوى الكتاب

- مـقـدمـة 9
- ▪ الكهرباء والطاقة 19
- ▪ تطوير التعليم الفني 31
- ▪ الـدعـم 39
- ▪ الفقـر 47
- ▪ الفسـاد 55
- ▪ الضمان الاجتماعي 67
- ▪ الخدمـات 79
- ▪ البنية الأساسية 91
- ▪ صحة أطفالنا 105
- ▪ الأجـور والضرائب 115
- ▪ التوافق السياسي 125
- ▪ الشعب مصدر السلطات 131
- ▪ ملف المصريين بالخارج 139
- ▪ هيبة الدولة 147

▪ مشكلة الإخـوان 155

▪ الشعب هـو المرجعية 161

▪ الاستفتاء هو الحـل 171

▪ الاستقطاب.. 177

▪ ماذا إذا انتهى حكم الإخوان؟.. 189

▪ قارئة الفنجان 197

▪ البلطجة السياسية 205

▪ نصيحة قبل وبعد ٣يوليو 213

▪ تمسكوا بالديمقراطية.. 217

▪ الحضارة هي الأخلاق.. 223

▪ الحــل.. 229

▪ المعركة الأخيرة.. 237

▪ أصل الموضوع.. 243

- مـراجـع 251

- المؤلف في سطور 253

مقدِّمة

لا أستطيع كمواطنٍ من أصلٍ مصري؛ حتى لو كنتُ أحد علماء العلوم النووية، وأحمل الجنسية النمساوية، وأعمل بالخارج منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي؛ أنْ لا أتفاعل مع مجريات الأمور بمصر خلال السنوات الماضية.

إنَّ أغلب المصريين بالخارج يعيشون ومصر في قلوبهم؛ فإنَّ مياه النيل جزءٌ من دمائهم وأنسجة أجسادهم... بعد الأحداث المتلاحقة عقب 25 يناير وحتى الآن، أصبح هذا الاهتمام والانشغال بالمشهد السياسي والاقتصادي بمصر لحظة بلحظة، فلم أجد إلَّا قلمي لأُعبِّر عن فرحتي؛ وأحيانًا أكثر قلقي وخوفي، وأحيانًا أخرى عن ألمي وحزني من مجريات هذه الأحداث، ولكي أُقدِّم بعض الاقتراحات من أجل الاستقرار والأمان.

هذا الكتاب يعبِّر عن نظرة أحد علماء مصر بالخارج لمجريات الأمور والأحداث، خاصةً بعد أنْ تولى مرسي رئاسة الجمهورية، ويتعرض للأحداث التي أعقبتْ فوز الدكتور مرسي بالانتخابات الرئاسية في يونيو2012 بنسبة 51.7%، وانتاب النصف الآخر من الشعب المصري؛ خاصةً المثقفين والكُتَّاب؛ القلق الشديد من تمكُّن التيارات الإسلامية من المجالس التشريعية، والسلطة التنفيذية بالكامل.

كان من الضروري ومن الحنكة السياسية، بل من الواجب على مرسي وقيادات تيار الإسلام السياسي؛ العمل الجاد المُخلِص لنزع فتيل بوادر فتنة، والتي بدأتْ بوادرها باستقطابٍ شديد بين طوائف المجتمع المصري منذ نتائج انتخابات المجالس التشريعية.

التيارات السياسية والاجتماعية وقفتْ على صفيحٍ ساخن، يُزيد من لهيبه الإعلام غير المسئول الذي أصبح أيضًا مقصدًا لبعض رجال الدين، وأساتذة الجامعات، والمفكرين المهتمين بالتواجد الإعلامي بقدر أكبر من اهتمامهم بوقار مناصبهم، كذلك فعل بعض أهل الأحزاب والتكتلات السياسية الذين لم يكن لهم أي وجودٍ شعبي بدون الصراخ والبكاء لتواجد الإسلاميين بالساحة السياسية المصرية، إذ أعلنوا حربًا صريحة لحصار وسقوط التيارات الإسلامية.

على الجانب الآخر وقفتْ قيادات التيارات الإسلامية الهُواة في عالم السياسة والتشريع، وكانت كل مهمتهم "النفخ" في موقد الفحم المشتعل غير مدركين أنَّ مفاصل الدولة المصرية وقوتها ليستْ معهم، حتى وصلنا إلى ٣ يوليو وما أعقبها من أحداث.

كنتُ أتمنى؛ كما تمنى الكثيرون من المصريين بالداخل والخارج؛ أنْ ينتصر أهل الحكمة والفكر، وأنْ تكون المرحلة الانتقالية بعد أنْ تولى مرسي الرئاسة مرحلة بناء دولة المؤسسات، ولا تكون هناك أيَّة مؤثراتٍ أو بنودٍ دستورية مؤقتة تصدر قبل أو أثناء حُكم مرسي، فتزيد من حدة التوجس والحساسية بين التيارين، فتعرقل أو تسيء للمسيرة الديمقراطية المصرية.

نعم، كنتُ أتمنى أنْ يعمل الجميع على تحمُّل المسئولية بالدولة المصرية، ودعم السلام الاجتماعي، واحترام الإرادة الشعبية، وأُسس المسيرة الديمقراطية.

القضية باختصار أنه يجب أنْ نتعلَّم الحياة في إطارٍ ديمقراطي، في عصرٍ يرفض كل أشكال الوصاية والطبقية، وندعم بناء واستقلال دولة المؤسسات، والأجهزة القضائية والرقابية والقومية.

المشكلة ليستْ في الأغلبية أو المعارضة، ولكنها تتمثل في وجود هؤلاء الذين يؤمنون بأنَّ الديمقراطية بدونهم هي حكم الغوغاء، وعليهم منعها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، سواء كانت التيارات الإسلامية أو غيرها هي الحاكمة.

إنَّ ما حدث، ومازال يحدث في معظم وسائل الإعلام بالدعوة بأنَّ هذا التيار أو ذاك لا يرقى لقيادة البلاد؛ غير مقبول إطلاقًا.. مَنْ يقول أنَّ التيار اليساري أو الليبرالي هو الأفضل من الإسلامي أو أي تيارٍ آخر؟.

مَنْ يدَّعي أنَّ الديمقراطية هي سياسة التوافق والمشاركة الجماعية، هو واهمٌ ويجهل مفهوم الديمقراطية الليبرالية البسيط. الديمقراطية هي حُكم الأغلبية بدون الاعتداء على حقوق الأقليات، وإذا حكم الشعب بأنَّ التيار الإسلامي هو تيار الأغلبية، فلهم كل الحق في "التكويش" باسم الشعب، لكنَّ مرسي لم يفعل فسقط سريعًا.

التيارات الإسلامية كان يجب أيضًا أنْ تتفهم أنَّ خوف قطاعات عريضة من المجتمع المصري لمحاولة سيطرة الإسلاميين على مقاليد الحكم مشروعة، فتاريخ هذه التيارات والظروف التي كانت محيطة بها خلال السنوات السابقة، بالإضافة لتصريحات الكثيرين ممن ينتمون لها في الإعلام، تدعِّم إلى حدٍ ما هذه المواقف.

نعم، كان عليهم أنْ يثبتوا أنهم جزء من الكيان السياسي المصري وأمنه القومي، ويعملوا جاهدين على اكتساب ثقة الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتي طالما وقفتْ موقفًا سلبيًا تجاه هذه التيارات طوال ستين عامًا.

الحل الأمثل، كان تغليب سياسة التوافق والمشاركة على سياسة الأغلبية والصندوق خلال مرحلة التحوُّل الديمقراطي، حتى لو كان ذلك من حقِّ مَنْ حصل على الأغلبية واستحقاقاتٍ عملية ديمقراطية. كان لا يجب أنْ توجد حساسية من التيارات الإسلامية المنتخَبة بناءً على رغبة جميع التيارات الأخرى في المشاركة بالحياة السياسية بعد الثورة، هذا أمر مفهوم وطبيعي لطبيعة المرحلة الثورية، والمشاعر الوطنية لدى كل مَنْ شارك في الثورة، مع انعدام وجود تقاليد وثقافة ديمقراطية.

الديمقراطية ثقافة، وترسيخ هذه الثقافة في مجتمعٍ به نسبة أُمية عالية، وانحصار المصادر الثقافية في العموم على البرامج التليفزيونية الموجهة أو الخاصة وبعض الصحف؛ حتى عند النخبة المتعلِّمة؛ ثم الفقر وانعدام القدرة على العيش الكريم لقطاعاتٍ

عريضة، تُظهر مدى التحدي لدفع المسيرة الديمقراطية، هذا يُظهر أيضًا مدى أهمية مسئولية وحكمة مَنْ يتصدى لقيادة الفترة الانتقالية.

الفترة الانتقالية لدول الربيع العربي سوف تمتد لسنواتٍ طويلة، وقد تصل من ١٠ إلى ١٥ عامًا؛ لتتعاقب عدة انتخاباتٍ للمجالس النيابية ورئاسة الجمهورية، ويتم تجريب التيارات الإسلامية والليبرالية والثورية، عندئذٍ تصبح الأمور أكثر وضوحًا وشفافية لمعظم قطاعات الشعب المصري أو غيرهم، وستكون هذه الفترة من أخطر الفترات في تاريخ مصر الحديث والعالم العربي.

لقد تمنيتُ أنْ نظل جميعًا داخل إطار المسيرة الديمقراطية، ولا نخرج عنه مهما كانت الأسباب، وأنْ ينفصل مرسي تمامًا وفعليًا عن جماعة الإخوان؛ ليكتسب ثقة ودعم قطاعات عريضة من الشعب المصري، وأنْ يشكِّل الوزارات برجال من ذوي القامات الوطنية والعلمية، البعيدة عن الأحزاب والتيارات، تكون متفهمة لمتطلبات الأمن القومي المصري.

نعم، لقد طالبتُ وعقب أسبوعين فقط من بداية فترة رئاسة مرسي، أنْ نقفز جميعًا على معظم الحواجز وهواجس الخوف، من أجل الاقتصاد المصري والأغلبية العظمى من الشعب المصري الفقيرة التي تريد الاستقرار ولقمة العيش الكريم، كان يجب ألَّا ينسى الجميع أنَّ أعمدة الاقتصاد المصري والهيئات الخدمية قد نحرها "سوس" الفساد لسنواتٍ طويلة وآيلة للسقوط، ولا يمكن إنقاذها إلَّا

بالتكاتف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فلا يمكن تعليل الصراعات - حتى لو صدقتْ النية - للملايين من فلاحي وعمال مصر الذين يعملون عرقًا، وكل يومٍ يمضي عليهم بهذه الظروف يعتبر ظُلمًا.

للأسف بدأتْ المعركة للعصف بمرسي والإخوان من قبل أنْ يحلِّف اليمين بالدستورية، وقد استخدم الطرف الآخر كل الوسائل المتاحة لتحقيق هدفه، وإسقاط مرسي في أسرع وقت. لم يدرك مرسي أنَّ 50 % من الشعب المصري لم يؤيدوه، وأنَّ 50 % على الأقل ممن أيدوا التغيير وتجربة الإخوان؛ لا ينتمون إلى الإخوان أو التيارات الإسلامية، ولكنهم يدعمون الديمقراطية في الأساس ومسار وأهداف ٢٥ يناير، ووقفوا بجانب مرسي ببداية الأمر لعلَّه يحقق بعضها، وإذا لم يفعل سيكونون أول مَنْ يهتف بسقوطه.

للأسف لم يُقدِّر الإسلاميون ومرسي حقيقة الموقف، ولم يدركوا تفاصيل عملية حسابية بسيطة جدًا في عالم الانتخابات والمسار الديمقراطي، ولكنها كانت صعبة الفهم والإدراك لمَنْ دخل عالم السياسة مصادفةً، وجلس على كرسي رئاسة بلد في حجم مصر، وبدون سابق إنذار.

أكبر أخطاء مرسي أنه لم يهتم بمشاكل وهموم شريحة كبيرة من المصريين لا تنتمي إلى التيارات الدينية، وتعتبر الكتلة المتحركة الهلامية بعالم ممارسة الديمقراطية، وتُحدِّد في العالم أجمع مسار الحكم، وتؤدي تحركاتها إلى قلب الموازين وتغيير أنظمة الحُكم. في الدول المستقرة ديمقراطيًا تتحرك هذه الكتلة إلى صناديق

الانتخابات، أما في الدول التي تعاني من شمولية النظام، فإنها تتحرك عادةً إلى الشوارع بالمظاهرات والاعتصامات العنيفة أحيانًا. هذا ما حدث في بداية 25 يناير، وأُستخدمتْ لقلب الطاولة الإسلامية والعصف بها، وسوف تستخدم أيضًا في المستقبل.

الأخطاء التي أدَّتْ إلى الإطاحة بمرسي، وبداية مصير مظلِّم للإخوان وكافة التيارات الإسلامية يمكن تقسيمها إلى نوعين:

ـ **الأول:** متصل مباشرةً بالجماهير وتطلُّعاتها، وعندما لم يهتم بها مرسي بشكلٍ محوري وسريع وقاطع مستخدمًا ما يُسمى في عالم السياسة بـ"السرعة القاتلة" خسر مرسي أرضية حُكمه؛ بمعنى تعاطف الشارع المصري خاصةً المجموعة الثورية، حتى لو أنه لم يُمنح الفرصة ليعمل في هدوءٍ وبدون ضغوطٍ لفترة كافية. لم يكن مطلوبًا من مرسي أنْ يمسك بعصا سحرية، وحل قضايا تراكمتْ على مرِّ أربعين عامًا خلال عامٍ واحد، ولكنه على الأقل لم يتخذ قراراتٍ جوهرية تُشعر المواطن بأنَّ طريق الألف ميل قد بدأ باختيار القيادات المناسبة والوزراء الأكفِّاء ذوي السمعة الطيبة، وأنَّ هناك أملًا في حل قضايا، مثل:

1) الدعم والفقر والعشوائيات.

2) الضرائب والأجور.

3) خدمات المحليات كالمرور والمياه والنظافة والإسكان.

4) الطاقة والصحة.

5) التعليم.

هذه القضايا الخمس، هي في الأصل السبب في أنْ ينتخب أغلبية المصريين التيارات الإسلامية بعد 25 يناير كنوعٍ من الاعتراض على ما حدث في عصر مبارك، وأملًا في التغيير... لم يتعرض مرسي لكل هذه القضايا بطريقة جدية، وانشغل بدلًا من ذلك بمشروعٍ وهمي يسمى "النهضة"، لا يمس مشاكل الجماهير الحقيقية ومتاعبهم اليومية مباشرةً، ولكنه مشروع "إنْ شاء اللـه بكرة تُفرج".

ـ **الثاني:** أخطاء سياسية واستراتيجية الأصل، وتتصل بالحكم والتمكُّن من مفاصل وأركان الدولة المصرية، مثل:

1) العلاقة بالمؤسسة العسكرية والأمنية والقضاء.

2) السياسة الإعلامية في ظل إعلامٍ خاص، وفضائيات.

3) إعداد الدستور.

4) ملف المصريين بالخارج.

5) التوافق بين القوى السياسية، وتشكيل الوزارات.

لم يعطِ مرسي الأهمية الكافية لمثل هذه النوعية من القضايا، والتي كانت المفتاح لنجاحه في استمالة الطبقات المؤثرة إعلاميًا، وكذلك أجهزة الدولة المصرية المهمة لضمان نجاح المسيرة الديمقراطية. قوَّض مرسي بذلك إمكانية مساندة قطاعات مؤثرة من الشعب المصري خاصةً من الطبقة المتوسطة، هذه الطبقة لم يكن لديها أي استعدادٍ للتسامح أو إعطاء الفرصة مع مزيدٍ من الوقت للإخوان والتيارات الإسلامية عمومًا، خاصةً في ظل هذا الإعلام الذي لم

"ينفخ" فقط في الفحم المشتعل، ولكنه أشعل النيران، وبنى الشِباك العنكبوتية لمرسي وحزبه في كل مكانٍ وعلى مدار 24 ساعة.

هذا الكتاب هو في الأساس مجموعة من المقالات (بتعديلاتٍ محدودة لزوم نشرها بكتاب) نُشرتْ على مدار عامٍ كامل، وتعرضتْ إلى الواقع السياسي المصري ومشاكله، وتقدِّم بعض الحلول لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال عرضٍ أدبي يتضمن معلوماتٍ، أو إشاراتٍ لقضايا في إطار التمسُّك بخمس أسس:

ـ أولًا: دعم مسيرة ثورة 25 يناير.

ـ ثانيًا: تقديم بعض الاقتراحات للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ـ ثالثًا: محاولة دمج الإخوان في النسيج السياسي المصري.

ـ رابعًا: تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والسلام الاجتماعي.

ـ خامسًا: التمسُّك بالإطار الديمقراطي.

صالح إسماعيل

فيينا

2014

(1)

الكهرباء و الطاقة

إذا أضفنا إلى مشكلة انقطاع الكهرباء المستمرة منذ سنواتٍ، مشكلة الحصول على المياه أيضًا بسبب الكهرباء... تصبح الحياة رهيبة ورائحتها كريهة

(ا4 أغسطس2012)



واحوي يا واحوي إياحة

امتلأتْ الصحف ووسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي بصور الظلام والصرخات والتعليقات لانقطاع الكهرباء المستمر، وكأنها "حكاية صيف"، ولذلك أقترح إضافة بند فوانيس رمضان بالميزانية المالية لتوزيعها على شعب مصر الغلبان الذي عانى كثيراً؛ ليس فقط من الفقر، ولكنْ من فقر الفِكْر والمشاعر لبعض المسئولين، الذين لم يكن في مقدورهم أنْ يفعلوا شيئًا طوال فترة طويلة إلَّا النداء والتوسل والابتهال إلى الـلـه عزَّ وجلَّ، حتى لا يستخدم الشعب المصري أجهزة التكييف، ولا يأتي شهر رمضان خلال أشهر الصيف لعادة المصريين بالسهر والاحتفال بالشهر الكريم.

الكهرباء هى عماد الحياة الحديثة، وتؤثِّر تأثيرًا مباشرًا على العمر النشِط للإنسان. الإضاءة هي مفتاح هذا العمر النشط، الـلـه سبحانه وتعالى أمدنا بالإضاءة الطبيعية من الصباح وحتى الغروب، هذه الفترة هي فترة السعي من أجل متطلبات الحياة، بمعنى العمل والشراء وإعداد الطعام؛ إلى آخره، تبدأ الحياة الحُرَّة النشطة بعد ذلك لما يقرب من 5 ساعات على الأقل. تخيَّل حياتكَ بدون إضاءة في هذه الفترة أو بمعنى أدق بدون كهرباء، تخيَّل حياتكَ الآن بمنزلكَ بدون ثلاجة ولا سخان لإعداد الطعام، وآلات لغسل الملابس وكيها، وبدون تليفزيون وكمبيوتر وتليفون نقَّال.

الإنسان يستخدم أساسًا الآن في منزله آلاتٍ تعتمد على الكهرباء؛ لأنها الصورة المناسبة للحصول على الطاقة للاستخدام المنزلي.

أستطيع أنْ أقول بدون الكهرباء لن تكون الحياة صعبة وشاقة، بل ستؤدي إلى أنْ تكون إدارة الحياة المنزلية الحديثة بالمُدن غير ممكنة على الإطلاق، أما العمل بدون كهرباء ـ فلا داعي للكلام في هذا الموضوع منعًا للحرج. إذا أضفنا إلى كل ذلك مشكلة الحصول على المياه أيضًا بسبب الكهرباء أو غيره؛ تصبح هذه الحياة رهيبة ورائحتها كريهة - آسف لهذا التعبير - ولكنْ لا وقت أو مجال للمجاملة أو رقة التعبير.

لو دققتَ النظر وأنتَ تسير في أحد شوارع الأحياء القديمة، ربما تجد على إحدى نواصي أطرافه غفيرًا يحاول أنْ يعدَّ الشاي بحرق بعض الأخشاب أو الفحم، وأحد السكان يستخدم ما يسمى موقد البوتاجاز، وآخر بموقدٍ يستخدم الكيروسين، وهذا في حقيقة الأمر لا يمثِّل فقط طرق إعداد الشاي، ولكنه يمثِّل أيضًا أهم ثلاث مواد أو طرق لتوليد الكهرباء في العالم، هي:

- الفحم والبترول والغاز الطبيعي: ينتج بهم العالم حوالي 60 - 70%
- مساقط المياه والرياح وأشعة الشمس ينتج منهم حوالي 15 ـ 20%
- المفاعلات النووية تساهم في إنتاج الكهرباء بحوالي 15 ـ 20%

تختلف هذه النسب قليلًا من منطقة إلى أخرى، أو من بلدٍ إلى آخر طبقًا لتوافر الموارد الطبيعية، مثل: الفحم والبترول والغاز، أو التكنولوجيا المطلوبة لإنتاج الكهرباء من المصادر الأخرى خاصةً النووية منها... هناك طرق أو مواد أخرى لإنتاج الطاقة، لكنها لا تمثِّل حتى الآن أهمية في الإنتاج الكُلي للطاقة بالعالم.

يعتمد إنتاج الكهرباء في مصر على الغاز الطبيعي والبترول (مازوت وسولار) لإنتاج حوالي 90 % بالإضافة إلى 1 % من الرياح.. أما الحصول على الكهرباء من مساقط المياه فيعتمد على توافر هذه المصادر والظروف البيئية، والطاقة من المصادر المائية في مصر بدأتْ منذ عام1960م من خزان أسوان، ثم من السد العالي عام 1967م، ومن محطة قناطر إسنا عام 1993م، ثم محطة قناطر نجع حمادي عام 2008م، إذ تمثِّل الكهرباء المنتجة من مصادر مائية حوالي 9 % من إجمالي إنتاج الكهرباء الآن في مصر، موزعة كالتالي:

74 % منها من السد العالي.

21 % من خزانات أسوان.

5 % من إسنا ونجع حمادي.

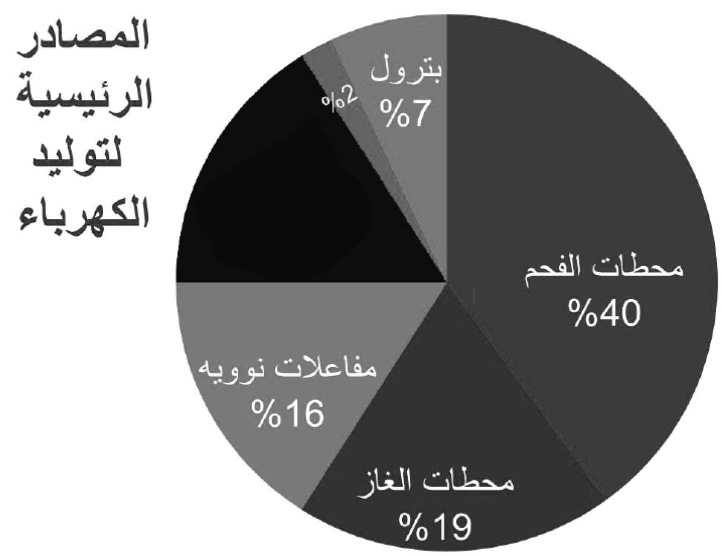
زيادة إنتاج الكهرباء من المصادر المائية محدود جدًا وتقريبًا غير قابل للزيادة.

مصادر الطاقة في مصر تعد خطرًا على الاقتصاد والمواطن المصري, فإنتاج الطاقة هو في نهاية الأمر سلعة تخضع لقواعد الاقتصاد العالمي، ويتأثر سعر إنتاج الكهرباء بسعر المواد المستخدمة وتكلفة إنشاء المحطات وتكلفة التشغيل.

يمكن تقسيم المواد الرئيسية المستخدمة في توليد الكهرباء إلى ثلاثة أنواع:

• **النوع الأول:**

مواد مستخدمة ويتأثر سعرها بالاحتياطات المتوفرة وتقلُّبات السوق العالمي، مثل: الفحم والبترول والغاز، الفحم أقلهم تأثرًا، أما البترول والغاز فإنَّ الاحتياطات والتقلُّبات السياسية والمضاربات العالمية تؤثر تأثيرًا كبيرًا على سعر الكهرباء، إذ أنَّ الكميات المستخدمة لتوليد الكهرباء ضخمة جدًا، فأي تحرك في أسعار المواد الخام يؤثر تأثيرًا كبيرًا على سعر الكهرباء. حيث إنَّ إنتاج الكهرباء في مصر يعتمد أساسًا على البترول والغاز، فإنَّ الاقتصاد والمواطن المصري سوف يتأثران بهذا التغير سريعًا وبشكلٍ خطير، وسوف يرتفع سعر الكهرباء بشكلٍ كبير خلال السنوات القليلة القادمة، لماذا؟... لسوء التخطيط في هذا المجال خلال 30عامًا سابقة.



طرق ومتوسط إنتاج الكهرباء في العالم

يعتمد إنتاج الكهرباء في مصر على الغاز والبترول90%، والمحطات المائية 9%،

بينما إنتاج الطاقات المتجددة في حدود 1%

• **النوع الثاني:**

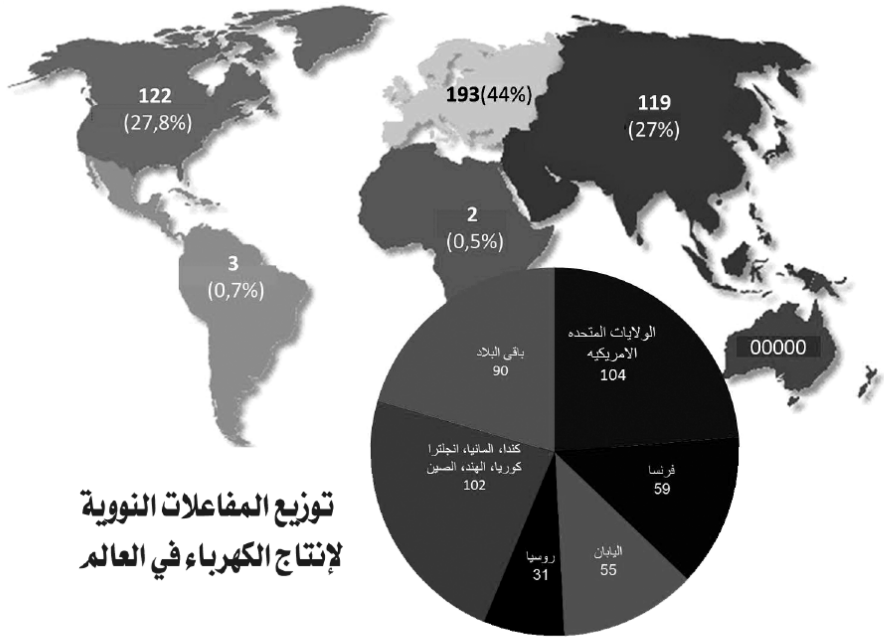
إنتاج الكهرباء من مصادر طبيعية متجددة، مثل: استخدام الشمس والرياح والمساقط المائية، ولا يمثِّل سعر المواد المستخدمة أيَّة تكلفة على إنتاج الكهرباء منها، ومن أهم مميزات هذه الطرق أيضًا أنها طاقات نظيفة لا تلوث البيئة ولا تؤثر على صحة الإنسان، التكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء من هذه المصادر تكمن في تكلفة إنشاء المحطات اللازمة، أما تكلفة التشغيل فإنها أيضًا منخفضة جدًا.

لماذا لا تمثِّل هذه الطرق وزنًا كبيرًا لإنتاج الكهرباء سواء عالميًا أو عربيًا؟

هذا الموضوع يخضع للسياسات العالمية والتطور التكنولوجي، ولكنها بالتأكيد طاقات المستقبل القريب، والتكنولوجيا الخاصة بها مازالتْ في أيدي الدول المتقدمة، وثمن إنتاج الكهرباء منها مازال مرتفعًا بالمقارنة بالطرق الأخرى.

• **النوع الثالث:**

إنتاج الكهرباء من مصادر نووية.. ولا يتأثر سعر الكهرباء كثيرًا بارتفاع سعر اليورانيوم، لذلك فإنَّ إنقاذ مصادر الطاقة المصرية وتأمينها مع ثبات الأسعار، سوف يتحقق فقط باستخدام الطاقة النووية على المدى القصير والمتوسط، وبالطاقات المتجددة على المدى الطويل لإيجاد توازن بين الكهرباء المطلوب إنتاجها، وسعرها النهائي، والتحديات البيئية.



لا يوجد أكثر من خمسة مفاعلات نووية بأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأستراليا

ـ كيف يعمل المفاعل نووي؟

نرجع إلى برَّاد الشاي مرة أخرى... كلنا نعلم أننا نستخدم أحيانًا المسخن الكهربائي الذي يوضع مباشرةً في المياه نفسها؛ لتسخينها لعمل الشاي، تخيِّل معي أنكَ وضعتَ عمود المسخن في مياه البراد بدون أنْ توصل "الكويل" بالكهرباء، وتمَّ غليان المياه وتوليد بخار، فيمكن استخدام هذه الطريقة بدون حرق في توليد الكهرباء، وبالتالي نستغنى عن الطرق الحرارية التي هي داء المشاكل البيئية في إنتاج الكهرباء... هذا هو المفاعل النووي، العمود المعدني الذي ينتج حرارة ذاتية نتيجة لتفاعلاتٍ نووية داخل هذا القضيب الذي يحوي بداخله الوقود النووي.

المفاعل النووي - لفظ "نووي" يشير إلى نواة الذرة، وهنا نعني ذرة اليورانيوم - يعتمد على توليد الطاقة من انشطار نواة ذرة اليورانيوم إلى جزأين، وتنطلق طاقة وبعض النيوترونات التي تساعد على استمرار عملية انشطار ذرات أخرى، وإنتاج طاقة كبيرة تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة المياه. هذه العملية تتم داخل العمود المعدني الموضوع داخل وعاء المفاعل "البراد" المحتوي على المياه... هذا هو المفاعل النووي عدة أعمدة معدنية تحتوي على اليورانيوم، والمياه التي يتم تحويلها إلى بخار، يتم تحويله إلى غرفة التوربينات والمولِّد الكهربائي.

- لماذا لم يتم بناء مفاعل نووي واحد بمصر لإنتاج الكهرباء؟.. هل نحن أقل من إيران، البرازيل، الأرجنتين، جنوب أفريقيا، أرمينيا، الهند، رومانيا، سلوفينيا، المجر، التشيك، لتوانيا، المكسيك، أوكرانيا، كوريا؟.. هل نحن أكثر حرصًا لعدم استخدام الطاقة النووية السلمية في التنمية، وحل مشاكل الشعب من دول متقدمة، مثل: فنلندا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، أسبانيا، سويسرا، السويد، كندا، الصين، إنجلترا، روسيا وأمريكا؟ بل إنَّ الإمارات ستدخل مجال الكهرباء النووية قبل مصر.

بلا شك إنَّ مجهودًا كبيرًا قد بُذِلَ لإنتاج الكهرباء في مصر حراريًا بما يعادل الآن حوالي 27000ميجاوات، لكنَّ ذلك لا يكفي الاستهلاك كما نرى جميعًا.

الكهرباء خدمة تباع، ووجود مشاكل في الإنتاج يعني مشكلة كبيرة في نظام تسعير الكهرباء، ونظام وطرق الاستهلاك.

العجز في شهور الصيف حوالي 10% من إجمالي الإنتاج الحالي، وحل هذه المشكلة يكون بترشيد الاستهلاك والاستخدام الأمثل للطاقة، علاوةً على التوسع باستخدام الطاقات المتجددة، وتشجيع الأفراد والتجمعات الصغيرة والقرى السياحية على استخدام هذه الطاقة، وذلك ماديًا أو ضرائبيًا، وعلينا الاستفادة من دول سبقتنا في هذا المجال مثل النمسا. وبالمقارنة، نجد أنَّ الزيادة السنوية في استهلاك الكهرباء في مصر والتي تقدر بحوالي 7 ـ 8%، يجب التغلُّب على هذه الزيادة بالطرق الأخرى السابق ذكرها وخاصةً النووية منها.

يجب أنْ لا ننسى أيضًا أنَّ المفاعلات النووية يمكن أنْ تُستخدم لتحلية المياه، لتعمير الصحراء المترامية بشمال مصر الغربي وسيناء، ولن يطول الوقت حتى يصرخ الجميع من نقص الكهرباء والمياه المتاحة، إذا لم نبدأ هذا البرنامج، ونلاحق التقدُّم من الدول العربية الأخرى في هذا المجال.

ـ مشكلة الكهرباء في مصر هى مشكلة تخطيط وإعلام:

التخطيط : لأننا نتكلَّم عن برنامج نووي لتوليد الكهرباء في مصر منذ الستينيات، ورغم الدراسات والمناقشات والمحاولات لم تنجح مصر بالبدء في البرنامج النووي، وأصبحنا نسمع عن مصالح لرجال الأعمال، ومشاكل مع قاطني منطقة الضبعة، وكثير من الأمور الأخرى التي لا داعي لذكرها الآن.

الإعلام : لأنَّ ترشيد الاستهلاك ثقافة، وهذه الثقافة يجب أنْ تبدأ بالبيت والمدرسة، ثم القدوة الحسنة في أماكن العمل.

كم من المصالح الحكومية والهيئات والوزارات التي بها أجهزة تكييف تعمل ليل نهار، ثم ينادي المسئولين بترشيد استخدام هذه الأجهزة!.. وما هو دور وزارة التعليم في بيئة فقيرة غالبية شعبها يعاني من الدخل المحدود؟.

نعم، على رئيس الحكومة أنْ يختار الوزير المسئول، وأنْ يكون صاحب فكر ورؤية، وقادر على تنفيذ برامج حقيقية تحل مشاكل الشعب المصري، ولكنْ علينا جميعًا أنْ نساعد وألَّا ننتقد فقط، ونقدم الاقتراحات...

وأقترح على الوزير الآتي:

ـ البدء فورًا بتنفيذ البرنامج النووي المصري لإنتاج الكهرباء.

ـ الاهتمام بخطة الوزارة لزيادة إنتاج الكهرباء مما يتماشى مع المعدلات الحقيقية للاستهلاك.

- الاهتمام بمحطات الطاقة الشمسية فورًا لتعويض العجز خلال شهور الصيف من العام القادم.

- إعادة النظر في سياسة تسعير الكهرباء للاستخدامات الصناعية والتجارية والسياحية.

- ربط بناء مدن سكنية وسياحية ومصانع ذات استخدام عالي للطاقة بخطة وزارة الكهرباء.

- التشجيع التقني والضريبي للأفراد والهيئات والشركات على استخدام الطاقة الشمسية.

- إنشاء هيئة لتطوير وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة على المستوى الجماهيري والإنتاج الصغير.

- ترشيد الاستهلاك أولًا بالوزارات والهيئات والجامعات، والقدوة بمكتب الوزير ورؤساء الهيئات.

- إعداد كتيِّبات بالتعاون مع وزارة التعليم لتوزيعها على المدارس تدعو لترشيد الطاقة، وتنظيم دورات للمعلمين للقيام بندوات بالمدارس للتوعية بالطاقة، والصحة العامة، وترشيد الاستهلاك، وتعاون وزارة الكهرباء مع الإعلام لتنظيم وإعداد برامج توعية، ومناقشات جماهيرية طوال العام.

(2)

تطوير التعليم الفني

مَنْ هو مسئول ومهتم بتطوير التعليم منذ سنواتٍ طويلة، يفكِّر "بالشقلوب"

لذلك لا يحدث تطوير ملحوظ؛ لأننا لا نواجه المشاكل الحقيقية، إذ نغرق في

تفاصيل جانبية، ولا نقدِّم حلولاً جذرية

(29 يوليو 2012)



التعليم الفني الجيد هو الحصان الذي يجر خلفه عربة الاقتصاد والابتكار والسلام الاجتماعي، بل وأستطيع أنْ أقول: والأمن القومي كذلك، وإذا كنا نريد أنْ يكون لنا دورٌ قويٌّ، وذات وزن مؤثر إقليميًا وأفريقيًا ودوليًا، علينا أنْ نهتم بالتعليم الفني فورًا والآن قبل

الغد، ويكون هذا هو المشروع القومي الأول في مصر، وقبل أي شيءٍ آخر.

يجب أنْ يعتمد إطار تطوير التعليم الفني بمصر على ثلاثة محاور:

ـ الأول: تقديم اقتراحات غير تقليدية، ودعمها بالقوانين والتشريعات اللازمة.

ـ الثاني: أنْ يكون للجامعات ومؤسسات التعليم العالي دور مجتمعي في المساهمة بتطوير التعليم الفني الثانوي.

ـ الثالث: يجب وضع اعتبار للخلفية الاجتماعية والوظيفية لخريجي المدارس الفنية والمعلمين القائمين على التدريس في هذه المدارس.

بدون تحقيق هذه المحاور الثلاثة وبطريقة متوازية، لن يكون هناك تطوير حقيقي للتعليم الفني بمصر.

مشكلة تطوير التعليم الفني ليستْ مالية فقط ـ كما يتصور معظم مَنْ يفكِّر في التطوير ـ ولكنها أولًا: مشكلة اجتماعية، وثانيًا: مشكلة توفير إمكانيات معملية وتدريبية لهذه المدارس.

للأسف الشديد مَنْ هو مسئول الآن ومهتم بتطوير التعليم يفكِّر "بالشقلوب" مع احترامي للجميع، لذلك لا يحدث تطوير ملحوظ؛ لأننا لا نواجه المشاكل الحقيقية ولكنْ نغرق في تفاصيل جانبية، ولا نقدِّم حلولًا جذرية.

إنَّ عدد الطلاب بالتعليم الفني الصناعي الحكومي ـ نظام الخمس سنوات ـ حوالي سبعة وثلاثين ألفًا فقط، ومتوفر لهم 32 مدرسة وحوالي خمسة آلاف معلِّم في كل أنحاء مصر.

يجب وبكل صراحة الكف عن التفكير "بالشقلوب" لتطوير التعليم الفني؛ لأنَّ التعليم الصناعي لخمس سنوات، يجب أنْ يكون الأساس حتى يتم تحسين مستوى الخريجين العلمي والمهارات المكتسبة لهم، وقدرتهم على التفاعل الحقيقي لمتطلبات سوق العمل. بالمقارنة فإنَّ التعليم الصناعي الفني (نظام الثلاث سنوات) يلتحق به حوالي 800 ألف طالب وطالبة، وعدد المدارس حوالي 830 مدرسة... كان يجب أنْ يتحقق العكس، وأنْ يُشجَّع التلاميذ على الالتحاق بنظام الخمس سنوات، ولكنْ لا توجد استراتيجية أو رؤية لتطوير التعليم الصناعي في مصر بشكلٍ جدي ومتكامل.

نستطيع أنْ نعدِّل هذا التفكير إذا تعلَّمنا من دولٍ متقدمة اهتمتْ بالتعليم الفني منذ سنواتٍ طويلة، وساعدها ذلك على تقدُّمها صناعيًا مثل النمسا، خريجي المدارس الفنية ـ نظام الخمس سنوات ـ بالنمسا، يحصلون على لقب مهندس بعد ثلاث سنوات من التخرج، والعمل في مجال التخصص.

لنحلم للحظة، ونتخيل أنه تمَّ عمل تشريع من مجلس الشعب المصري يمنح خريجي المدارس الفنية لقب مهندس فني؛ بعد العمل ثلاث أو خمس سنوات بشرط الحصول على تقارير ممتازة، وتنمية علمية وتدريبية خلال سنواتٍ من العمل، وموافقة نقابة المهندسين.

ربما يسأل البعض.. كيف يمكن منح لقب مهندس لخريجي المدارس الثانوية؟.

ـ أولًا: لأنَّ الدراسة 5 سنوات بما يعادل التعليم الفوق متوسط.

ـ ثانيًا: لأنَّ العمل بمجال التخصص لمدة 3 سنوات يوازي السنوات التي يقضيها طلاب كلية الهندسة في الدراسة.

ـ ثالثًا: لأنَّ لقب "مهندس فني" للتفريق بين النظامين.

ـ رابعًا: لتطوير التعليم الهندسي بالجامعات، وذلك بزيادة سنوات الدراسة من 5 إلى 6 سنوات، وتكون السنة النهائية كاملة لمشروع التخرج على هيئة رسالة ماجستير، وينهي الطالب الدراسة بالحصول على درجة الماجستير، هذا سوف يفيد الدولة بعدد هائل من البحوث والاختراعات المكتملة من خلال دراسة الطلاب العملية، وبدون تكلفة تذكر على الدولة، ويستفيد الطالب بالماجستير.

إنَّ هذا التحول في نظام التعليم الفني بمصر سوف يغيِّر الوضع تمامًا، بمعنى أنَّ نوعية الطلاب بهذه المرحلة التعليمية سوف تحل مشاكل اجتماعية ومالية لخريجي هذه المدارس، ويكون للخريج لقب علمي يفتح له الأبواب محليًا وإقليميًا ودوليًا، الشرط الوحيد أنْ يكون هناك أيضًا مضمون علمي وفكري لهذا اللقب. هذا لا يتأتى بدون الاهتمام بتحسين جودة العملية التعليمية بالتوازي، إضافةً إلى ذلك يجب تعديل قانون الجامعات؛ ليعطي الحق لخريجي هذه المدارس الالتحاق بهذه الجامعات، وذلك بتخصيص 30% من

أماكن كليات الهندسة والمعاهد العليا لخريجي هذه المدارس بتنسيقٍ خاص، وتزداد هذه النسبة 5% سنويًا؛ لتصبح 80% خلال عشر سنوات، هذا يعني أنَّ الطريق للكليات والمعاهد العليا الهندسية يجب أنْ يكون فقط من خلال التعليم الفني الثانوي.

إنني واثقٌ أنَّ هذه التشريعات سوف تفتح الباب لزيادة عدد الطلاب لنظام الخمس سنوات، وكذلك نوعية هؤلاء الطلاب، وبالتالي سيزداد الطلب على نوعية خريجي هذه المدارس، ويكون لهم مكان حقيقي في تطوير المنظومة الاقتصادية والصناعية بمصر، والمنطقة العربية كاملة.

يمكن تحقيق التطوير مباشرةً بالطبع بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة، التي لن تتوفر بدون فرض ضرائب جديدة فورًا، والانتظار لبناء المدارس المجهزة جيدًا بالمعامل والورش اللازمة لهذا التطوير، وهذا صعب التحقيق خلال هذه الفترة، ويحتاج لوقتٍ طويل.

من الأفضل أنْ تتبنى كل جامعة مصرية بها كلية أو معهد هندسي بالمحافظات المختلفة؛ مدرسة فنية نظام الخمس سنوات، وذلك للاستفادة الكاملة من المعامل والتجهيزات الموجودة بهذه الجامعات لتطوير التعليم الفني بمصر، وأنْ تعمل هذه المعامل والورش 24 ساعة يوميًا لتحقيق ذلك، كذلك سيتم بهذه الطريقة الاستفادة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات بالتدريس أيضًا بهذه المدارس الملحقة، هذا يعني أنْ يتم ربط 32 مدرسة حكومية موجودة حاليًا

كمرحلة أولى بالجامعات والمعاهد العليا؛ لتسهيل هذه الأمور بدون تعقيدات إدارية وفكرية ونفسية، واعتراضات فارغة المضمون.

هذا هو الدور القومي الذي يجب أنْ تقوم به الجامعات لتطوير التعليم الفني، حتى يتم التغلُّب على المشكلة الاقتصادية المرتبطة بالتعليم الفني. يجب ألَّا ننسى أنَّ خريجي هذه المدارس لا يتمتعون بمكانة علمية أو اجتماعية جيدة الآن، وربط هذه المدارس بالجامعات سيقفز بوضع هذه المدارس إلى قمة التعليم قبل الجامعي وسيجعل كل طالبٍ بهذه المرحلة يشعر أنَّ الدولة توفر له كل الإمكانيات المتاحة، وأنه موضع احترام وتقديرٍ منها...

في الوقت نفسه، يجب العمل المنظم، وخلال فترة زمنية معينة يتم بناء مركز للتعليم الفني بكل محافظة لا يقل حجمًا وقيمةً عن أي كلية جامعية، هذا يعني أنْ نبتعد عن بناء مدارس فنية صغيرة تسع 1300 طالب تقريبًا، وننتقل إلى بناء مراكز كبيرة لاستيعاب 5000 إلى 7000 طالب، حتى يتم تركيز المعامل والورش ويحسن استخدامها، وهي أساس تكلفة التعليم الفني، ويتم بذلك استقلال هذه المدارس عن الجامعات المضيفة لها تدريجيًا.

للتنسيق بين الجامعات ووزارة التعليم لتنفيذ هذه الخطة، يكون من الأفضل إنشاء الهيئة القومية للتعليم الفني الحديث (نظام الخمس سنوات) مهمتها الإشراف الإداري والمالي والعلمي المشترك مع مؤسسات التعليم العالي، وإعداد المناهج، وجودة التعليم، والكُتب الدراسية، والإشراف والتنسيق لهيئات التدريس، والإعداد لكل ما

يتعلق بالعملية التعليمية، كذلك تعمل الهيئة على الاهتمام بالتعاون الدولي لدعم التعليم الفني.. هذا يعني أيضًا فصل التعليم الفني (نظام الخمس سنوات) عن وزارة التعليم، وضم إدارة ومدارس هذه المرحلة التعليمية لهذه الهيئة.

يجب أنْ يكون لكل مدرسة تخصص واحد أو اثنين على الأكثر لتركيز المعامل، وهيئات التدريس لها في إحدى المحافظات ما عدا المحافظات الكبرى التي يمكن أنْ يكون بها العديد من هذه المدارس كذلك يجب أنْ يراعى التنسيق بين تخصص الجامعات والمعاهد العليا وتخصص المدارس الفنية الملحقة بها ونشاط المحافظة.

الهيئة المقترحة سوف يتسع نطاق عملها تدريجيًا بتحول بعض المدارس الصناعية نظام الثلاث سنوات إلى نظام الخمس سنوات. أتوقع خلال المرحلة الثانية لهذا المشروع، وفي خلال عشر سنوات أنْ تتحول هذه الهيئة إلى وزارة للتعليم الفني. يجب العمل على زيادة عدد طلاب هذه المرحلة من 40 إلى 250 ألف بواقع عشرين ألف طالب سنويًا خلال هذه الفترة، مع استكمال المعامل والورش، وبرنامج إعداد المعلمين لكل المدارس التي تستوعب هذه الأعداد.

إنَّ اتباع طرق غير تقليدية هو الطريق لتحقيق ذلك، لضمان الاستفادة الكاملة من الأموال المستثمرة في التعليم الفني، وأنْ تتوفر قيادات تعليمية جديدة ذات رؤية، وأنْ تذهب أموال الصناديق الخاصة إلى برنامج قومي من أجل بناء مصر اقتصاديًا وصناعيًا بدلًا من أنْ تذهب في "جيوب " مَنْ أفسدوا كل شيءٍ في مصر.

أتمنى خلال 15عامًا أنْ يصبح التعليم الفني ـ أقصد الصناعي والتجاري والزراعي والمهني ـ هو المقصد الرئيسي للتعليم قبل الجامعي، وتصبح الثانوية العامة لا وجود لها، وأنْ يكون التعليم الفني في الأساس نظام الخمس سنوات بدلًا من هذا النظام الفاشل الفاسد المعتمد على ثلاث سنوات... هذا هو البرنامج القومي الذي أُنادي به.

(3)

الـدعــم

قضية دعم الخبز في العموم تحتاج إلى إعادة نظر شاملة، فإنَّ فصل الإنتاج عن التوزيع، والبطاقات الذكية، وتحديد نسبة الخبز للأفراد، هي "الغوسة وعك حكومي" تنفرد به عقليات مَنْ يتولى أمر الدعم في مصر

(2 مـايـو 2013)



منظومة الدعم التي تسوَّق إعلاميًا على أنها منظومة دعم الفقراء ومحدودي الدخل غير حقيقية؛ لأنَّ الفقراء لا يشربون السولار بدلًا من اللبن، فنحن نحب "اللغوسة" وتسمية الأمور بغير أسمائها، فالدعم يذهب أيضًا لدعم التجار والطبقات القادرة وكبار رجال الدولة، بطرق وقنوات غير مباشرة ببركة النظام السابق، ورعاية حكومات ما بعد الثورة وحتى الآن.

في إحدى البرامج التليفزيونية على الفضائية المصرية، قالتْ المذيعة لوزير التموين: الأستاذ محمد يسأل.. لماذا لا يرفع الدعم نهائيًا عن الخبز والوقود؟.

والوزير يجيب: ما نقدرش.. شعب مصر وبالذات محدودي الدخل محتاج مساندة الدولة، لو الدولة رفعتْ الدعم نسب الفقر ستزيد في مصر 9%.

فتقول المذيعة: يمكن الأستاذ محمد مش عايش في مصر.

فما هي حكاية هذا الدعم الذي جعل "محمد" مش عايش في مصر؟

برغم كل ما يُقال ويكتب ويذاع عن مشاكل الخبز والبوتاجاز والسولار، و"حوسة" الحكومات المصرية المتعاقبة للسيطرة على الدعم، وغضب خلق اللـه سواء استخدمتْ الحكومات الطرق الغبية أو البطاقات الذكية.

بدأتْ مصر استخدام الدعم كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومساندة الطبقات الفقيرة منذ:

1945م : 2مليون جنيه ، خصصتْ من الميزانية.

1952م : 15مليون جنيه، 7.3% من موازنة الدولة.

2000م : 5 مليارات جنيه.

2007م : 84.2 مليار جنيه.

2011 : 132.3 مليار جنيه، بمتوسط 1625 جنيه للفرد.

كما جاءت في التقارير والدراسات المنشورة عن مجلس الوزراء.

- **كيف يتم توزيع الدعم؟**

حتى نستطيع تكوين فكرة واضحة عن كيفية استخدام الدعم بميزانية 2011 ـ 2012 مثلًا:

%8.2 قيمة الدعم للخبز (10.8 مليار جنيه).

%6.1 للسلع التموينية (8.1 مليار جنيه).

%72.2 المواد البترولية (95.5 مليار جنيه).

%13.5 دعم أمور وأنشطة وخدمات أخرى.

الأرقام توضِّح أنَّ دعم الخبز والسلع التموينية لا يتعدى 14.3%، وحوالي 13.5% لدعم أنشطة وخدمات أخرى كثيرة، مثل:

ـ الكهرباء 5 مليارات جنيه.

ـ تنشيط الصادرات 2.5 مليار جنيه.

ـ قطاع النقل 995 مليون جنيه.

ـ إسكان محدودي الدخل 1.5 مليار جنيه.

ـ الأنشطة الصناعية والتدريب الصناعي 1.4 مليار جنيه.

ـ الخدمات الصحية والتأمين للطلاب442 مليون جنيه.

ـ قطاع الزراعة 262.5 مليون جنيه.

أي: أنَّ دعم كل هذه الأمور لا يتعدى ثلث قيمة الدعم الكلي.

72.2% من قيمة الدعم تذهب إلى المواد البترولية، مثل:

ـ السولار 48.1% من قيمة دعم المواد البترولية.

ـ أنابيب البوتاجاز 14%.

ـ المازوت 13.9%.

ـ البنزين 13.2%.

ـ الغاز الطبيعي 10.5%.

ـ الكيروسين 0.3%.

إذًا مشكلة الدعم الحقيقية هي المواد البترولية والطاقة، وليستْ الخبز والسلع التموينية.

الطريف في كل هذه الأرقام هو أنَّ دعم الخبز أقل من:

15.2 مليار جنيه في عام 2007م.

13.8 مليار عام 2008م.

11.3 مليار عام 2009م.

10.8 مليار عام 2011.

هذا هو السبب.. لماذا نرى صعوبة الحصول على رغيف "العيش" الذي يرجع إلى تقليل الدعم الخاص بالخبز بصورة منتظمة منذ عام 2007م وحتى الآن، بالرغم من زيادة نسبة السكان، هذه هي الحقيقة سيادة الوزير.

ـ فما هي حكاية رغيف "العيش" المدعم؟

تقول عنه الحكومة أنه يمد المستهلك بحوالي 70% من مواد نشوية وبروتينية، 52% من السعرات الحرارية، بالإضافة إلى المواد المعدنية كالحديد والزنك، هذا الخبز الساحر - اختراع الحكومات المصرية ـ بعد كل هذا الوصف بالطبع لن تعمل الحكومة على دعم،

أو حتى مراقبة أسعار اللحوم والخضروات والفاكهة؛ لأنَّ المواطن يكفيه "العيش" والأرز والزيت للطعام، وأيضًا "يحبس" بالشاي والسكر مما يُصرف على بطاقة التموين.

هذه المواصفات للخبز جعلتْ 90% من الأسر المصرية تستهلك هذا المدعم، بينما 60% من الأسر يعتمدون عليه بشكلٍ أساسي بمتوسط 4 أرغفة يوميًا مما يعني 1460 رغيف سنويًا، المخابز تنتج حوالي 70 مليار رغيف بلدي مدعم في العام بمتوسط 191 مليون يوميًا - وألف هنا وشفا.

أقول لمَنْ يدعي أنَّ نسبة الفقر في مصر 25%، انظر إلى أرقام استهلاك الخبز المدعم؛ لتعرف نسبة الفقر الحقيقية.

إنَّ سعر الرغيف المدعم كان:

ـ نصف قرش حتى يونيو 1980م.

ـ قرش كامل حتى سبتمبر 1984م.

ـ خمسة قروش منذ عام 1988م.

إنَّ نصيب الفرد من دعم الخبز في 2009م ـ 2010م وصل 116 جنيه عندما كان تعداد السكان 86.7 مليون نسمة.

قضية دعم الخبز في العموم تحتاج إلى إعادة نظر شاملة، فإنَّ فصل الإنتاج عن التوزيع، والبطاقات الذكية، وتحديد نسبة الخبز للأفراد هي "لغوسة وعك حكومي" تنفرد به عقليات مَنْ يتولى أمر الدعم في مصر.

ـ فماذا إذا.. تمَّ إلغاء الدعم؟

إذا كنا نريد أنْ نحتفظ بالدعم السلعي للخبز والسلع التموينية، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى مع زيادتها وتنظيمها، فليس ذلك مشكلة، ولكنْ يجب أنْ نلغي دعم الطاقة والمواد البترولية من الدعم، وإيجاد آليات أخرى لدعمهما لِمَنْ يستحق، وبما يراعي المواطن والعدالة الاجتماعية، وخاصةً فيما يخص النقل والمواصلات.

المواد البترولية يستفاد بها في العموم في الأنشطة التجارية والصناعية، ولابد من إيجاد آليات بمنظومة معقولة سهلة التنفيذ والمراقبة، فمثلًا المخابز تحتاج إلى سولار أو مازوت، فيجب تعويضها ماليًا طبقًا لإنتاج هذه المخابز، ونظرًا لتحديد أسعار الخبز المدعم.

أما إذا كنا نريد رفع الدعم كليًا عن السلع، فإنَّ الدعم النقدي المباشر طبقًا لعدد أفراد الأسرة وأعمارهم، هو الطريق الأصوب والسليم لمشكلة الدعم بشكلٍ عام، بمعنى، أننا مع الدعم، ولكنْ بتغيير منظومة الدعم؛ لتصبح دعمًا ماديًا لِمَنْ يستحق، وليس دعمًا للسلع التي يستفيد بها القادر ماليًا نتيجة لنفوذه.

ـ ماذا تفعل النمسا مثلًا؟

النمسا تصرف ما يسمى إعانة الأسرة، أو ما يلقب بـــ "إعانة الأطفال" لكل طفل يولد وحتى عمر 24 عامًا أو استقلالهم بالعمل له

الحق في إعانة حكومية، للتبسيط: أسرة بها 4 أطفال مثلًا بأعمار 2، 11، 4، 20عامًا تتقاضى الأسرة في النمسا مبلغًا من المال يُقدر بحوالي 565 يورو شهريًا - بغض النظر عن دخل الأسرة، الفرق بين النمسا ومصر أنَّ النمسا تمنح الإعانة للجميع، مصر يجب أنْ تدعم الفقراء ومحدودي الدخل فقط بدعمٍ ماديٍ مباشر "إعانة غلاء" طبقًا لعدد الأسرة وعمر الأطفال، وتعدَّل هذه القيمة سنويًا طبقًا لمعدلات التضخم وبدون "كلكعة فارغة".

ـ مَنْ هو الفقير؟

ـ مَنْ هو محدود الدخل؟

ـ أي النظم يجب أنْ تطبق للدعم النقدي؟

هذه هى أسئلة وقضايا يجب أنْ تعرض للنقاش الوطني وبمشاركة الأحزاب، ويجب أنْ يقوم الإعلام بدوره الحقيقي في مناقشة هذه القضايا - بدلًا من هذا "العك" السياسي الذي يشغل الجميع الآن - فمناقشة قضايا تتعلق بربع موازنة الدولة تستحق الاهتمام والجدية.

علينا أنْ ننظر وبدقة إلى النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في النمسا، سنجد الكثير من الحلول لمشاكل مصرية مستعصية الحل أو حتى الفهم.

(4)

الـفـقـر

لقد حان الوقت وبعد عامين من قيام الثورة أنْ تعمل الحكومات وبشكلٍ منظم، واستراتيجية واضحة على تقليل نسبة الفقر الحقيقي في مصر إلى 15% ـ حتى تُقبل صلواتكم، وتكونوا من المؤمنين بحقٍّ، وليس انتسابًا أو إعلامًا

(7 مـايـو 2013)



الفرق بين الدول هو الاختلاف بين قدراتها في وضع استراتيجيات تراعي تطورها ورفاهية شعوبها، وذلك بتطبيق آليات وسياسات وقوانين مناسبة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات للنهوض بالاقتصاد والخدمات كالتعليم والصحة والإسكان والاتصالات والنقل.

تخطيط الحكومات المصرية منذ عام 1974م، وسياسات الانفتاح والخصخصة والسوق المفتوح والتجارة العالمية، أدتْ في النهاية إلى أنَّ حوالي ١٠% فقط من الأسر المصرية قادرة على الحياة العصرية وبإمكانيات القرن الحادي والعشرين.

٢٠% من الأُسر المصرية تنتمي إلى ما يُسمى بالطبقة المتوسطة التي تكافح من أجل تعليم أطفالها، وقضاء الاحتياجات الضرورية بما يتماشى مع تعليمهم ووظائفهم بينما أغلبية الأسر المصرية (٧٠%) غير قادرة على تلبية احتياجاتهم الضرورية، وينتمون إلى طبقة الفقراء ومحدودي الدخل، ولا يمتلكون إلَّا القليل، والملايين منهم يعيشون بالعشوائيات. ٩٠% من أسر ريف مصر وفلاحي هذا الشعب ـ الـلـه يكون في عونهم - وينتقم من كل القيادات التي ساهمتْ في هذا الفقر بالريف المصري والوجه القبلي.

إنَّ الدعم وصل قيمته بموازنة 2012/2011 إلى حوالي ١٣٣مليار جنيه برغم حجم العجز بالميزانية والمديونيات، المهم أنَّ الدولة الكريمة تدعم المنتجات البترولية بمقدار ٧٢% بما يعني ٩٥,٥ مليار جنيه مصري لاغير... دعم السولار بلغ حوالي 46 مليار، والبنزين ١٢,٥ مليار.

فما هو حجم السيارات والمركبات عمومًا في مصر، وكيفية توزيعها، وأغراض استخدامها، ثم مَنْ يستفيد بهذه المليارات التي تصرف على دعم المحروقات؟.. لماذا نحن مثلًا نعاني من مشاكل في دعم وتوفير وتوزيع الكثير من السلع الأساسية ومنها البنزين والسولار؟.. لماذا لا نجد لهذه المشاكل حلولًا لسنواتٍ طويلة؟.

كيف وصلنا إلى هذا الحال، ولم نستطع حتى بعد ثورة 25يناير على الأقل وضع استراتيجية للتعامل مع هذه المشاكل الكبيرة التي تؤثر مباشرةً على الحياة اليومية للمواطن؟

حتى نستطيع فهم بعض أبعاد المشكلة، علينا التعرض لبعض الأرقام:

مصر بها ما يقرب من 6.61مليون مركبة مرخصة حتى نهاية 2012 طبقًا لتقارير التعبئة والإحصاء المنشورة، هذا الرقم يشمل حوالي:

3.2مليون سيارة ملاكي (3.9% من تعداد السكان).

307 ألف تاكسي.

107 ألف أتوبيس (عام - خاص، سياحة، رحلات، مدارس).

19282 أتوبيس عام فقط.

939 ألف لوري بالإضافة إلى 87.5 ألف مقطورة.

49.5 ألف توك توك.

134 ألف سيارة من سيارات القطاع العام والحكومة.

1.7 مليون "موتوسيكل" بالإضافة إلى أنواعٍ أخرى.

هذه الأرقام ليستْ ضخمة بالنسبة إلى مساحة مصر أو تعداد السكان بها؛ والذي وصل في بداية عام 2013 إلى حوالي 89مليونًا، ولتوضيح ذلك علينا المقارنة ببعض الدول الغربية لتكون مرجعية لبعض المؤشرات، وبالطبع سأرجع إلى أرقام النمسا كما فعلتْ في كثير من الموضوعات السابقة.

النمسا مثلًا والتي مساحتها 83.855 كم2 أقل من عُشر مساحة مصر، وتعداد سكانها أيضًا أقل من عُشر سكان المعمورة 8.4 مليون نسمة، يوجد بالنمسا ما يقرب من 6.3 مليون مركبة مسجلة حتى نهاية ديسمبر 2012 طبقًا لتقارير وإحصائيات النمسا، سيارات الركوب الخاصة بالنمسا تمثِّل 4.58 مليون سيارة بنسبة 73%، وهذا يعني أنَّ حوالي 53% من تعداد السكان يمتلكون سيارات خاصة بالمقارنة إلى حوالي 4% في مصر.

العاصمة فيينا 39% من تعداد سكانها يمتلكون سيارات خاصة، مع أنَّ النسبة لبقية محافظات النمسا تتراوح بين 51 - 61%.

الحقيقة تدعو للدهشة، حيث إنَّ مَنْ يعيش ويزور مصر لن يخفى عليه الاختناقات والفوضى المرورية، وخاصةً بالقاهرة وبقية عواصم المحافظات، برغم آلاف من رجال الشرطة يحاولون تنظيم المرور، ولا تشعر بذلك إطلاقًا في النمسا حتى بدون شرطة لتنظيم المرور. إذا نظرنا كذلك إلى أرقام الحوادث المنشورة من التعبئة والإحصاء المصرية لعام 2011، سنجد حوالي 22 ألف حادثة مرور نتج عنها حوالي 33 ألف مصاب، ولكنْ 6807 حالة وفاة في هذا العام. بالمقارنة بالنمسا، فإنَّ الإحصائيات لعام 2011 تبين حدوث حوالي 35 ألف حادثة طريق شاملة كل أنواع الحوادث، نتج عنها حوالي 45 ألف مصاب، هذه الأرقام تبين أنَّ نسبة الحوادث والمصابين بالنمسا أكبر بكثير مما يحدث في مصر، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الجو الممطر، والثلوج لأشهر طويلة

من العام، وطبيعة التضاريس الجبلية لمعظم أراضي النمسا، وكذلك إلى حوادث صغار السن حتى 24عامًا، أو يرجع إلى دقة الإحصائيات، ولكنْ إذا نظرنا إلى عدد الوفيات سنجد أنها 523 حالة وفاة بالمقارنة إلى 6800 حالة وفاة في مصر.

السيارات الملاكي بالقاهرة حوالي 1.4مليون سيارة (يناير2012) بنسبة 45% من مجموع 3.1مليون سيارة ملاكي بمصر، بينما سكان القاهرة يمثِّلون فقط 10.7% من التعداد الكلي للسكان، هذا الرقم يدل على حجم المشكلة الاجتماعية والمرورية والسياسية والاقتصادية والضريبية التي يعاني منها المجتمع.. لماذا؟...

لأنه إذا اعتبرنا أنَّ امتلاك السيارات مؤشر للأُسر ذات الدخول المتوسطة والمرتفعة، فهذه الأرقام تبين مدى فقر أغلبية هذا الشعب الكريم.

القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة) بها 60% من مجموع السيارات الخاصة، مما يدل على عدم عدالة خريطة توزيع الثروات والدخول في مصر، وأنَّ هناك أسرًا بمحافظتي القاهرة والجيزة لديهم أسطول من السيارات الخاصة المدعومة وقودًا من دم الفقراء.

نظرة أكثر دقة للأرقام تبين أنه يمكن تقسيم المحافظات بنسبة امتلاك السيارات الخاصة بها إلى أربع مجموعات:

- مجموعة (1)

ـ القاهرة (16% من تعداد سكانها).

- مجموعة (2)

ـ الإسكندرية %8.2.

ـ بورسعيد %7.7.

ـ السويس %6.5.

ـ الجيزة %6.4.

ـ البحر الأحمر %6.2.

- مجموعة (3)

ـ الإسماعيلية %4.9 .

ـ جنوب سيناء %4.1.

ـ دمياط %3.3.

ـ الدقهلية %2.1.

ـ مطروح %2.1.

- مجموعة (4)

ـ باقي المحافظات أقل من 2%.

ننظر إلى ما أعلنه جهاز التعبئة والإحصاء لعام 2010- 2011 بخصوص نسب امتلاك الأسر المصرية للأجهزة الكهربائية، وليس فقط السيارات:

ـ السيارات الخاصة 11% حضر ، 1.5% ريف.

ـ وصلات الإنترنت 13.7% حضر ، 2.8% ريف.

ـ أجهزة التكيف 12.6% حضر ، 1.5% ريف.

ـ ديب فريز 12.4% حضر ، 2.5% ريف.

إذا نظرنا إلى أرقام امتلاك أجهزة منزلية أكثر استخدامًا وشيوعًا، مثل:

ـ الغسالات الكهربائية 38.5% حضر ، 4.7% ريف.

ـ المكانس الكهربائية 30.7% حضر ، 6.5% ريف.

ـ الكمبيوتر الشخصي 36.8% حضر ، 10.9% ريف.

إنَّ متوسط إجمالي الجمهورية لهذه الأرقام التي صدرتْ من جهاتٍ رسمية مصرية ـ وليستْ افتراءً من العبد الفقير ـ تدل على أنَّ أقل من 20% من الأسر المصرية يمتلكون أجهزة كهربائية لضروريات الحياة اليومية لهذا العصر، وأنَّ أغلبية هذا الشعب المكافح "غلبان" بمعنى الكلمة.

مصر ليستْ فقط ساكني بعض الأحياء المشهورة بالقاهرة والإسكندرية، لكنَّ مصر هي هذه الأرقام المفزعة، وعليه فإنني أُطالب وكما طالبتُ من قبل أنْ ندعم الطبقات الفقيرة بتحديد الحد الأدنى للأجور بما يتماشى مع متطلبات الحياة الكريمة، وأنْ يدفع فاتورة ذلك:

- الميسورون بنظام ضريبي عادل.

- رجال الأعمال.

- مَنْ اغتنى بدون حق.

- مَنْ استطاع تكوين ثروات عن طريق المضاربات على الأراضي والعقارات بدون ضرائب عادلة.

- كبار رجال النظام السابق.

- نصابو الصناديق الخاصة والمكافآت ـ لزوم التبعية، وعجين الفلاحة.

أنْ يتوقف الدعم البترولي والطاقة فورًا لتوجيه قيمة هذا الدعم إلى محدودي الدخل، وأنْ يتم دعم المواصلات العامة، وتوفيرها بما يليق بالإنسان المصري صاحب الحضارات.

النظام السابق عمل على ترضية الطبقات الفوق متوسطة والتجار ورجال الأعمال والصناعة؛ لأنهم الأعلى صوتًا وقدرةً على التأثير الإعلامي، وكما نرى الآن ومنذ الثورة، فهم الذين يعرقلون أيضًا تحقيق أي تغيير حقيقي للضرائب على الدخل، وتوزيع عادل لثروة مصر وتحمُّل أعباء الديون.

فهل حان الوقت لتحقيق جزء من أهداف هذه الثورة؟.

هل حان الوقت ليعتذر كل مَنْ ظلم هذا الشعب يومًا ما، ويتنازل طواعيةً عمَّا قد حصل عليه من أموال بدون وجه حق، أو يُقدَّم لمحاكمة ثورية للمحاسبة، وممتلكات هؤلاء معروفة ومسجلة؟

أعتقد إذا تمَّ ذلك سيستريح هذا الشعب، وسيلتفت للعمل والبناء لتعويض ما فاته، وما نهب منه وتمَّ تهريبه للخارج بدون رجعة.. هل ممكن أنْ يتم ذلك على أيدي الحكم الحالي؟

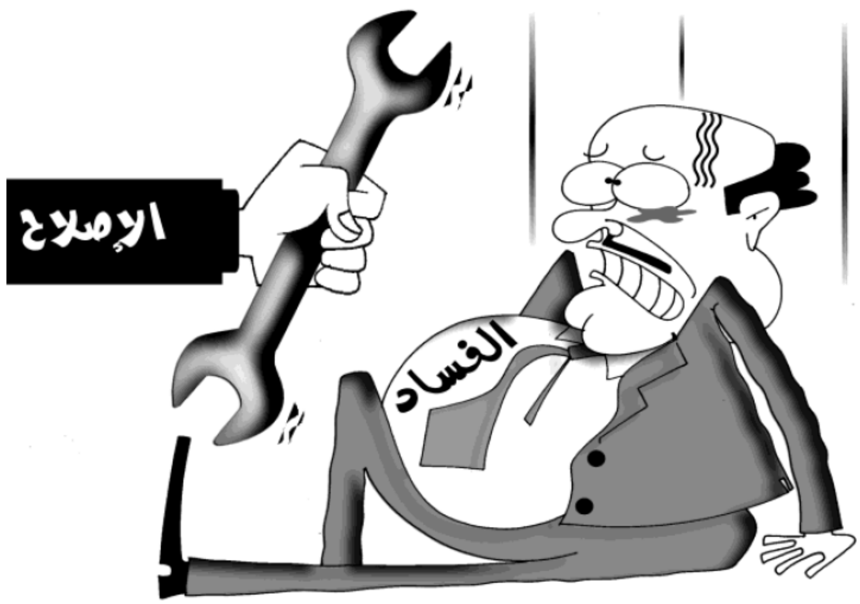
(5)

الـفـسـاد

البداية الحقيقية لتحقيق أهداف الثورة، ومكافحة الفقر، وإصلاح الدولة المصرية،

هي مكافحة الفساد بكل أنواعه ومستوياته

(26 أبريل 2013)



إنَّ مثلث الرعب لأي شعب، هو الفساد والتشريعات الفاسدة والفقر في إطار تفكير طبقي، يتحكم في أركان الدولة ومؤسساتها، ويدعمه نظام اقتصادي بدون ضمانات اجتماعية، وحق المواطن في حياة كريمة، بمعنى أدق، إنَّ نسبة الفقر دليل على الفساد والديكتاتورية

وغياب الديمقراطية، وأنَّ كل ما يتعلق بالدولة وأنظمتها يسير في اتجاهٍ خاطئ، يؤدي إلى إضرابات وضعف الدولة بمرور الزمن.

عادةً ما ينتشر بهذه الدول أساليب القمع الأمني بكافة أنواعها لضمان سلامة ورفاهية الأُسر الحاكمة والطبقات الغنية، حتى تتولد غازات الغضب وبضغطٍ شعبيٍ كبير، يستطيع أنْ يحطِّم الغطاء الأمني، فتنهار الأنظمة الهشة سريعًا، هذه هي الثورات التي غيرتْ عبر التاريخ مسارات أُمم وشعوب، وستغيِّر أيضًا في المستقبل.

ـ لماذا قامتْ ثورة 25يناير2011؟

قامتْ للقضاء على الفقر والفساد، وأنْ يكون العدل أساس الدولة، العدل هو عدل توزيع الثروة، العدل أنْ يحصل كل مواطن وباحترام على حقه في التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية الجيدة، وأنْ يكون القانون ميزان العدل والمساواة.

لتحقيق ذلك، وقف الشباب المصري وبصدورٍ عارية أمام مدرعات النظام، وأسقط جيش الأمن المركزي ـ لأنَّ الأمن المركزي لم يكن قوات أمنية فحسب بقدر ما كانت جيشًا ضخمًا من الأفراد والعتاد ـ وسقط كل ذلك كأوراق شجر الخريف، وبأنفاس شباب كان يؤمن بأنَّ وقت التغيير قد حان، من أجل إسقاط الفقر والفساد من ذاكرة هذا الشعب الكريم.

لكنْ.. ما هو الفقر؟ ومَنْ هم الفقراء؟ هل هم الناس "الغلابة" الذين تراهم حولكَ، ويمدون يدهم، ويقدمون لكَ كل الخدمات لكي يستطيعوا أنْ يعيشوا؟.

"الفقر مفهوم متعدد الأبعاد، إذ يتجاوز فكرة انعدام الدخل ليشمل الحرمان من الحصول على العديد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فالفقر يعني الجوع، والافتقار إلى المأوى اللائق، وأنْ يكون الشخص مريضًا مع عدم قدرته على الذهاب إلى طبيبٍ، والحرمان من التعليم، وعدم توافر وظيفة مناسبة، والفقر هو الخوف من المستقبل، والافتقار إلى الحرية والمشاركة".. هذا ما نص عليه تقرير عن الفقر نشر في مارس 2010م عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

أكد التقرير أنَّ الفقر يؤثر على الحالة التعليمية للأفراد، 91% من الذكور والفتيات بالطبقة الغنية يكملون التعليم الثانوي، في مقابل 50% للذكور و 26% للفتيات للطبقة الفقيرة.

نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة للفقراء 42 لكل 1000طفل مقابل 17 فقط للطبقة الغنية، والانتفاع بمظلة التأمين الطبي للفقراء لا تتعدى 14% مقابل 47% للطبقة الغنية، هذا بالإضافة إلى أمورٍ أخرى عديدة على قمتها التمييز بين المتعلِّم وغير المتعلِّم، الفقير وغير الفقير، وأحيانًا بالقانون.

إنَّ نسبة الفقر في مصر تختلف طبقًا للموقع الجغرافي بين الريف والمدن، وتبلغ النسبة عمومًا الآن 25% من تعداد السكان، خط الفقر على المستوى القومي يقدر بمبلغ 3076جنيه للفرد في العام، بمعنى 256جنيه شهريًا في 2010- 2011، فأسرة مكونة من 5 أفراد تحتاج إلى 1270جنيه شهريًا للوفاء باحتياجاتها الأساسية (1.2 دولار يوميًا للفرد).

بناءً على خط الفقر هذا، فإنَّ 51% من سكان ريف الوجه القبلي عام 2010ـ 2011 لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، وتصل أعلى نسبة للفقر في محافظة أسيوط 69%، ثم محافظة سوهاج 59%، أما النسبة بالقاهرة فهي 10%.

إنني شخصيًا لا أحبذ استخدام هذه الأرقام الرسمية كثيرًا، والتي يمكن فقط استخدامها كمؤشراتٍ، ولكنها لا تبين حجم مشكلة الفقر الحقيقي في مصر، وذلك للارتفاع المستمر لأسعار المواد الغذائية والعقارات، ونتيجة لضعف وسوء الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات، مما يستنزف دخول ومدخرات أغلب الأسر المصرية، وكذلك الطبقات التي دخلها المالي يقارب خط الفقر، مما يجعلهم لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الرئيسية والمهمة، وخاصةً لتعليم أطفالهم ورعايتهم الصحية.

إنَّ هذه الأرقام لا تراعي أيضًا تأثير الفساد الإداري للدولة، والتي تجعل التزامات المواطن صعب تحقيقها بدون رشوة مباشرة أو غير مباشرة، مع فرض الكثير من الرسوم وصناديق خاصة كرشوة مقنعَّة لكبار رجال الدولة، وبدون أيَّة رقابة إدارية أو مالية.

إنه من الصعب وضع مقياس حقيقي للفقر في مصر، فالجشع والفهلوة وعدم وجود رقابة، يجعل أيَّة دراسات وأرقام عن الفقر في مصر غير حقيقية، وأنَّ نسبة الفقر في مصر تقترب في رأيي من 50% على الأقل، الدليل على ذلك أنَّ بعض التقارير تشير إلى أنَّ المتوسط الكلي لإنفاق الأسر المصرية 1265جنيه خلال شهر مايو 2012، يصرف منها حوالي 60% على الغذاء والمشرب.

الأرقام تشير أنَّ متوسط إنفاق الأسر المصرية متوافق مع خط الفقر لدخل الأسر الفقيرة، وهذا يدل على أنَّ غالبية الأسر يصرفون ما في الجيب على أساسيات الحياة، أو أنهم يكنزون الملايين في البنوك "وتحت البلاطة" وينفقون القليل من دخلهم - أيهما أقرب للتصديق.

بعض التقارير تشير إلى أنَّ 57% من الأسر المصرية لا يكفي دخلها الشهري (مايو2012) احتياجاتها، بينما 58.4% من الأسر يقومون بترشيد استهلاكهم في حالة عدم كفاية دخلهم احتياجاتهم الشهرية.

فلماذا لم تعمل الحكومات المتعاقبة قبل الثورة على تحسين مستوى الفقراء والاقتصاد بوجهٍ عام؟ ولماذا تركنا راية التمليك ترتفع حتى الآن على المباني والأراضي المصرية، رغم عدم قدرة المجتمع على متطلبات هذه الراية فانتشرتْ العشوائيات السكنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟.

أعتقد أنَّ هذا القرار كان السبيل الوحيد لفتح كل الأبواب للمضاربة على الأراضي، ومصدرًا للأموال السهلة، وبناء طبقة رجال الأعمال، ولكل مَنْ اقترب من السلطة، وتخصيص الأراضي... ولكنه للأسف كان أيضًا بوابة جهنم للفقراء والطبقة المتوسطة، وأصبح هدف حياتهم الأساسي هو العمل لتوفير مسكنٍ لهم أو لأولادهم، وكان بذلك أخطر قرار على الحياة الاجتماعية المصرية.

لقد انتهى النظام السابق نتيجة لإصدار هذه القرارات وغيرها، وسوف ينتهي أيضًا أي نظام سياسي بعد الثورة سريعًا، إذا لم يتعلَّم مما حدث، وتجاهل أهداف الثورة الرئيسية، وواقع المجتمع المصري الذي غرق في ظلمات الفقر بغطاء الفساد.

إنَّ مكافحة الفقر والفساد لابد وأنْ تبدأ بأنْ تقوم الدولة ببناء المساكن وتأجيرها بشكلٍ أساسي، موفرة مسكنًا محترمًا لكل مواطن، وتقوم هي برعاية هذه المساكن وصيانتها، ولا مانع أنْ تطلب الحكومة مقدمًا كبيرًا لِمَنْ هو قادر ماديًا وإعفاء مَنْ ليس قادرًا... والنمسا مثال جيد لنتعلم منه، الفقر موجود بكل دول العالم، فليس ذلك مشكلة مصرية فقط.

النمسا ورغم الاهتمام والسياسات والتأمينات والخدمات بها، فإنَّ الإحصائيات تبين أنَّ حوالي 6.5% يعانون من الفقر ـ نسبيًا ـ هذه النسبة المنخفضة للفقر أو إمكانية التعرض له 12% ترجع إلى سياسات الضمان الاجتماعي، والتشريعات التي تضمن حقوق

المـواطنين في معيشـة كريمـة، ثـم قـانون للضرائـب يقـرِّب الفـرق بـين الطبقـات الاجتماعية مع الضمان الكامل للأسر غير القادرة على العمل والكسب.

إنَّ الفرق بين النمسا ومصر، أنَّ النمسا تمنح السكن، وإعانات اجتماعية لكل مَنْ ليس له عمل أو غير قادر عليه، وبالقدر الذي يمنعه من الاحتياج، وتولي الاهتمام لمَنْ هم معرضون للفقر أيضًا لمنع حدوثه.

بلدنا الحبيب إذا منح فإنه يمنح جنيهاتٍ لا تكفي "العيش الحاف" للفقراء، وفي الوقت نفسه يمنح الأغنياء الملايين بإعفاءاتٍ ضريبية، أو ضرائب منخفضة بحججٍ واهية في ظل نظامٍ رأسمالي فاسد، وتترك مسألة التكافل الاجتماعي للأفراد والأقارب "أولاد الحلال والكرم والشهامة" وكأنَّ الحكومات المصرية طوال أربعين عامًا وحتى يومنا هذا، لم تنتمِ يومًا لهذه الفصيلة "أولاد الحلال والكرم".

لقد حان الوقت وبعد عامين من قيام الثورة، أنْ تعمل الحكومات وبشكلٍ منظم واستراتيجية واضحة على تقليل نسبة الفقر الحقيقي في مصر إلى 15%، حتى تُقبل يا سادة صلواتكم، وتكونوا من المؤمنين بحقٍّ، وليس انتسابًا أو إعلامًا.

أما الكلام عن الدعم فإنه يصل إلى مَنْ لا يستحق، فالفقراء ليس لديهم سيارات للاستفادة من دعم المحروقات، أو حتى منازل صالحة للسكن للاستفادة من كهرباء التكييفات.

لماذا.. لا تقوم الحكومة بتحسين الخدمات التعليمية وخصوصًا للمرحلة القبل جامعية؟ الفقراء ليس لديهم ما يدفعونه للدروس الخصوصية، فهم يعتمدون على المدارس الحكومية وضمير وكفاءة المدرسين.

لابد من الاهتمام الكامل بالتعليم المهني والفني، ورفع مستوى خريجي هذه المدارس، وتوفير فرص عمل حقيقية لهم، وتحسين رواتبهم مع توفير التأمينات الاجتماعية والطبية الخاصة بهم.

لماذا.. لا يقف الشعب المصري والحكومة والمصارف البنكية ضد الفقر بتوفير منح دراسية بالجامعات والمعاهد العليا للفقراء، علاوةً على تسهيل تقديم القروض الحسنة لهم بدون أيَّة فوائد، ولفترة 20عامًا مع فترة سماح حتى بداية عملهم بعد التخرج لتشجيع وتسهيل، ورفع نسبة التعليم العالي لأفراد الأسر الفقيرة؟

لماذا.. لا يخرج شباب مصر وكل الجمعيات الخيرية للقضاء على الأُمية مفتاح الفقر في مصر؟ فالتقارير تبين أنَّ 36% من الفقراء أُميون، وأنَّ نسبة الشهادات الجامعية بين أفراد الفقراء لا تتعدى 7% بتقديرات 2011.

لماذا.. لا يكون قانون الضرائب مثل قوانين أيَّة دولة أوروبية محترمة تحترم شعبها والفقراء منهم؛ ليتم وضع حجر الأساس لتنفيذ أهداف الثورة الحقيقية، وذلك بتنفيذ ضريبة تصاعدية حتى 50%، وتوفير الاعتمادات المطلوبة لمكافحة الفقر وتحسين الخدمات لهم؟

لماذا.. لا تعلن كل الأحزاب برامجها كاملةً وبالتفصيل ـ لتوضيح:

ـ كيف سيتعاملون مع ديون مصر؟

ـ كيف سنحاكم الفساد ونقتل الفقر؟

ـ أي من القوانين ستصدر خلال فترة البرلمان القادم لتوفير وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والأمنية، وموضوعات الطاقة والمواصلات والمرور، والتأمين الطبي الكامل؟

ـ ماذا سيفعلون مع الدعم والمرتبات، وقوانيين الضرائب، وإجراءات تقليل الإنفاق الحكومي؟

ـ كيفية القضاء على العشوائيات والتلوث.

ـ ماذا سيفعلون لتوفير فرص عمل حقيقية للشباب في تخصصاتٍ تراعي تعليمهم وخبراتهم؟

ـ أي إجراءات ستتخذ لمراقبة الأسواق، والتحقق من الأسعار، وحماية المستهلك؟

ـ ما هي التعديلات المقترحة للدستور؟

ـ تطوير المنظومة القضائية.

ـ قضية الحريات.

ـ ملف المصريين بالخارج.

ـ ما هو موقف مصر من القضايا الإقليمية والدولية، وسياستها الخارجية بالتفصيل؟

نعم، عليهم نشر برامج الأحزاب بالتفصيل، وليس مجرد شعارات وعبارات جوفاء حتى يستطيع الشعب أنْ يحكم لِمَنْ سيعطي صوته في الانتخابات البرلمانية القادمة وعلى أي أساس.

لماذا.. لا تدعو إحدى الصحف المصرية إلى مؤتمر وطني لمناقشة برامج الأحزاب، ورأيهم في هذه القضايا ـ وينشر ذلك بالحرف والصورة على الشعب المصري؛ ليكون ذلك وثيقة لهم وعليهم يوم الحساب؟

لماذا.. لا يقوم الشعب المصري يدًا واحدة - إخوان وسلفيين وليبراليين وقوميين ووطنيين بكل الحب لمكافحة الفقر والفساد، وأنْ يقفوا جميعًا بالميدان سلميين - حتى تطهير الدولة من مصاصي الدماء، وممن سرقوا ونهبوا هذا البلد سواء كان قاضيًا، أستاذًا جامعيًا - سياسيًا أو رجل أعمال وموظف ـ ماركة لاحاليحو؟

البداية الحقيقية لتحقيق أهداف الثورة، ومكافحة الفقر، وإصلاح الدولة المصرية هي مكافحة الفساد بكل أنواعه ومستوياته، الفساد يهدم أيَّة محاولات لتحسين مستوى الفقر والفقراء، بل يجرف الطبقات الأخرى للفقر، ويعمق إضعاف الدولة المصرية اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا.

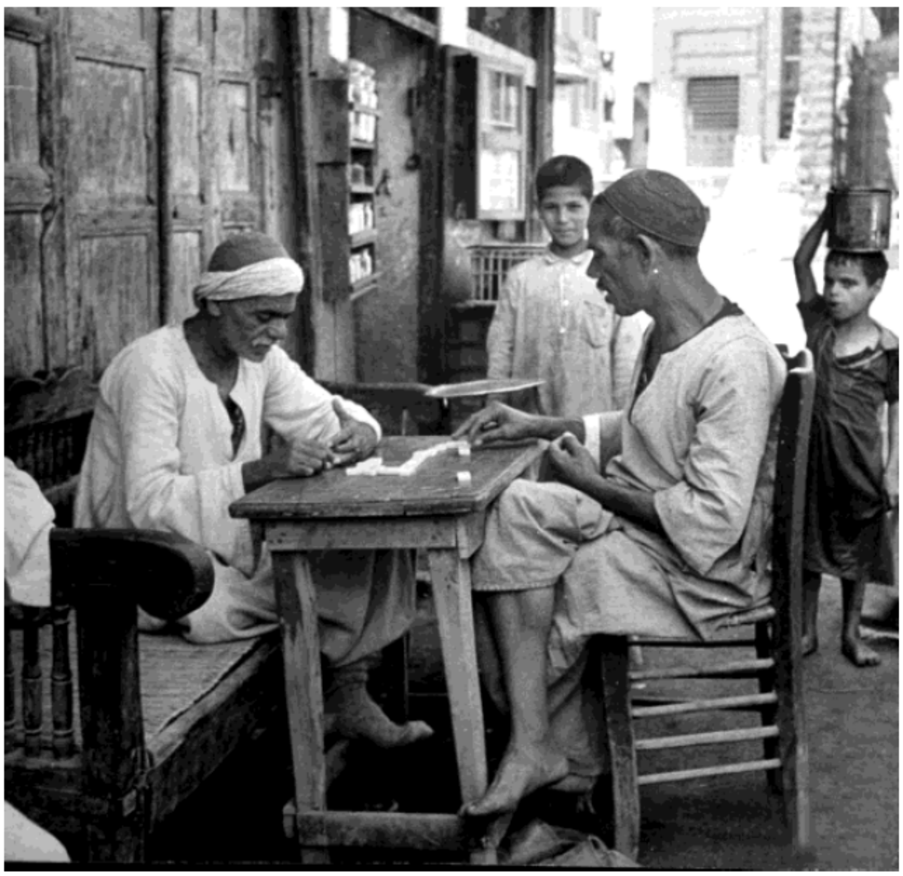
أدعو رئيس الحكومة أنْ يبدأ بنقل أحد اجتماعات مجلس الوزراء؛ لينعقد داخل إحدى "حواري" المناطق العشوائية شهريًا، حتى تكون مشاكل الشعب ومياه الصرف الصحي تحت "أنف" وزرائها، وأدعو مجلس الشورى بنقل أحد الاجتماعات شهريًا؛ لينعقد داخل إحدى "حواري" المناطق الفقيرة، حتى تكون أكوام "الزبالة" وأسراب الذباب أمام أعين نوابها.

(6)

الضمان الاجتماعي

لو شعر شعبنا بالعدالة سيكون أقوى شعوب الأرض

(27 أغسطس 2012)



جلستُ أرتشف فنجانًا من القهوة في أحد المقاهي منتظرًا صديقي "مصري"، فيينا بها مقاهٍ جميلة، رائعة التصميم والمعمار، ومشهورة بعشرات الأنواع والطرق لإعداد القهوة.

أول مقهى بفيينا يرجع لعام 1683م، ومن يومها أصبح لها دور اجتماعي وثقافي مميز، وأصبحتْ المقاهي تتسابق في طرق إعداد القهوة، وأصبح لكل مقهى أسراره في خلط حبوب القهوة وتحميصها وإعدادها؛ لتكون في النهاية مشروبًا مميزًا لها، مع التخصص في تقديم حلويات أو أطعمة بسيطة بجانبها، وتوفير جميع الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية، ومازالتْ المقاهي لها مكانتها سواء للعامة، أو لرجال السياسة والفن والصحافة.

مع مرور الوقت بالنمسا أصبحتُ مدمنًا للقهوة، فلا أستطيع الاستغناء عنها، وأصبحتْ ترافقني طوال اليوم برغم تعنيف زوجتي الشديد يوميًا لكميات القهوة الكبيرة التي أشربها، صارخةً أحيانًا لحالتي الصحية، أو لأنني لا أنام أحيانًا طوال اللَّيل، ولكنْ أمتع فنجان قهوة أتناوله بالمساء من يد زوجتي بعد أنْ أطلب منها إعداده بأدبٍ شديد، وبعد محاولاتٍ عديدة مستعينًا بكلمات شاعرنا الأبنودي "يعني لو سمحتي، ولو ماكنش فيها إرهاق، يعني لو تكرمتي، ويعني لو ماكنش فيها تعب فنجان قهوة" وبعد أنْ تضحك من توسل زوج شرقي لزوجته النمساوية، مستمتعة طبعًا، تحضر القهوة قائلةً كالعادة:

- كده دي آخر حاجة تطلبها النهاردة.

تمنيتُ أنْ تهتم الدولة المصرية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأهل الخير بالمقاهي الجميلة المنتشرة بكل "حارة" وشارع، حتى لا تتلاشى وتنقرض وتحسِّن من الخدمات بها.

نعم، تخيلتُ أنَّ كل مقهى يقدِّم جميع الصحف والمجلات لرواده، تخيلتُ أنَّ كل صاحب مقهى وضع فاترينة بها بعض الكتب لقراءتها، وأنْ يتبرع أهل الحي ببعض الكتب المتوفرة لديهم ووضعها بالمقهى؛ لتصبح المقاهي مكتبات صغيرة بكل مكان وبدون أيَّة تكلفة، تخيلتُ أنْ يدعم المشاهير من أهل الفن والصحافة والسياسة والعلم بزيارة هذه المقاهي، وعقد ندوات وقراءات للكتب بها، وتصبح معارض للوحاتٍ فنية، وأنْ تشجِّع المراكز الثقافية والوزارات ذلك، وأعني بذلك كل المقاهي، وليس عدد لا يتعدى أصابع اليد الواحدة.

هل أحلم لو تمنيتُ أنْ تعرض على الأقل نماذج جيدة الصنع من بعض آثارنا صغيرة الحجم في بعض المقاهي، وأنْ تكون شوارع القاهرة متحفًا مفتوحًا، وأنْ يكون شارع المعز نموذجًا لكل شارع وحارة مصرية، وتنتعش السياحة، وتصبح كل مقاهي القاهرة مزارًا لتميُّزها، ولأنها جزء من تاريخ هذا البلد الثقافي والفني والاجتماعي والسياسي؟

نعم، تخيلتُ أنَّ كل دارٍ صحفية كبيرة بمصر تبدأ بجزءٍ من هذا البرنامج، خاصةً بالمنطقة المحيطة بها، وأنْ تتقابل هيئات التحرير

أحيانًا بهذه المقاهي، وليس بمقهى بعينه، وتوزع بعض الجرائد على هذا المقهى في ذلك اليوم بالمجان.

نعم، تمنيتُ أنْ يصبح المثقفون بمصر القدوة في زمن تغلب "الموبايل والفيسبوك" على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية، وترجع الأيام الجميلة كما فعل أقطاب الأدب، مثل: محفوظ وأنيس منصور وغيرهم.

نعم، سياحة المدن هي أحد المفاتيح السحرية لحل المشاكل الاقتصادية لمصر، ولو جعلنا المنطقة من القلعة - المنيل ـ التحرير- الأزهر، وهي قلب القاهرة مدينة ومتحفًا مفتوحًا، لأصبحتْ مصر الأولى سياحيًا .

نعم، لا أدري.. لماذا انتشر الفيسبوك، حيث يجلس شباب مصر الساعات الطويلة وراء أسماء وصور مستعارة، يتبادلون أطراف الحديث، وفي إمكانهم أنْ يلتقوا جميعًا وجهًا لوجه، ويعملوا بيدٍ واحدة لتغيير كل شيءٍ في مصر وبدون تكلفة تذكر، ولكنْ بالحبِّ والإيمان ورغبة في مستقبلٍ أفضل؟.

أخذتُ أتصفح كتيبًا عن الخدمات الصحية بالنمسا، كان موجودًا أمامي، واندهشتُ أنَّ بلدًا صغيرًا بها أقل من 9 ملايين نسمة، أي ما يوازي سكان القاهرة الصغرى، تدير 267 مستشفى تحتوي على 64 ألف سرير للمرضى، بالإضافة إلى 800 مركز إسعاف وعيادات خارجية، و55 مركزًا للتأهيل، وأشياء أخرى كثيرة، مثل: ديار المسنين ورعايتهم الصحية.

يعتمد نظام الرعاية الصحية بالنمسا على التأمين الطبي لكل شخصٍ منذ مولده حتى وفاته سواء كان يعمل أم لا، والكل سواسية.

كل مَنْ يعمل بالنمسا يدفع للتأمين الطبي، والذي لا يعمل تدفع له الدولة، المهم أنَّ الجميع له رعاية صحية ـ سبحان اللـه ـ على ما تفعله دول غربية لأهلها، ماذا يريد المواطن إلَّا الستر عند المرض والشيخوخة، وسقف وباب يقيه شر العين وقسوة الزمن، وعمل يمنعه من مد اليد والحاجة.

بجانب النظام الصحي بالنمسا، وهو أحد أعمدة الضمان والسلام الاجتماعي، هناك الحد الأدنى للدخل سواء تعمل أو لا تعمل، المهم أنَّ كل شخصٍ قادر على دفع إيجار منزله، ومتطلبات الحياة الضرورية، ومَنْ لا يعمل تتكفل الدولة به.

المنظومة الثالثة، هي المعاش فكل شخصٍ له معاش، يغطي تكاليف حياته الضرورية حتى الفلاح له معاش، المهم أنَّ الجميع له ضمان اجتماعي محترم طوال حياته، أما التعليم العام فهو مثالي، وبهذا يضمن نظام الدولة مستوى راقيًا لكل مواطن.

هذا يمكن تحقيقه فقط إذا توفر نظام ضريبي تصاعدي، يضمن أنَّ الغني يدفع لمَنْ لا يعمل، ومنظومة تأمينية وضريبية تضمن الحقوق، ولا تجعل أحد يمد يده أو يتوسل للآخر.

إنَّ ضريبة الدخل بالنمسا لفردٍ تتراوح بين:

0 - 36%.

36 - 43%.

43 - 50%.

طبقًا لمستوى الدخل، وذلك لضمان عدم وجود فروق طبقية بين فئات الشعب، والحصول على أموال للفقراء، ولِمَنْ لا دخل له، أليس ذلك نظام يجب أنْ نتعلم منه؟.

النمسا بها عدد كبير من المصريين، يقرب من 30 ألفًا كما يشاع، ويعملون بكل المجالات الآن، مثل: أساتذة جامعات، أطباء، صيادلة، خبراء، ورجال تأمين، والمهن الطبية الأخرى، والعديد من المصريين يعملون أيضًا بالعمل الحر، فمنهم مَنْ هم أصحاب مدارس خاصة، وأصحاب محلات الأطعمة الشرقية والإيطالية، هذا بخلاف المقاهي الجميلة التي بها كل شيءٍ، وأصبحتْ مقصدًا للتلاقي بل ومراكز للمساعدة، جزء آخر يعمل في الدعوة الإسلامية، وبناء ورعاية بيوت اللـه - المساجد والكنائس - والحياة الاجتماعية والثقافية.

العاصمة فيينا غنية بالعمل الاجتماعي من خلال العديد من النوادي والروابط والصحف الإلكترونية، إذ أنَّ لديهم نشاط بارز، وتبلور ذلك بعد الثورة بدعوة العديد من رجال المجتمع والسياسة المصرية لمحاضرات ولقاءات بالنمسا، ورعاية بعض مصابي الثورة بالعلاج في المستشفيات النمساوية.

هؤلاء المصريون بالخارج سواء بالنمسا أو كل دول العالم، هم في الحقيقة قاعدة خبرة عريضة وغنية بالمعرفة، وللأسف لا توجد في مصر منظومة حقيقية قوية ومستقلة، تعمل من أجل الاستفادة من الخبرات المصرية بالخارج بطريقة علمية ومنظمة، لابد من هيئة مستقلة، بمعنى، هيئة قومية لرعاية المصريين بالخارج، ودعم دورهم ببرامج التنمية للوطن.

هذه الهيئة لابد وأنْ تتمتع بوعيٍ سياسيٍ مستقل ناضج، له خبرة ورؤية بعيدة عن تأثير موظفين بوزارات، أو مجموعات محترفة الإتجار بقضايا دور المصريين بالخارج.

نعم، سيسعد المصريون بالخارج إذا طُلِبَ منهم أي شيءٍ لخدمة البلد الأم ونقل الخبرات، خصوصًا من شباب الجيل الثاني، النظام السابق تعمد ألَّا يستفيد من المصريين بالخارج بشكلٍ منظم، وكذلك شلة وبطانة هذا النظام، والتي وجدتْ في خبرات ومكانة الكثير من المصريين بالخارج تهديدًا مباشرًا لهم، فأغلقوا الأبواب، ونصبوا المتاريس منها القانوني، أو بالتخويف من عدم ولائهم أو صعوبة السيطرة عليهم، وبحجة عدم تلميعهم إلى آخره من فنون تفريغ البلد من أهل الفكر والفن والعلم الذين نبغوا بالخارج؛ حتى لا تزاحم هذه الخبرات هؤلاء أهل الثقة و"طبلجية" الحاشية، خاصةً مَنْ لهم مراكز مرموقة ونفوذ.

انتبهتُ إلى صوتٍ مصري، وهو يدخل المقهى، يصرخ يبدو مهمومًا:

ـ يا دكتور.. منذ زمنٍ لم أرَكَ هكذا.. ماذا بكَ يا صديقي؟.

ضحك مصري وهو يجلس ويشعل السيجار، ويمسك بالكتيب الخاص بالخدمات الصحية بالنمسا الذي أمامي، وقال بطريقة الرؤساء السابقين:

ـ فهمتكَ.. أنتَ قصدكَ الفرق، ولكنْ (على أد لحافكَ، مد إيدكَ ورجلكَ) البلد فيها مشاكل كثيرة، وبعد الأربعين عامًا السابقة محتاجة عمرة، بل تغيير شامل.

ـ أؤكد لكَ أنَّ نصف مشاكل مصر تحل لو الناس اشتغلتْ بضمير وبدون المقولة الشهيرة "على أد فلوسهم.. يا حلاوة" الصحة مثلًا ثقافة، ولابد أنْ نهتم بالدور الوقائي والتوعية بالمدارس والمجتمعات حتى تهتم الناس بأبسط الأمور كالنظافة والإسعافات الأولية ونهتم بطبيب الحي، ونقلِّل بذلك الضغط على المستشفيات العامة.

ـ نعم.. يا مصري، ولكنني لا أفهم.. لماذا تحاول معظم الجهات الفئوية الآن رفع المرتبات لذويها وبصورة كبيرة، مما سوف يضعف إنفاق الدولة المصرية على الخدمات، مثل: التعليم والنقل والصحة بصورة أكبر مما هو عليه الآن، ويرفع الأسعار، ويزيد معاناة الإنسان الفقير؟ هل هذا ما تريده الصفوة المثقفة في مصر، بدلًا من المطالبة بإصلاح المسار الاقتصادي، ونقترب نحن ـ

الدولة الاشتراكية ـ يومًا ما من نظم اقتصادية تحترم كل البشر بدون تمييز طبقـي وأكاديمي؟، نحن نسـير في اتجـاهٍ خـاطئ، ومهـما عُـدِّل المسـار الاقتصـادي قلـيلًا، فسيظل سائرًا في اتجاهه الخـاطئ، لابـد أنْ نعكـس اتجـاه قـاطرة الاقتصـاد، وأنْ نبني لها فلنكات جديدة عصرية تتحمل السرعات العالية وقطارات محترمة، هذا يعنـي يـا مصري بـدلًا مـن نظـام رأسـمالي وقـح، يراعـي فقـط طبقـة الأغنيـاء ومصـالحهم، ومبنـي عـلى الاحتكـار والمضـاربة، نجعلهـا رأسـمالية ذات ضـمان اجتماعي كامل، وكما أنَّ الديمقراطية ليستْ مطلقة، ولكنها أصبحتْ الديمقراطيـة الليبرالية للحفاظ على حقوق الأقليات، تكون "رأسمالية شعبية" مع الحفاظ عـلى حقوق الفقراء والمرضى وغير القادرين على العمل والتعليم، ويصبح للجميع حـق الحياة الكريمة.

الطريق صعب، وأعتقد أنَّ أولى الخطوات هي:

ـ اختيار وزير مالية يستطيع التعامل مع طبيعة المرحلة، وقادر على التعامل مع مراكز القوى، وأنْ تكون الضرائب تصاعدية على أربع مراحل:

0- 15%.

15-30%.

30-45%.

45- 50%.

ـ ويتم إعادة جدولة الأجور والبدلات لكل الوظائف.

ـ ويكون الفرق بين الحد الأدنى والأعلى للدخل لا يزيد على 15%، ونشرها علنًا طبقًا لنوعية الوظائف.

ـ ويتم غلق الصناديق الخاصة، وأيَّة طرق لجمع الأموال بدون تقنينها عن طريق وزارة المالية.

ـ إعادة النظر في طريقة دعم السلع مع البطاقات التموينية حتى يصل الدعم إلى مستحقيه.

ـ دعم المجمعات الاستهلاكية العامة؛ لتكون الدولة مرة أخرى الميزان الحقيقي لضبط أسعار السوق.

ـ إعادة النظر في طريقة دعم المحروقات مع دعم المواصلات العامة وبناء وتحسين الطرق.

ـ أنْ تكون مكافأة المستشارين لمَنْ تخطى سن التقاعد هي الفرق بين المرتب والمعاش فقط.

ـ تسجيل جميع العاملين بالدولة، وخاصةً مَنْ منهم بالأعمال الحرة والعاطلين.

ـ منع الاحتكارات والمضاربات على الأراضي والعقارات لدعم استقرار السوق بالقوانين اللازمة.

ـ تكوين هيئة الإسكان الحكومي لتوفير سكن راقٍ ومحترم بالإيجار للمواطنين عن طريق الدولة.

ـ بيع العقارات والأراضي من قِبل الحكومة بشرط عدم إعادة بيعها إلَّا للدولة بعد تقدير قيمتها من الدولة.

ـ تعزيز احترام القانون، وإنهاء الفوضى بسوق العمل بتجريم العمل بدون تسجيل، وإبلاغ الضرائب بذلك.

ـ دعم دور الدولة الرقابي الإداري والضريبي.

ـ احترام المواطن وحقوقه باعتباره مصدر كل السلطات، ودافع الضرائب أساس دخل الدولة.

ـ توثيق حق المواطن في تأمين طبي شامل، سكن مناسب، وعمل أو إعانة بطالة.

ـ تعميق دور الدولة بالمشاركة في المشروعات الكبرى، وليس بدورها كمالك.

ـ تعزيز دور المؤسسات التعليمية الحكومية، وتجريم الدروس الخاصة لِمَنْ يعمل بالتعليم.

ـ التغلب على التفكير الطبقي والمنتشر للأسف بالطبقة المتوسطة وبصورة بشعة.

ـ عدم تميُّز فئة عن أخرى، عن طريق كوادر خاصة، وبدلات خفية، وأراضي وامتيازات طبقية وفئوية.

ـ استقرار الأمن القائم على احترام المواطن البسيط الفقير قبل الغني، وأهل مراكز القوى.

ـ تشجيع الاستثمارات السياحية على طول الساحل الشمالي من العريش إلى مرسى مطروح.

ـ دعم القطاع الخاص والاستثمارات صغيرة الحجم ـ هذا هو المستقبل وليس دعم وحوش الاستثمار.

شعبنا لو شعر بالعدالة يا مصري سيكون أقوى شعوب الأرض، وساعتها ستختفي "على أد فلوسهم" من القاموس المصري، ويكون زيادة المرتبات متوازيًا مع زيادة الإنتاج والتجارة الخارجية.

الاهتمام بالسياحة، والاختراعات، والتخصص بمنتجات جيدة مع فتح أسواق خارجية، هو السبيل الوحيد لتحسين مستوى الدخل والخدمات، وإنهاء الظلم لطبقة عريضة من هذا الشعب الطيب.

يا مصري شعبنا مازال يردد كلمات بيرم:

" ليه أمشي حافي، ونا منبت مراكيبكم

ليه فرشي عريان، ونا منجد مراتبكم

ليه بيتي خربان، ونا نجار دواليبكم

هي كده قسمتي؟

الـلـه يحاسبكم"

فصاح مصري قائلًا بطريقته:

طيب خليها.. الـلـه يسامحهم!.

(7)

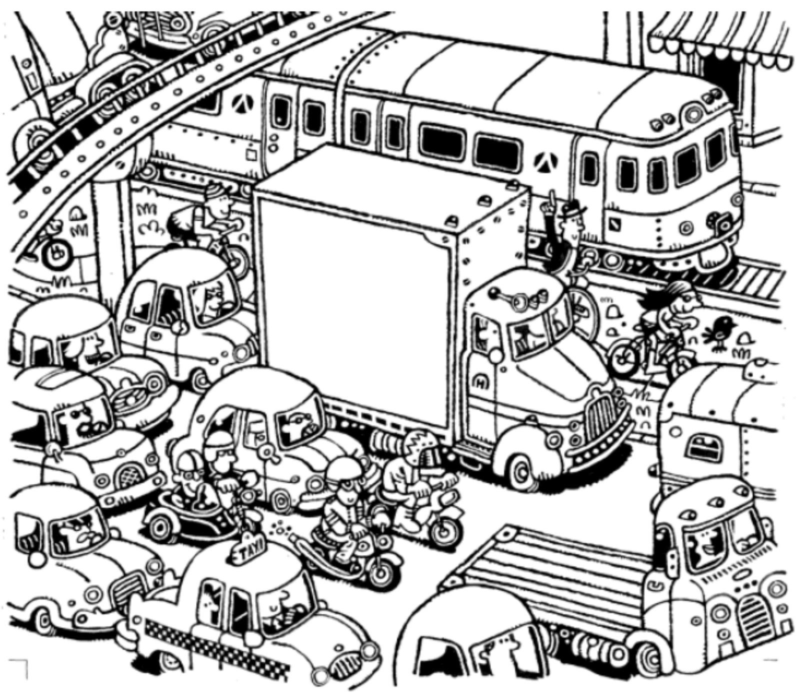
الخـدمـات

لنبدأ بنقل مصر؛ لتكون دولة حضارية تستحق أنْ يوجد بها الأهرامات وآثار

ينحني لها العالم إجلالاً

والتي الآن للأسف عاجزة حتى على تنظيم مرورها وجمع قمامتها

(13 سبتمبر 2012)



تخيل معي أنَّ قرارًا قد أُتخذ بأنْ يكون يوم الجمعة الأول من كل شهر خاليًا تمامًا من مرور السيارات، عدا سيارات الخدمة العامة كالشرطة والجيش والخدمات الطبية والمطافئ والنقل العام فقط.

تخيل أنَّ هذا المسئول الذي اتخذ هذا القرار أعطى مثالًا للتواضع، وحل مشكلة المرور، والحد من التلوث، والاهتمام بصحة الإنسان المصري، وحفاظًا على كرامة الإنسان البسيط، والتغلُّب على الطبقية البشعة التي تملكتْ من فكر الطبقة المتوسطة، ذهب يوم الجمعة للصلاة على قدميه أو بواسطة دراجة...

عندئذٍ:

ـ ستتنفس القاهرة وكل المدن المصرية هواءً نظيفًا في ذلك اليوم بدلًا من عوادم السيارات.

ـ سيخلد الأطفال والمرضى وكبار السن للنوم الهادئ الخالي من تأثير الضوضاء.

ـ سيجد الجميع وسيلة رياضية محترمة للتنقل، تجعلهم أكثر صحة، وتخلصهم من أمراض السمنة والسكر وأمراض القلب.

ـ سيخرج الناس للشوارع سيرًا على الأقدام بالمناطق المحيطة بسكنهم.

ـ ستمتلئ الشوارع بالدراجات، ولأول مرة ستتغير القاهرة، وتعود لأيام الزمن الجميل.

ربما تكون التجربة صعبة التطبيق، ولكنها ممكنة حيث إنه يوم عطلة، والفوائد المنتظرة تجعلنا نتغلب على المعارضة والاستخفاف بتطبيق هذه التجربة من بعض المجموعات التي لها مصلحة في عدم التطبيق، أو من بعض أعضاء حزب "الكنبة الفكرية" فرع محلك سر، أو فرع أعداء النجاح الذين يرفضون كل الأفكار طالما

نبتتْ في أرضٍ غير أرضهم، فهي تصبح لـديهم نبـت فكـري ممـول بـأموالٍ وأفكـارٍ ونوايا خارجية.

عندما ناقشتُ الفكرة تليفونيًا مع صديقي مصري ضحك، ثم ضحك، ثم ضحك، ثم قال بطريقته الساخرة:

ـ تريد تطبيق ذلك في مصر؟!.. يا صديقي النمسا وغيرها فعلوا ذلك إبان أزمة البترول بالسبعينيات، للتغلب على أزمة البترول، فما الذي يدفع المصريين لعمل ذلك الآن؟ أتريد من أصحاب "الكروش" والمسئولين والوزراء أنْ يستخدموا الدراجات؟.

(فضحك ثم ضحك ثم ضحك)

مصري صديق فاضل، وهو معارض بطبعه "معترض أفندي" ولكنْ بظرفٍ وابتسامة لا تفارق وجهه، وأثق برأيه؛ لأنه يعبِّر عن واقع قطاع عريض أصابه الإحباط، وعدم وجود أمل لديهم في إصلاح الوضع بالرغم من وطنيتهم، والرغبة في أنْ يجدوا بلدهم في أفضل حال.

وضعتُ التليفون على المنضدة، واستجمعتُ كل قواي، وصرختُ حتى أُخرج مصري من عالم الواقعية المحبط إلى عالم التخيلات والأحلام قائلًا:

ـ نعم، علينا أنْ نفعل، ونحاول من أجل أزمة الفقر، والاقتصاد والدعم المالي للمحروقات والزحام والتلوث والصحة، والكثير من اللازمات التي هي عند غالبية الشعب المصري الآن أصعب من أزمة البترول بالسبعينيات يا مصري.

لم أعطِ مصري فرصة لالتقاط الأنفاس والتعليق، وواصلتُ الصياح قائلًا:

ـ بل تخيل معي بعد نجاح هذه التجربة، ومرور عام على تطبيقها، أصدر المسئول قرارًا آخر بأنْ تخصص حارة كاملة من الطريق للدراجات، وسيارات الخدمة العامة، وسيارات النقل العام. تخيل إنْ أصبح المرور بشوارع المدن أساسًا لخدمة المشاة، وراكبي الدراجات، وسيارات الخدمة العامة، ثم تأتي خدمة السيارات الخاصة، هذا سيوفر إنسيابية المرور لوسائل النقل العام، ويرفع كفاءة التشغيل، ويقلِّل من عذاب الركاب بالانتظار داخل هذه السيارات لمدد طويلة، وسوف يزيد من عدد مرات استخدام وسائل النقل، مما يخفف من الزحام، وبدون شراء أتوبيسات جديدة، أو أيَّة تكلفة على الإطلاق. المشكلة سوف تكون فقط لسائقي السيارات الخاصة، وذلك نتيجة لتقليل إحدى حارات الطريق، ولكنَّ هذا هو المقصود، أنْ يصبح النقل العام أكثر جاذبية من النقل الخاص، فتقل عدد السيارات الخاصة داخل المدن، ونحل الكثير من المشاكل المرورية، بل إنَّ ذلك سوف ينقذ أرواحًا؛ لأنَّ سيارات الإسعاف ستجد طريقًا للسير بدون عوائق، لإنقاذ حياة المصريين نتيجة الإصابة باللازمات القلبية وغيرها.

قال مصري ضاحكًا:

ـ لا تنفعل يا صديقي، أنا قصدتُ أنْ أوجد أنَّ الناس لا تستطيع أنْ تعتمد على استخدام المواصلات العامة فقط، صعب مصر لم تهتم

بذلك خلال الأربعين عامًا السابقة، هذا يحتاج تغيير لتفكير الحكومة تمامًا، وتوفير أموال كثيرة.

ـ هذا صحيح يا مصري.

وأخذتُ من يديه الكركدية الذي كاد أنْ ينهي عليه بمفرده، ثم قلتُ:

ـ ولكنَّ المسئولية مشتركة بين الحكومة ومسئولي المحافظات والشعب، انظر إلى فيينا، عاصمة الجمال والموسيقى والحضارة والثقافة، وعدد السكان لا يزيد على 1.7مليون نسمة، بمعنى: أنَّ حيًا من أحياء القاهرة، وسيلة الانتقال الرئيسية به هي الترام على سطح الأرض، والمترو تحتها، والشبكة تغطي المدينة بأسرها، والمكان الذي يتعذر وجود ذلك فيه يصبح الأتوبيس موجودًا.

لقد بدأ تشغيل الترام الكهربائي بفيينا منذ عام 1897م تقريبًا في نفس وقت تشغيله بالقاهرة، لكنَّ الترام مازال يعمل في فيينا بكفاءة حتى الآن، فالترام وسيلة نقل جيدة خاصةً بالمدن لعدم تعطيل المرور لها.

طبقًا لإحصائية لعام 2010م نقل الترام 190مليون راكب بفيينا، ويوجد بها 750عربة ترام بمتوسط 114راكب، يوفرون حوالي 85ألف مكانٍ للركاب، بينما هيئة المترو نقلتْ 534مليون، وتوفر 848عربة، تتيح 127ألف مكانٍ بواقع 150لكل عربة.

في ذلك العام نقل الأتوبيس 114مليون، فيوجد حوالي 500أتوبيس يقدمون 42 ألفًا من الأماكن للركاب بمتوسط 83 راكبًا لكل مركبة، والنقل الجماعي مجتمعًا بفيينا ينقل يوميًا 2.3مليون.

هذا يا مصري في مقابل حوالي 6.5 مليون راكب لهيئة النقل العام ومترو الأنفاق بالقاهرة الكبرى، مع اختلاف نسبة السكان، ومستخدمي النقل الجماعي في كل منهما.

أين الترام الآن بالقاهرة والذي كان أحد معالمها؟ وهو الوسيلة المثلى للقاهرة المزدحمة ومعظم أقاليم مصر، الترام يسير بدون عوائق مرورية، ولا يحتاج إلى تكاليف، أو وقت طويل لدعمه وإنشائه، بالمقارنة بمترو الأنقاق، وللأسف هناك مَنْ يعترض على وجود ما تبقى من خطوط الترام والأماكن التي يشغلها بالقاهرة، بالرغم من أنه الطريق الوحيد لحل مشكلة النقل الجماعي المنظم، والمناسب للثقافة المرورية لسكان القاهرة الكبرى.

كم عدد وسائل النقل الجماعي بهيئة النقل العام بالقاهرة الكبرى؟ وما هو عمرها الافتراضي، وحالتها وصلاحيتها للاستخدام، وسلامة المواطنين؟ ما هو عدد عربات الترام لمنطقة عدد سكانها 15مليون نسمة؟

للأسف الأتوبيسات والميكروباصات تتحمل عبء النقل الجماعي بها، بالرغم أنَّ 50% من أتوبيسات هيئة النقل العام التي تقدر بحوالي 5000 أتوبيس ميني باص - قديمة (عشرون عامًا أو أكثر) والمرور السيئ الذي يؤثر تأثيرًا كبيرًا على كفاءة سيارات النقل العام، والذي يقلِّل من دورة السيارات على الأقل 50% مع زيادة كمية الوقود المستخدم، وقد تلاشى الترام تدريجيًا بدايةً من

الثمانينيـات، ولا يوجـد الآن إلَّا بعـض الخطـوط المتهالكـة؛ لـذلك انـتشر النقـل الجماعي غير المنظم كالميكروباص.

لقد نُشر في عام 2010م أنَّ نصيب هيئة النقل العام من الركاب يوميًا حوالي 3.2 مليون راكب، 86% من هذا الرقم يعتمد على الأتوبيس والميني باص، ومترو الأنفاق ينقل 3 ملايين، وشركات النقل الجماعي الخاص 800 ألف، والميكروباص حوالي 5 ملايين راكب، بالإضافة إلى وسائل أخرى للنقل كالتاكسي ـ الذي للأسف أصبح أيضًا نقل جماعي، ثم التوك توك وغيرها.

للأسف هناك مَنْ ينادي حتى من المتخصصين بالتخلُّص تمامًا من الترام وإلغائه، وهذا خطأ كبير إذ يجب العكس، فالترام وسيلة سريعة ذات طاقة نظيفة، وله قدرة كبيرة على النقل، ولا يسبب حوادث كثيرة بالمقارنة بالوسائل الأخرى، المهم هو تحديث أسطول العربات، وزيادة عدد الخطوط، ويمكن التعاون مع النمسا في هذا المجال، وذلك بنقل الخبرة، وإنشاء مصنع مشترك بين البلدين بدون وسطاء لتصنيع عربات الترام السريع منخفض الارتفاع عن الأرض؛ ليناسب كبار السن، وعربات الأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة، الذي للأسف لا ينظر إلى احتياجاتهم بوسائل النقل الجماعي.

يجـب أيضًـا تقليـل دور القطـاع الخـاص غـير المـنظم، الـذي لـه للأسـف النصـيب الأكـبر مـن النقـل الجماعـي، فأصـبحتْ مشـكلة النقـل والمـرور بالقـاهرة الكـبرى، وفي جميـع عواصـم المحافظـات عمومًـا لا حـل لهـا،

وغـير حضـارية بـالقرن الحـادي والعشريـن، بـرغم الدراسـات والبحـوث والخـبراء والمشروعات، ولكنْ مـا يطبـق فعـلًا لحـل المشـاكل جـذريًا قليـل، وذلـك للظـروف السياسية التي مرتْ بها البلاد خلال السنوات الطويلة قبل 25يناير، وعدم الاعـتماد على الخبراء.

ولحل جزء من هذه المشكلة وبدون تكاليف ضخمة، أقترح الآتي:

- دعم إنشاء الترام على الخطوط الرئيسية الطويلة للقاهرة والجيزة والمدن الجديدة، وعدم حصرها على مشروعات محددة مثل ما يسمى بالسوبر ترام.
- دعم أتوبيسات القاهرة الكبرى بزيادة عدد هذه الأتوبيسات وإحلال القديم منها، مع تخصيص حارات مرورية لها بجميع الطرق، مهما كان عدد الحارات المتوفرة، أو عرض الطريق لرفع كفاءة النقل بها، وتصبح وسيلة النقل العام أكثر سرعة من أي وسيلة نقل أخرى بالعاصمة.
- تخصيص حارات لراكبي الدراجات بكل أنواعها لحمايتهم أثناء السير.
- احترام قانون المرور، والمخالف يسحب رخصته، ولا وساطة في عودتها وإلَّا فقد الشرطي وظيفته.
- تخصيص أماكن لسير المشاة، ورفع كل إشغالات الرصيف، واحترام هم، وإعطائهم كل الحماية.
- الاهتمام باحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يصل عددهم بمصر حوالي 15مليونًا بوسائل النقل العام.

ـ إنهاء عمل الميكروباص تدريجيًا، وأنْ يحل مكانه أتوبيسات أكثر سعة، قطاع خاص منظم ومدرب ولكنْ لشركات محترمة، لكل خط شركة منفصلة، مع تنمية الشركات الخاصة العاملة الآن، هذا الموضوع يمثِّل تحديًا كبيرًا لأيَّة محاولة لتنظيم المرور بالعاصمة الكبرى، أو تطوير النقل الجماعي على مستوى الجمهورية، هذا يمكن أنْ يتم بتجميع مجموعة من مالكي الميكروباص لشراء ميني باص أو أتوبيس، وهذه بدورها تكون شركات من عدة وحدات لتكوين خط محدد، الميكروباص يمكن أنْ يعمل فقط على الخطوط الداخلية بين القرى حتى ينتهي عمره الافتراضي.

صمت مصري قليلًا، وأشعل للأسف سيجارًا ـ كالعادة عندما يريد أنْ يتحكم في أعصابه ولا ينفجر -، وصاح وهو يحاول أنْ يجعل صوته خافتًا، قائلًا:

ـ متفق معكَ.

ثم شرب كوبًا كاملًا من الكركدية مرة واحدة ـ وكأنه يقول إنني أُحاول أنْ أهدأ، ثم نظر لي بعينه الساخرة قائلًا:

ـ ولكنَّ السؤال يا سيدي الفيلسوف نمساوي بيه.. كيف تستطيع الحكومة المفلسة مضاعفة عدد الأتوبيسات بالقاهرة لتشجيع خلق الـلـه على استخدام النقل العام؟.



حتى الإيطاليين يعتمدون على الترام

- الترام بمدينة ميلانو الإيطالية -



الدراجات البخارية وسيلة المواصلات الأساسية لغالبية الشباب في أوروبا..

المهم أنْ يكون لها الاهتمام المروري

ـ نتعلم أو ننقل من النمسا يا مصري، إذا كنا غير قادرين على التفكير وخلق حلول خاصة بنا؛ لأننا مشغلون فقط "بالبيزنس اللي تحت وفوق الترابيزة" وشراء أراضٍ "وتصقيعها" من الوزير للغفير، ولا أحد عنده وقت يحل مشاكل هذا البلد طوال 30عامًا.

ماذا تفعل محافظة فيينا؟ تشجِّع المواطن على استخراج اشتراك (الأبونيه) سنوي، ومعظم الناس تفعل ذلك حتى مالكي السيارات الخاصة، وأصبحتْ هيئة النقل لها أموال ثابتة، وبدون محصل واحد في وسائل النقل، بالحساب الاشتراك السنوي يكلِّف مواطن فيينا 375 يورو، بمعنى حوالي قيمة نصف مرتب شهر من أقل مرتب بالنمسا، وهو إعانة البطالة أو إعانة المعيشة.

إذا دفع المواطن بالقاهرة حوالي 375 جنيه سنويًا لجميع وسائل النقل داخل القاهرة الكبرى، سيكون دخل الهيئة إذا اشترك 3 ملايين راكب فقط ما يوازي 1125مليون جنيه في العام مقدمًا، مما يوفر سيولة مادية يمكن أنْ تستخدم في دعم النقل العام.

المواطن سيدفع ذلك، إذا كانت وسائل النقل متوفرة وسريعة، وهذا لن يتأتى إلَّا بتخصيص حارات مرور لها، وبدون أيَّة تكاليف على الإطلاق، أما تذكرة المواصلات لغير المشتركين سنويًا، يمكن أنْ تكون مرتفعة وبدون دعم، بمعنى أنَّ التذكرة المفردة يمكن أنْ تصل 200 قرش. وكما تفعل الدول المتقدمة، يمكن توفير اشتراك نقل "أبونيه" لمدة 3 أيام، أسبوع، شهر بأسعار جيدة، حتى تحصل الهيئة على دخلها مقدمًا من زوار المدينة.

إنَّ 38% من مستخدمي النقل الجماعي بفيينا يستخدمون الاشتراك السنوي، وحوالي 25% من اشتراكات طلاب، و25% بالاشتراكات الشهرية والأسبوعية، وهذا يدلكَ على مدى السيولة المادية التي تحصل عليها هيئة النقل لتحسين الخدمة.

قد حان الوقت أنْ يتم تنفيذ شيئًا لتغيير هذا الواقع الأليم يا مصري، أي شيءٍ حتى إذا الأفكار المقدمة لم تلقَ قبولًا، ولم يستخدم وزير أو مسئول مصري يومًا ما دراجة للتنقل يوم إجازته؛ ليكون مثالًا وقدوة.

صاح مصري:

ـ إنت عايز تخلي الناس الجعانة تغلب الناس اللي شبعانة، وعايز تركِّب كمان الناس عجل، ويغنوا لعبدالحليم "حاقول أحبك.. أقول أحبك.. وأعيش أحبك.. أعيش بحبك" ونقلبها معبودة الجماهير.

وجدتنى أنفجر من سخرية مصري قائلًا:

ـ نعم، نغني أحبك يا معبودة الجماهير، نعم، نغني لمصر معبودة المصريين يا مصري.

ولنبدأ بنقل مصر؛ لتكون دولة حضارية تستحق أنْ يوجد بها الأهرامات وآثار ينحني لها العالم إجلالًا، والتي الآن للأسف عاجزة حتى على تنظيم مرورها وجمع قمامتها.. ولا إيه.. عجبي.

(8)

البنية الأساسية

اجعل المصري يشعر أنه يعيش في بلده كريمًا محترمًا آمنًا، واجعله يمتلك عليها شبرًا

من هذه الأرض الشاسعة، وسوف ترى ماذا أولاد الفراعنة فاعلون

(29 سبتمبر 2012)



عندما دعيتُ لحضور مؤتمر للعلوم النووية، والذي انعقد في منتصف سبتمبر بأحد الفنادق على بحيرة كومو بشمال إيطاليا، طلبتُ من زوجتي أنْ ترافقني، وأنْ نقطع مسافة ألفي كيلومتر ذهابًا وإيابًا بالسيارة، ولكنها كالعادة في بداية الأمر رفضتْ؛ لأنها ذاقتْ

معي الأمرين طوال السنوات السابقة، فعندما تحضر معي مؤتمرًا علميًا كانت تعاني من انشغالي الشديد قبل وأثناء وبعد المؤتمر، لذلك وعدتها أنني سأكون وديعًا جدًا جدًا من الآن وصاعدًا، وسوف نقضي سويًا بضعة أيام قبل وبعد المؤتمر للترفيه، وزيارة الأماكن السياحية التي تقع على هذا الطريق الطويل.

الله يكون في عون زوجات وأبناء الكثيرين من العلماء، الذين انشغلوا طوال حياتهم بالحصول على المؤهلات والدرجات العلمية، ثم مرحلة إثبات الذات دوليًا من خلال الأبحاث، وحضور وتنظيم المؤتمرات إلى آخره من أمورٍ، تجعل حياتهم انشغالًا دائمًا عن أمور الحياة، وحتى عن أبسط متطلبات أسرهم، الآن وبعد الستين أشعر أنَّ الأيام البقية يجب أنْ تكون للأسرة، وجزء من وقتي للعمل العام.

النشاط بالعمل العام كان طوال السنوات السابقة موجهًا أساسًا لدعم الترابط والتعاون العلمي، أما النشاط الاجتماعي فكان محدودًا، وغالبًا بدون طبول وتصاوير، والظهورعلى موائد الرحمن، الآن ولدعم دور الجالية في دعم روابط التعاون بين أوروبا ومصر على أسس علمية، أقوم حاليًا بتأسيس مركزًا متخصصًا للدراسات العلمية والثقافية لتحقيق ذلك، ألَّا يستحق ذلك أنْ أكون وديعًا جدًا جدًا- ويا له من ثمن.

زوجتي تقود السيارة بمهارة، خاصةً بالطرق الصعبة الضيقة، والغنية بالمنحنيات، والجبلية، وداخل الأنفاق الطويلة، والتي قد

تمتد لعشرة كيلومترات، وكعادة السيدات، فهي أكثر حرصًا، وعديمة الرغبة بالاستعراض، والقيادة بالسرعات العالية، وكذلك الرد على استفزازات خلق اللـه من سائقي عربات النقل الثقيل، ومراهقي الطرق.

الحقيقة أنني منذ انقلبتْ بنا السيارة في بداية التسعينيات، واستقرتْ بحقل زراعي على عمق 15 مترًا، وكتب لنا اللـه النجاة، وأنا أترك لزوجتي عجلة القيادة في الرحلات الطويلة خارج مدينة فيينا، وأستمع وأستمتع أثناء قيادتها المريحة للأعصاب بأغاني ماجدة الرومى لنزار قباني، ومشاهدة معالم الطريق، حتى أنتبه على صراخها، وهي تقول:

ـ يا رجل أنتَ شرقي الأصل.. كيف تترك لزوجتكَ عجلة القيادة طوال هذه المدة.

فتغلي الدماء بعروقي السمراء، وأتولى بنفسي القيادة حتى أُتيح لها أيضًا الراحة، ولكنْ بعد ساعة أو على الأكثر ساعتين من القيادة، أصرخ نآسيا أصولي الشرقية، والدماء التي تغلي متوسلًا راجيًا؛ لكي تتولى هي القيادة، فتضحك مع العديد من الكلمات الدالة على أنني أصبحتُ عجوزًا، وتتولى هي أمر الطريق لبقية الرحلة، قد تولتْ هي الأمر في الحقيقة في هذه الرحلة الطويلة لأكثر من 1700كم، وعادةً ما يتكرر ذلك كثيرًا على الأقل مرتين شهريًا خلال فترة الصيف إذ أننا من هواة الرحلات، وزيارة القرى والبحيرات، والمدن النمساوية، والدول المجاورة.

اخترنا طريقًا صعبًا لرحلة الذهاب، حتى يتم زيارة بعض الأماكن والبحيرات، التي لم يتم زيارتها بالنمسا من قبل، وذلك عن طريق مدينة ليينز وشرق التيرول، وهو طريق جزء منه يمر بالعديد من الجبال والطرق الضيقة، ويتطلب صبرًا ويقظة كاملة خلال القيادة، ولكنه ممتع بالمناظر الطبيعية، وطرق بناء المساكن المختلفة من منطقة لأخرى، وأحيانًا من اقتراب الجبال الشاهقة منكَ حتى تشعر أنها ستطبق عليكَ، أما طريق العودة فقد اخترنا طريق ميلانو ـ فينسيا، ثم بحيرة فارترسى بجنوب النمسا، وهو طريق يتميز بحوالي عشرة أنفاق تخترق الجبال، وربما لا يكون هناك مسافة أكثر من بضعة أمتار بين نفق وآخر، لتوفير طريقة اتصال سريعة وآمنة ببعض الأماكن بالنمسا أو بإيطاليا.

كان أهم ما ميز هذه الرحلة فعلًا، هو بحيرة كومو التي تحيط بها الجبال الشاهقة من كل جانب، ومع ذلك وعلى طول رحلتنا داخل البحيرة، كنتُ أردد كلمة واحدة - لا إله إلا الله ـ احترامًا لبراعة الإنسان وسيطرته على الطبيعة، هذا بخلاف دور الدولة البارز في توفير الخدمات؛ ليسهل لهم الحياة الكريمة في هذه الأماكن الوعرة القاسية، لقد شعرتُ لأول مرة كيف يستغل الإنسان كل شبر أرض متاح له لبناء المساكن والفيلات والقصور الجميلة والقرى؛ لكي تطل على مياه هذه البحيرة، مهما كانت العوائق والارتفاعات، وانحدار هذه الجبال، وكنتُ أبحث بعيني وباهتمامٍ شديدٍ عن الطرق، وكل الخدمات التي يمكن أنْ يحتاجها المواطن بجوار هذه

البحيرة الجميلة، وبالرغم أنني عشتُ بأوروبا أكثر من 30عامًا، ورأيتُ كثيرًا من الأماكن الجبلية إلَّا أنَّ ما رأيته خلال هذه الرحلة كان مختلفًا، وجعلني أنظر إلى هذه الأمور بصورة أكثر احترامًا لبراعة الإنسان في تطويع الطبيعة، والتغلب على كل المصاعب، وقد برع الأوروبيون عمومًا والنمساويون خصوصًا في بناء الأنفاق داخل الجبال، فبنوا الطرق والسكك الحديد في أصعب الأماكن، وعلى ارتفاعات كبيرة، وتفوقوا في تطوير المواصلات المناسبة للوصول لقمم هذه الجبال، ولنشر رياضة التزحلق على الجليد، ولخدمة سكان هذه الأماكن الجبلية، وتحوَّلتْ بعض هذه الجبال بسواعد أبنائها إلى قرى سياحية رائعة مشهورة بالعالم كله، وأصبحتْ قبلة للمشاهير والملوك والأغنياء من كل دول العالم حتى العربية منها.



أحد الأنفاق التي تشق الجبال لتسهيل ربط المدن النمساوية أو بالدول المحيطة

النمسا

المساحة	٨٣٨٧٨٩٩ كم²
عدد السكان -٢٠١٤	٨٥٠٤٨٥٠
الكثافة السكانية	١٠١ لكل كم²
عدد المحافظات	٩
عدد سكان فيينا	١٧٤١٢٤٦
نسبة السكان لأعمار حتى ١٤ عام	١٤.٤٪
نسبة السكان لأعمار بين ١٥ الى ٦٥ عام	٦٧.٥٪
نسبة السكان لأعمار اكبر من ٦٥ عام	١٨.١٪
عدد المواليد- ٢٠١٢	٧٨٩٥٢
عدد الوفيات	٧٩٤٣٦



حركة التجارة الأوروبية تعتمد على شبكة طرق سريعة وحديثة

حضر مصري لرؤية صور رحلتنا لإيطاليا، وهو رجل كريم دائمًا، فحضر ومعه "حلة" كشري معتبرة، ومعها الصلصة و"الدقة" الساحرة التي يجيد عملها، بدأتُ عرض الصور على موسيقى المعالق الكشرية بالدقة والتقلية، ومصري صامتًا، يأكل الكشري، وينظر لي بدون تعليق حتى انتهيتُ من عرضها، فصرخ مصري:

ـ ما هذا يا رجل، خسارة فيكَ.

وخطف طبق الكشري من يدي قائلًا:

ـ الصور كلها أنفاق وجبال وحيوانات وشوارع ولوحات معدنية... والـلـه حرام عليكَ.

حاولتُ أنْ أُهدئ من روع مصري محاولًا أنْ أشرح له، أنني أُسجل كيف يعيش البشر في الأماكن الجبلية بأوروبا، وتأثير الطبيعة الطبوغرافية والمناخية، هذا بالرغم أنَّ الـلـه سبحانه وتعالى رزقنا نحن ـ المصريين ـ أرضًا شاسعةً مسطحة، وأنهارًا ومناخًا رائعًا طوال العام، وبحيراتٍ شاسعة وشواطئ وبحار، وفوق كل ذلك بشر من أصل فرعوني شيدوا لحضارة رائعة منذ ثمانية آلاف عام بأيدٍ وصدورٍ عارية.. ومع ذلك نغرق نحن الآن في شبر مية؛ إذا رزقنا الـلـه بمياه الأمطار لدقائق.

نعيش نحن المصريون في وادٍ ضيق جدًا مخنوق (40 ألف كم^2) ورفعنا من ثمن الأراضي الرملية الجرداء لأثمانٍ فلكية التي أغلى من أراضي أوروبا، والتي مازال بها في بعض الأماكن ثمن المتر 30 جنيهًا، فوقف مصري راقصًا بطريقته الرائعة والملعقة الكشرية

بالتقلية بيده، مغنيًا: والمتر بـــ 30جنيه، والجنزوري يبيع في الصحراء المتر ثمنه 3000جنيه.

فجأة وقف مصري، ونظر لي باهتمامٍ شديدٍ، وقال:

ـ ماذا تريد أنْ تقول؟

ـ أريد أنْ أقول: إن النمسا التي مساحتها ما يقرب من 84000 كم2 (مقابل مليون كم2 لمصر) بها 106.987 كم من الطرق المعبدة طبقًا لإحصائية 2005م (مقابل 46.900 كم طول شبكة الطرق بمصر).

يوجد بالنمسا الكثير من السلاسل الجبلية، وخاصةً في غرب البلاد وجنوبها، هذا دفع النمسا والدول المجاورة أنْ يتعاونوا سويًا لشق الطرق السريعة فيما بينهم، لتسيهل النقل الأمن والسريع للأفراد والبضائع، وهذا أنعش التجارة والسياحة بين هذه الدول.

نعم، إذا دققنا النظر إلى معظم الدول الأوروبية ومن بينها النمسا، ستجد أنهم اهتموا بالطرق والمواصلات، ولا فرق بين قرية جبلية أو مدينة كبيرة في الخدمات الأساسية، لذلك انتبهتُ طوال الرحلة إلى طريقة بناء الطرق والأتوستراد والمنازل، وتوصيل الخدمات إلى كل هذه الأماكن.

أريد أنْ أقول يا مصري، إنَّ النمسا شيدتْ أكثر من 60 نفقًا، تتراوح أطوالها من 1.5كم إلى 14كم لمرور السيارات معظمها بالأماكن الجبلية، هذا بخلاف حوالي 30 نفقًا لمرور القطارات وبمسافات مشابهة.

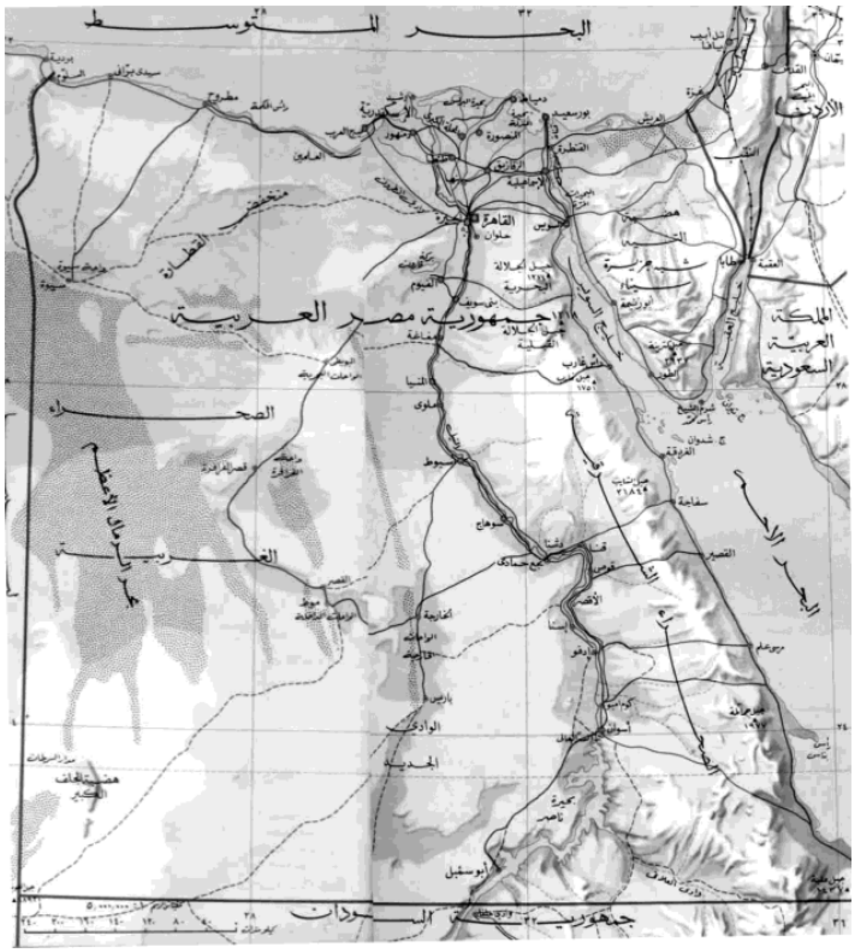
إنَّ شبكة الخطوط الحديدية للقطارات في هذا البلد الصغير بطول 6600كم (مقابل 9435كم بمصر)، ولقد حاولتُ أنْ أُسجل ذلك، وتأثيره على النقل والسياحة، وتقدُّم هذا البلد والبلاد المجاورة، السياحة ليستْ فنادق فقط، ولكنْ طرق واتصالات وخدمة ومطاعم، وأهم من كل ذلك معاملة.

أريد أنْ أقول يا مصري، إنني دفعتُ في رحلتي من فيينا لميلانو حوالي 40 يورو، ومثلهم بالعودة ثمنًا للمرور على الأتوستراد، وأنَّ البنزين في إيطاليا وصل ثمنه 2 يورو للتر، ويذهب جزء كبير من هذه الأموال للدول كضرائب، وأنَّ مصر لا يجب أنْ تدعم شركات السياحة أو أغنياء مصر، ولكنها يجب عليها دعم مَنْ يتقاضى مائة جنيه معاشًا.

أريد أنْ أقول لك، كما قال لي أحد الأصدقاء منذ 25عامًا، وكان يعمل بمنظمة الأوبك بفيينا، أتريد أنْ تعرف قيمتكَ كعربي، حاول أنْ تأخذ سيارة مثلًا من المغرب إلى مصر، ومنها للأردن وسوريا، ثم للكويت ومنها لليمن، إذا وصلتَ سالمًا، أخبرني من فضلك.

أريد أنْ أقول لكَ خذ سيارتكَ، وحاول أنْ تسير من أسوان وحتى شرم الشيخ، ثم إلى مرسى مطروح، وقل لي كم من كمائن الشرطة الثابتة رأيتَ في طريقكَ والتي تعطلكَ، وربما تجعل رحلتكَ "عكننة" وعدم وجود خدمات على الطرق، وإرشادات مرورية، واستراحات حضارية، ودورات مياه نظيفة للبشر في القرن الحادي والعشرين، وقارن ذلك إذا سافرتَ بسيارتكَ من النمسا إلى فرنسا.

أريد أنْ أقول انظر إلى خارطة الطرق بمصر، وسوف تعرف لماذا السياحة والتجارة الدولية ضعيفة، فكم من الطرق الدولية تربطنا بالأردن والسعودية وليبيا والسودان، كم من الطرق العرضية التي تربط وادي النيل بشواطئ البحر الأحمر شرقًا، ومدن وواحات الصحراء الغربية.



إحدى خرائط الطرق الرئيسية بمصر

الحاجة ملحة إلى شق الطرق الطولية والعرضية للاستفادة من المساحات الشاسعة وتعميرها، مشروع لشباب مصر وتمليكهم الأراضي بسعر رجال الأعمال بالثمانينيات.

أريد أنْ أقول انظر إلى النقل النهري والبحري، وقارن كفاءتهما وإمكانياتهما بأيَّة دولة أوروبية صغيرة لها ظروفًا مشابهة لنا.

أريد أنْ أقول انظر إلى البحيرات في مصر وأكبرها وأعظمها بحيرة السد العالي، والتي تمتد إلى 500 كم، وكيفية استغلالها، وانظر إلى النمسا، وكيف حوَّلوا البحيرات إلى أجمل الأماكن السياحية طوال العام بالرغم من الظروف المناخية.

أين نحن يا مصري من كل ذلك؟ لماذا فقدنا هِمَّة وعلم الفراعنة، وصلابة العرب القدماء، وحتى وطنية المصريين في السبعينيات؟

لماذا لا نهتم بالمراكز القومية المتخصصة؛ لتكون أساس التخطيط ورسم الاستراتيجيات، ولا يتم تنفيذ وصرف أموال بدون مراجعة مبدئية من هذه المراكز والموافقة عليها، حتى نبتعد عن مشروعات قائمة على أهواء الأفراد والوزراء، وبدون تنسيق بين الوزارات المختلفة، وليستْ قائمة على مراجعة العلماء والفنيين المستقلين لجدواها، حتى نتخلص من عشوائيات التفكير السياسي والتنفيذي؟

أريد أنْ أقول: لماذا لا نزرع ونفترش كل شبر من أرض مصر، وبحق الانتفاع لمنع التجارة والمضاربة بالأراضي؟.

انظر يا مصري كيف أهدروا أكبر منطقة يمكن أنْ تكون أعظم منطقة سياحية عالمية مثل المناطق بتركيا وأسبانيا وإيطاليا واليونان، وهي الساحل الشمالي الذي أصبح كتل خرسانية لمستعمراتٍ سكنية تعمر لمدة شهرين فقط في العام، ووزعتْ على

النقابات ورجال الأعمال، وبنيتْ بها مدن للـوزراء ورجـال السـطوة كوسـيلة للـثراء الفاحش ـ اللـه يرحم أهاليهم.

أريد أنْ أقول، إنَّ السياحة في مصر يجب أنْ تركِّز على سياحة المدن والريف والسياحة الشتوية، لذلك لابد من الاهتمام بالطرق، والصعيد من بني سويف والفيوم وحتى أسوان، التي يمكن أنْ تكون أجمل قطعة شتوية في العالم لطبيعة النيل في هذه المنطقة، والمناخ الشتوي الرائع.

إنَّ إنشاء هيئة مستقلة لتنمية السياحة على ضفاف بحيرة السد العالي، مع مراعاة نظافة المياه في هذه البحيرة، أصبح أمرًا ضروريًا لتنمية السياحة في مصر.

أريد يا مصري ألَّا نترك شباب مصر يهاجر لبيع الجرائد، وأنْ يعيش جزء كبير منهم في أوروبا على الإعانات وبالتحايل على القوانين، مصر أولى بسواعدها وبعلمائها؛ لتكون مصر كما كانت رائدة في الطب والكيمياء والهندسة والزراعة والصناعة.

أنا لا أحلم يا مصري، ولكني واثق في قدرة هذا الشعب الذي شيَّد الأهرامات، وحفر القنوات، وبنى السدود، وحطم معظم الغزوات، وطرد كل مستعمر، وحافظ على هويته وبلده على مدار الأيام والسنوات.

صاح مصري:

ـ انتظر هذه أحلام يقظة لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع، أين الأموال والمياه لتحقيق ذلك، بل أين الرجال الوطنيون المخلصون الشرفاء، وقد أصبحوا ندرة لفساد أربعين عامًا، وأصبح المفسدون في الأرض منتشرون، ويمتلكون كل شيءٍ في مصر الآن، وهم في صور ثعابين وعقارب تلدغ كل مَنْ يقترب ويريد إصلاحًا وتطهيرًا.

ـ نعم يا مصري، إذا أحد في مصر أراد الآن أنْ يفعل شيئًا يكتب له في التاريخ، وقبل أنْ يذهب إنْ عاجلًا أو آجلًا، عليه أنْ تكون مهمته الأولى أنْ يقضي على الفساد والفاسدين، ويحاسب كل مَنْ سرق ونهب بدون وجه حق، أو باستغلال وظيفته، أو حتى بالقوانين الفاسدة، والصناديق الخاصة التي جُمِعَتْ أموالها من قوت هذا الشعب المطحون خلال الثلاثين عامًا الماضية.

لابد وأنْ نراجع الزمم المالية لكل رئيس جامعة وهيئة ومديرٍ لبنك، ولواءات الشرطة، ورؤساء الصحف القومية، والوزراء وأسرهم خلال هذه الفترة، وأنْ نسترجع أموال هذا الشعب المهربة داخليًا وخارجيًا، لتحقيق جزء من أحلام هذا الشعب.

أيَّة دولة محترمة في العالم تحترم شعبها المكافح، تسمح أنْ يكون مرتب موظف عام خمسة آلاف جنيه مثلًا، ودخله من المكافآت 300 ألف جنيه أو أكثر شهريًا - كما نشر عن رئيس جامعة - بحجة مجهود الصناديق الخاصة، ودخل الإعلانات، وتحصيل

الغرامات، وعمولة مشتريات، وأموال أجنبية إلى آخره من مسميات عصر"علي بابا" الذي يجب أنْ يكون بثورة 25 ولى وانقضى.

اجعل المصري يشعر أنه يعيش في بلده كريمًا محترمًا آمنًا، واجعله يمتلك عليها شبرًا من هذه الأرض الشاسعة، وسوف ترى ماذا أولاد الفراعنة فاعلون، ونادي معي يا مصري:

(قوم يا مصري.. مصر دايمًا بتناديك

خد بنصري.. نصري دين واجب عليك

يوم ما سعدي راح.. هدر قدام عينيك

عد لي مجدي.. اللي ضيعته بأيديك)

نقول كمان، ولا كفاية كده..

عجبي.

(9)

صحة أطفالنا

ماذا لو اهتم وزير التعليم بتوفير حصة رياضة يوميًا تخصص للتمارين الرياضية خاصةً المشي والجري، وكذلك للمعلومات الرياضية والصحية، وهذا لن يكلف أي أموال، حتى لو استدعى الأمر زيادة اليوم الدراسي ساعة يوميًا لهذا الغرض

(14 أبريل 2013)



جلستُ أُتابع الماراثون السنوي لمدينة فيينا (الثلاثين) والذي بدأ عام 1984م، واشترك به هذا العام 40.957 شخص يتسابقون ليس فقط للفوز بهذا الماراثون، ولكنْ لنيل شرف المشاركة به،

والوصول إلى خط النهاية بمسافة 42.195 كم، ويفوز به مَنْ يستطيع قطع هذه المسافة في ساعتين وبضعة دقائق، الرائع في ذلك أنه يعتبر عيدًا من أعياد المحافظة، ويخرج الكثيرون من أهلها منذ الصباح الباكر لتحية ومشاهدة المشاركين، وطبعًا يُمنع المرور تقريبًا في نصف المدينة من الصباح الباكر حتى الثالثة ظهرًا تقريبًا، ليتم تنظيف الشوارع بعد الماراثون والسماح للمرور بعد ذلك، فرفعتُ يدي بالدعاء أنْ أرى شيئًا مثل ذلك، وبهذا الجمال والتنظيم في مصرنا الحبيبة.

ـ فماذا إذا..

قرَّر وعمل كل محافظ على تنظيم ماراثون يوم عيد المحافظة الخاصة به؛ ليحتفل بعيد المحافظة بشكلٍ رياضي وصحي ومحترم، ويمكن تنظيم الماراثون على ثلاث مراحل:

1) ماراثون الأطفال والشباب.

2) ماراثون السيدات.

3) ماراثون الرجال.

ويكون ذلك مناسبة للعناية الصحية، وإجراء بعض الدراسات الطبية، وستختفي السيارات، وسموم العوادم لساعاتٍ طويلة في أجزاءٍ كبيرة من وسط المدينة الرئيسية بكل محافظة، وستنتعش التجارة في ذلك اليوم الشعبي قبل وبعد الماراثون، ولن يكلِّف ذلك أموالاً كبيرة؟

ـ ماذا إذا..

كان هذا الماراثون فرصة للمنافسة بين تلاميذ المدارس بمراحلها المختلفة، وستعمل المدارس على تشجيع تلاميذها على الرياضة طوال العام، وتدعم المتفوقين منهم حتى يستطيعوا نيل شرف الفوز لمدارسهم، وذلك بتنظيم مسابقة داخل هذا الماراثون لاختيار أحسن مدرس، وبجوائز خاصة بهم، سوف يؤدي ذلك إلى نشر الوعي الصحي والرياضي لحوالي عشرين بالمئة من أفراد الشعب المصري، إذا تم تعاون حقيقي ومنظم بين مديريات التعليم والصحة والشباب بكل محافظة على مستوى الجمهورية، وبدون تكلفة تذكر، فالمواطن سواء كان طفلًا أو شيخًا لا يحتاج سوى حذاءٍ رياضي للجري - هذه هي التكلفة يا سادة؟!

ـ ماذا إذا..

اهتمتْ الشركات والمؤسسات والجامعات بكل محافظة بتشجيع، ودفع موظفيها للاشتراك بهذا الماراثون؛ ليكون عيدًا رياضيًا، ومنافسة لجميع قطاعات الشعب المصري؟

ـ ماذا إذا..

تم تنظيم المليونيات في مصر بأنْ تكون متحضرة ورياضية، ومثالًا للعالم أجمع بأنْ تكون المليونية بالجري من التحرير إلى الاتحادية والعودة إلى التحرير مرة أخرى، ويتم وقف المرور بكل الشوارع التي تمرُّ بها هذه المليونية، ويتم ارتداء "تي شيرت"

بالشعارات، وتكون كل مجموعة معًا، ويعقبها المجموعة الثانية ثم الثالثة، وتقوم الدولة بحماية المليونية، ويكون رائعًا أنْ نرى شباب الأحزاب والقوى السياسية وغيرهم يتسابقون؛ لنرى مَنْ هو الأكثر لياقة والأطول نفسًا، ليس فقط بالصياح ولكنْ بالرياضة، وأخلاق الرياضة يا سادة.. يا كرام؟

ـ ماذا إذا..

رأينا رموز القوى السياسية وعلى رأسها سلطات الدولة، يشاركون أيضًا وبالشعارات والإنجازات الخاصة بهم، وتنتهي المليونية بالتحرير وأيضًا بسلام، أعتقد أنَّ ذلك أفضل من الجلوس "بالكروش" أمام كاميرات الفضائيات للتحدُّث في أمورٍ هي في أغلبها مصدر ملل واكتئاب غالبية الشعب المصري!

هل هذه أحلام؟ حتى لو كانت كذلك، فليس هناك أروع من احتمالية أنْ يتحقق ذلك في يومٍ من الأيام.

استوقفني أحد تعليقات الأصدقاء بأنَّ دعوتي لتنظيم ماراثون "ثقافة للرقي بالنفس البشرية؛ جميل جدًا، ولكنْ صعب تنفيذه في الوقت الحالي بمصر" وغيره من التعليقات التي جعلتني أشعر أنني إنسان فضائي هبط بمظلة "الجمهورية أون لاين" وباقتراحات رومانسية، أو أنني إنسان "رايق" يجلس بفيينا، ويعذِّب خلق الـلـه بمقترحات خيالية، في الوقت الذي تعاني فيه مصر الفوضى والاضطرابات، وعبث الطرف الخفي.

إنني أؤمن بأنه رغم هذه الظروف، فإنَّ عقارب الساعة لا يجب أنْ تتوقف، فالحياة مستمرة، وعلينا جميعًا أنْ نبذل قصارى جهدنا لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، وبقدر الإمكان.

الدعوة ببساطة إلى الاهتمام بالرياضة لحل الكثير من المشاكل الصحية في مصر، وبتكلفة زهيدة جدًا، وأنْ نحاول إنقاذ أطفالنا وشبابنا من ويلات زيادة الوزن والسمنة المرضية.

مصر تعاني - مثل كثيرٍ من الدول - من زيادة وزن نسبة كبيرة من شعبها، وخاصةً الفتيات والسيدات، وطبقًا لتصنيفات منظمة الصحة العالمية، فإنَّ مصر تحتل وبجدارة المركز الأول بأفريقيا فيما يتعلق بزيادة وزن وسمنة شعبها، أعتقد إذا نظرنا إلى الأفلام والقنوات التليفزيونية المصرية، سنرى وبوضوح ما أعني.

أدعوكَ أيها القارئ، أنتَ وأفراد أسرتكَ للوقوف على الميزان، واحسب مؤشر كتلة الجسم، أعتقد أنَّ نسبة الأشخاص الذين يعانون من زيادة في وزن الجسم بدرجات متفاوتة حولكَ لن تقل عن 30 ـ 50%... طبقًا لتقسيمات منظمة الصحة العالمية، إذا كان المؤشر للبالغين أكبر من٣٠ فيعني السمنة، أما إذا وصل المؤشر إلى 40 فهذا يدل على سمنة مفرطة من الدرجة الثالثة (الأطفال لهم جداول خاصة بهم).

إذا فعلتَ ذلك لن تخسر شيئًا، ولكنكَ ستعرف حجم المشكلة، والحاجة الملحة للبدء فورًا لاتخاذ خطوات فعلية لمعالجتها حتى داخل محيط أسرتكَ - لماذا؟

"الكرش" نعمة وعز؛ اللهم لا حسد! لكنَّ السمنة تفتح طريق للكثير من الأمراض، إذ أنها تبدأ بضغط الدم المرتفع والسكري والقلب، وتنتهي بالسرطان، والإحصائيات العالمية توضح أنَّ 1.4بليون شخص فوق العشرين، يعانون من زيادة الوزن في العالم لعام 2008م، وأنَّ هناك 2.8مليون شخص يتوفى سنويًا نتيجة زيادة الوزن أو السمنة.

في الحقيقة، لا أريد أنْ أجعل الأمر مجرد أرقام وحقائق طبية، ولكنْ من الأفضل أنْ نناقش.. ماذا يجب أنْ نفعل خاصةً لحماية أطفالنا من هذا الشيء الذي يبدو بسيطًا، ولكنه مؤثر جدًا على حياتنا بمرور الزمن، أتمنى أنْ يكون الموضوع أيضًا مناسبًا للمتخصصين والقُرَّاء للمناقشة، وتنظيم فاعليات قومية لمكافحة زيادة الوزن والسمنة، مثل: تنظيم الغذاء، وفاعليات رياضية، مثل: السباحة والجري، والأهم تنظيم ماراثون سنوي بكل محافظة.

جسم الإنسان في غاية التعقيد، وبرغم العلم الذي وصلنا إليه حتى القرن الحادي والعشرين إلَّا أنَّ هناك الكثير من الأسرار لم تكتشف بعد، ومع تقدُّم عمر الإنسان، والإصابة بضغط الدم المرتفع والسكري، وارتفاع نسبة الدهون بالدم بجانب السمنة، يصبح علاج

السمنة والأمراض الناتجة عنها معقدًا جدًا، لذلك يفضل العناية والوقاية بالحفاظ على وزن الجسم المثالي ومنذ الصغر.

الإنسان ببساطة شديدة يحتاج إلى طاقة، للوفاء باحتياجات الجسم، للقيام بالعمليات الحيوية اللازمة والنشاط العضلي والحركي، ويستمد الجسم الطاقة أساسًا من الطعام والشراب، فإذا كان ميزان الطاقة مختلًا يمرض الإنسان، بمعنى إذا كانت كمية الطاقة أقل مما يحتاجه الشخص، فقد الإنسان وزنًا، وقد يؤدي ذلك إلى النحافة، وإذا زادتْ الطاقة تم تخزينها على هيئة دهون، بمعنى أنه من الواجب أنْ نحافظ على الاتزان الداخلي بأجسامنا، ويتم تناول الطعام والمشروبات بحساب، وحسب احتياجنا والمجهود الذي نقوم به، يكون ذلك جزءًا من حياتنا.

إذا فعلنا ذلك، كانت فرصتنا في حياة صحية مليئة بالنشاط والاتزان النفسي كبيرة، أعتقد أنَّ الوعي الصحي مع قليلٍ من الانضباط، يمكن أنْ يتحقق ذلك، هذا ليس أمرًا معقدًا على إنسان قضى من عمره على الأقل 12 عامًا بالتعليم.

هذا يعني وبدون "وجع دماغ" مع رجيم ودجل، يستطيع الإنسان أكل كل شيءٍ وبالكميات المناسبة المعتدلة، ما دام يحافظ على توازن الطاقة مع مراعاة قاعدة غذائية، وهي حوالي 45% من السعرات الحرارية عن طريق النشويات، 30% من البروتينات، 25% من الدهون، وماذا نفعل في إغراء طعم الأطعمة؟! الأمر بسيط نهتم بالرياضة، أو نعمل بكسر الحجارة في المحاجر، فستزيد

السعرات الحرارية الأساسية التي يحتاجها الجسم، ونستطيع "لهط قطعة بسبوسة بالقشدة" وألف هنا وشفا، والأفضل من كسر الحجارة، هي ممارسة الرياضة بانتظام خاصةً الجري، ليس لأنه يستهلك طاقة فقط، ولكنه يزيد من كفاءة الإنسان الحركية والعضلية، وبالتالي يكون أكثر قدرة على بذل المجهود، واستهلاك المزيد من الطاقة في الأعمال اليومية العادية.

ـ فماذا إذا..

نظمنا مسابقات الماراثون بكل محافظة للاحتفال جميعًا مرة في العام، فيما نجحنا نحن في تحقيقه طوال العام من انضباطٍ غذائي، ومجهودٍ رياضي منتظم؟!

ـ ماذا إذا..

تعاون وزراء الصحة والتعليم والشباب، ووضعوا في كل مدرسة ميزانًا؟! (ولو كان ذلك من أموال منح الاتحاد الأوروبي، التي ينهب معظمها بالمكافآت والمرتبات) حتى تهتم المدارس بوزن التلاميذ؟

ـ ماذا إذا..

اهتم وزير التعليم بتوفير حصة رياضة يوميًا، تخصص للتمارين الرياضية خاصةً المشي والجري، وكذلك للمعلومات الرياضية والصحية - وهذا لن يتكلف أيَّة أموال - حتى لو استدعى الأمر زيادة اليوم الدراسي ساعة يوميًا لذلك الغرض؟!

ـ ماذا إذا..

كان دخول ميدان التحرير للتظاهر بالميزان؟! فلو تخيلنا ـ لزوم "الروقان" ـ أنَّ كل مَنْ يدخل الميدان، سيقدِّم ورقة بمعلومات عن وزنه وطوله وعمله ومحيط الخصر والسن ودخله الشهري، وبالمرة اتجاهه السياسي (بدون أسماء وعناوين وأرقام تليفونات) ستتجمع لدينا أكبر نتائج يمكن الحصول عليها، والاستفادة منها في العديد من الدراسات الصحية والاجتماعية، وستكون مليونيات مثالية، وستذكر في جميع المراجع العلمية، أما موازين الانتماء والوفاء والإخلاص لمصر، سوف تظهر مؤشراتها من تصرفات المتظاهرين خلال المليونية.

ـ ماذا إذا..

مولانا الحاج قنديل اهتم بعمل حملة قومية، وبأسرع ما يمكن لمحاربة زيادة الوزن والسمنة؛ لأنَّ هذه الحملة هي الطريق الوحيد العملي الآن لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وخفض قيمة الدعم؟! ولو فعل ونجح لاستحق جائزة نوبل، هل فهمتَ ما أعني يا دكتور ورئيس مجلس الوزراء قنديل؟

(10)

الأجـور و الضرائـب

قد يكون الحل لكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر، أنْ يقوم نظامها أساسًا على احترام المواطن، وحقه في حياة كريمة بغض النظر عن تعليمه وعمله ومكانته الاجتماعية.

(28 مـارس 2013)



عم الحاج الرئيس: أنتَ رجل خرجتَ من طين هذه الأرض - فلاح ابن فلاح ـ ارجع إلى أخلاقيات ومظهر وحضارة الفلاح المصري البسيط، تكلَّم بلغة بسيطة تدخل القلوب، وتخاطب هموم ومشاكل معظم المصريين، فإذا فعلتَ فسوف يتغير الكثير لكَ، ومستقبل هذه الأمة.

ماذا فعلتَ لفلاحي مصر سيدي، بعد زمن حفنة من الرجال حكموا مصر 30 عامًا قضوا كالجراد على كل ما هو أخضر؟ ماذا قدمتَ لهم لكي يلتف هؤلاء الفلاحون حولكَ؟

ماذا فعلتَ لعمال مصر الفقراء الذين يلتحفون بالصبر وأخلاقيات العطاء منذ سنواتٍ طويلة، لعلَّ وعسى يأتي يوم الحق بالإنصاف والعدل؟ أي القوانين قد أصدرتَ لتنصف هؤلاء من الجوع والتقشف، ولكي يلتفوا أيضًا حولكَ، ويكونوا سندًا لكَ في زمنٍ يحرق فيه قصركَ ويحاصر؟

ماذا فعلتَ لطلاب مصر، وأنتَ أستاذ جامعي قضى عمره بين الطلاب؟ فالطلاب كانوا على مر العصور والتاريخ السياسي المصري القوة الضاغطة لتصحيح المسار السياسي المصري؟ كنتَ تستطيع أنْ تجعلهم يلتفون حولكَ، بأنْ تهتم ولو قليلًا بأمور التعليم، وتعمل على توفير وظائف تضمن لهم حياة كريمة، لو التفَ الطلاب حولكَ لتغيرتْ أمور كثيرة في مصر الآن، وسكت الجميع، ولم يجد البلطجية موضع قدم على الأرض للعبث بمقدرات هذه الأمة.

لقد أهملتَ الاعتناء بالفلاحين والعمال والطلاب، وهي أهم قوى المعادلة في السياسة المصرية، وانشغلتَ بالرد على مناوشات قلة سياسية باهتة ليس لها لون، وتمتلك فقط بوقًا إعلاميًا رخيصًا، وكان القصد من أفعالهم أنْ تنشغل عن فعل شيءٍ يحقق لكَ الثبوت على كرسي الحكم.

عم الحاج - إنكَ لا تقرأ سيدي ما يكتب في الإعلام المحترم لكثيرٍ من الكُتَّاب والأقلام، ولا تستمع لنصائح أشخاص لا يريدون إلَّا الخير والاستقرار لهذا البلد العظيم.

لقد كتبتُ مقالًا في منتصف يوليو الماضي بعنوان: "تلغراف إلى كل مَنْ يهمه الأمر في مصر" ونصحتكَ بأنْ يكون النائب الأول لرئيس الجمهورية هو المشير طنطاوي، وأنْ يتولى وزارة الدفاع رجلٌ آخر، ولو فعلتَ عم الحاج لكان الوضع الآن لكَ ولمصر مختلفًا تمامًا. إنَّ مشكلتكَ الحقيقية أنكَ أتيتَ من حضانة الإخوان، والكثير من مفاصل الدولة المصرية تتشكك في نية وسياسات الإخوان المسلمين، وكان واجبًا عليكَ أنْ تعي ذلك، وتقدر بحسٍ سياسي أنَّ نتائج الديمقراطية لن تُقبل هكذا في دولة قامتْ على محاربة الإخوان والتيارات الإسلامية لسنواتٍ طويلة. وكان واجبًا عليكَ أنْ تشرك الجيش معكَ في قيادة هذا البلد بصورة ما، فكان الاقتراح أنَّ نائبكَ يكون عسكريًا، يحقق هذه المعادلة، وأنْ تثق بكَ المؤسسة العسكرية وكل ما يتبعها، وأنْ تتحرر قليلًا من تبعية الإخوان؛ لتكون رئيسًا لكل المصريين، لكنكَ لم تفعل سيدي، ولم

تستمع لنصائح الكثيرين - الأمـر يتطلـب بصـيرة سياسـية، وتحليـل الأمـور بالدقـة الواجبة، وفي الوقت المناسب.

لن يعود الزمن للوراء سيدي الرئيس، فقد خسرتَ الكثير من المواقف، حتى إنكَ لم تستطع أنْ تجعل القوى الإسلامية الأخرى تلتف حولكَ، إنكَ لم تقرأ أو تستوعب حتى تاريخ مصر الحديث، وما فعله عبدالناصر والسادات وحتى مبارك في بداية حكمهم.

عبدالناصر نصر الفلاحين والعمال بقوانين كثيرة، جعلتْ هؤلاء هم الحماية الحقيقية له، برغم الأخطاء السياسية التي حدثتْ في عهده، وبرغم الهزيمة القاسية في عام 1967م، خرجتْ الملايين تبكي رحيله.

السادات حكم مصر إعلاميًا من ميت أبو الكوم "بالجلابية والبايب" وبالمناداة بأخلاقيات العائلة والقرية، واستطاع التغلُّب على كل مراكز القوى المعارضة له، وكانت قوة حقيقية متحكمة تمامًا في أركان الدولة المصرية، وذلك بحنكة سياسية عظيمة، وبالتمسك بالديمقراطية وحشد شعبي وراءه.

نصيحتي لكَ أنْ تشاهد على الأقل فيلم أيام السادات لأحمد زكي وبعناية شديدة، ستجد عرضًا رائعًا لكثيرٍ من الموضوعات التي قد تفيدكَ الآن، وأيضًا فيما يتعلق بما تعلمه في الزنزانة 54، سوف تشاهد إعجاب السادات الشديد بالاشتراكية النمساوية، والفراخ النمساوي الدسمة.

أعتقد أنكَ يجب أنْ تستمع لأمنية السادات، وأنْ تدرس النظام النمساوي، سوف تجد أنه قد يكون الحل لكثيرٍ من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر؛ لأنه يقوم أساسًا على احترام المواطن، وحقه في حياة كريمة بغض النظر عن تعليمه وعمله ومكانته الاجتماعية، أدعوكَ لزيارة النمسا سيادة الرئيس ـ لعلَّ وعسى، وألف هنا وشفا مقدمًا لأكلة فراخ مشوية معتبرة.

عم الحاج ممثل تيار الإسلام السياسي، تستطيع أنْ تحقق الكثير، وتجعل الفلاحين والعمال والطلاب يلتفون حولكَ، إذا أعلنتَ الحرب الفورية على الفساد:

ـ بدءًا من نشر مرتبات وثروات كل قيادات العصر السابق بِمَنْ فيهم القضاة، ورؤساء الجامعات، ولواءات الشرطة، ورؤساء الهيئات والشركات والبنوك وغيرهم.

ـ تستكمل الخطوات بأنْ تجعل الحد الأدنى للدخل لوظائف الدولة والمعاشات ١٥٠٠جنيه، والحد الأقصى عشرين ألفًا.

ـ تغلق الصناديق الخاصة.

ـ تلغي تعيين مئات الآلاف من المستشارين.

ـ توزع الأراضي على الشباب والعمال بتكلفة المرافق العامة.

ـ تحاسب كل مَنْ استولى على المال العام، والأراضي بدون وجه حق، وتهرب من الضرائب.

ـ ترفع نسب الضرائب على الدخل لتصل إلى ٥٠% على كل مَنْ زاد دخله السنوي عن ٤٠٠ألف جنيه.

ـ أنْ توفر من حجم وتكاليف البعثات الدبلوماسية بالخارج، وبرنامج تقشف حقيقي للوزارات والأجور الإضافية، وغيرها من الأمور التي تجعل المواطن يشعر بأنَّ هناك جدية وعدالة.

اذهب للصلاة يوم الجمعة، وأنتَ ترتدي الجلباب الأبيض، وكن بسيطًا، شيد مسجدًا داخل قصر الحكم، وادعُ للصلاة كل يوم جمعة لمجموعة من أهل الفكر والإعلام والسياسة والنقابات والطلاب، وبعد الصلاة تناول الغدَاء معهم بدون تكليف وحواجز، وناقش معهم أمور الدنيا ومشاكلهم، وسبل النهوض بالوطن - مع إني أشك أيضًا أنَّ البرادعي وموسى وصباحي سوف يقبلون دعوتكَ لصلاة الجمعة.. جماعة، وسوف يطالبون مقدمًا ببرنامج، وخطة عمل الصلاة وجدواها.

عم الحاج، اجعل آلية الحكم مثلثًا متساوي الأضلاع على قمته رئيس الجمهورية، وقاعدته اليمنى الأجهزة العسكرية والأمنية، والقاعدة اليسرى المجلس الوطني المصري ـ كما ذكرتُ بأحد مقالاتي - حتى تكتسب ثقة الجميع، ويكونوا مشاركين معكَ في القرار، ومستقبل هذه الأمة، وتستقر الأوضاع.

إنَّ من السذاجة السياسية الاعتقاد أنَّ جبهة المعارضة تحرك ما يحدث على الساحة المصرية الآن، إلَّا إذا كان هناك تفهُّم واقتناع

من فئاتٍ عريضة من الشعب المصري غير مقتنعة بحكم الإسلاميين، وتصمت!

لا تغضب عندما أقول لكَ: "اذهب وطوف نجوع وقرى مصر، ولا تذهب بموكب الرئيس والمصفحات الفخمة، فلن يستمع إليكَ أحد، ولكنْ اذهب مستخدمًا وسائل النقل الخاصة بهم، واطرق الأبواب، اجلس مع الفلاحين على الأرض، وتناول معهم طعامهم، وحل مشاكلهم فورًا".

اذهب إلى العشوائيات، واستمع إلى أطفالها الذين يشربون مياه ملوثة، ويقطنون منازل لا تحمي من برودة الشتاء، وحرقة شمس الصيف، ربما يكون ذلك هو الطريق العملي للرد على المعارضة غير الحقيقية، وغير المرتبطة بهذا الشعب المكافح، وعلى المولوتوف ومظاهرات الحقد والفوضى، وذلك بالبساطة والتواضع وبدون حواجز ورسميات، ونصرة فقراء هذا البلد.

إذا لم تستطع أنْ تجعلنا نشعر أنَّ هناك ثورة قامتْ من أجل تغيير الظلم والفقر والمحسوبية والرأسمالية المستبدة، إذا لم تجعلنا نشعر أنَّ هناك دولة لها أمن واستقرار ومستقبل خلال فترة قصيرة، فاذهب سيدي إلى حيث أتيتَ، وقبل أنْ تطوى صفحة التاريخ على حكمكَ بدون كلمة في حقكَ تذكر، نعم، تنحى احترامًا منكَ لتاريخ ومكانة هذا البلد، وسيجل التاريخ والشعب المصري لكَ ذلك.

لقد تنحى بابا الفاتيكان عندما وجد أنه غير قادرٍ صحيًا وعمليًا على الاستمرار، ولم يكن هناك داعٍ لذلك، ولكنه أراد أنْ يفسح الطريق، ويرسل رسالة احترمها العالم كله.

إنَّ التنحي لإنقاذ مصر قوة وليس ضعفًا، كرامة وليس إهانة، وتأكد سيدي إنَّ الشعب المصري لا يحترم مَنْ يعبث بالوطن الآن.

أقول للنخبة السياسية المصرية إنه من الغباء الشديد الاعتقاد بأنَّ التخلُّص من "برغوتة" الإخوان بحرق مصر، وهدم مقومات الأمن القومي المصري، سيتحقق بدون ثمن يدفعه هذا الوطن ولأجيالٍ قادمة، إنكم لا تقدرون مدى فظاعة تعريض قدرة الدولة على التأثير الإقليمي والدولي لتحقيق المصالح القومية السياسية والاقتصادية ومتطلبات الدفاع، وأنَّ ذلك سيؤثر على قضايا مصيرية، مثل: المياه والديون والاستثمار، وقضايا أخرى لا داعي لذكرها بالتفصيل الآن.

للأسف إنَّ سياسة الغاية تبرر الوسيلة لبعض قادة المعارضة وغيرهم، هي سياسة الضعفاء، وأنه من العبث بمقدرات، وقدرات هذا الوطن، وخيانة لهذه الأجيال والأجيال القادمة، لابد وأنْ يكون واضحًا للجميع، أنَّ الأشخاص أو الأحزاب ليس من حقهم تقرير مَنْ يحكم مصر، ولكنَّ الشعب هو الذي بيده الأمر. إنَّ عدم احترام آليات الديمقراطية تحت أيَّة مسميات، هو الذي سيجعل مصر أضعف من ورق "البفرة"، سواء أفرزتْ الديمقراطية ـ كما يدّعي البعض - براغيث الإخوان أو ديدان الشيوعية والليبرالية والعلمانية،

أو أي شيءٍ آخر، فبدون احترام المجتمع الإقليمي والدولي لنا، يستطيع أي صعلوك في العالم البصق في مياه نيلنا التي نشربها، والتدخل في أبسط أمورنا الداخلية والسياسية والسيادية.

نعم، لن يحترمنا أحد طالما لا نحترم أنفسنا، ونرتضي بحكم الشعب الذي خرج للتصويت في انتخاباتٍ شرعية، العالم لا يحترم نخبة لا تحترم شعبها وتنحني له، عم الحاج مرسي رئيس الجمهورية.. هل فهمتَ ما أريد أنْ أقوله لكَ- ولّا نقول كمان؟.

(11)

التوافق السياسي

أقترح إنشاء المجلس الوطني المصري؛ لتمكين الجهات السيادية والتنفيذية والنقابية والشعبية من المشاركة الفعالة لحل المشاكل التي يتعرض لها الوطن.

(23 فبراير 2013)



مصر تمرُّ بمرحلة حرجة من تاريخها المعاصر، فالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخطير الذي تمرُّ به مصر الآن، يتطلب منا جميعًا أنْ نبذل قصارى جهدنا لإيجاد حلول موضوعية في إطار الشرعية، ومتطلبات المرحلة للوصول إلى الاستقرار الدائم.

ولتمكين الجهات السيادية والتنفيذية والنقابية والشعبية من المشاركة الفعالة، وحل المشاكل التي قد يتعرض لها الوطن، أقترح إنشاء المجلس الوطني المصري، وأنْ يكون هذا المجلس تمثيلًا حقيقيًا لجموع الشعب المصري بكل فئاته ولكل المحافظات، وبعيدًا عن نظام الانتخابات الكبرى كمجلسي النواب والشورى.

أقترح إنشاء، وتشكيل المجلس الوطني المصري على أنْ يبدأ فاعلياته فورًا، تكوين المجلس كالآتي:

- رئيس الجمهورية.
- القائد العام للقوات المسلحة.
- رئيس جهاز المخابرات المصرية.
- رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- رئيس الوزراء.
- رئيس مجلس النواب.
- رئيس مجلس الشورى.
- فضيلة إمام الأزهر.
- فخامة بابا الكنيسة القبطية.
- فضيلة مفتي الجمهورية.

- وزيرالداخلية.

- وزير الخارجية.

- وزير العدل.

- محافظ البنك المركزي.

- ممثلو اتحاد نقابات عمال مصر (12 عضوًا - 10 نقابات).

- ممثلو النقابة العامة لفلاحي مصر (12 عضوًا - 10 محافظات).

- ممثلو اتحاد طلاب مصر (3 أعضاء).

- ممثلو المجلس الأعلى للمرأة (3 أعضاء).

- ممثلو المجلس الأعلى لحقوق الإنسان (3 أعضاء).

- ممثلو المجلس الأعلى للمعاقين (3 أعضاء).

- ممثلو المجلس الأعلى للعلماء المصريين بالخارج (3 أعضاء).

- رؤساء أكبر 6 أحزاب ممثلين بمجلس النواب (6 أعضاء).

- عضوًا عن كل محافظة (27 عضوًا) يتم انتخابهم مباشرةً من أعضاء النقابات المهنية الفرعية بالمحافظات، وحتى يكون 27 عضوًا ممثلين لكل المحافظات، وأيضًا لكل المهن، يتم بالقرعة تحديد نوعية النقابة التي تمثِّل كل محافظة، وبالتالي نضمن تمثيل على الأقل 25 نقابة مهنية من المحافظات.

- ممثلو المصريين بالخارج (15 عضوًا) يتم انتخابهم مباشرةً من المصريين المسجلين بالسفارات المصرية، ولهم حق الانتخاب بالانتخابات المصرية كالآتي:

ـ أمريكا الشمالية (2).

ـ كندا (1).

ـ أمريكا الجنوبية (2).

ـ أوروبا (2).

ـ أفريقيا (2).

ـ استراليا (2).

ـ آسيا (2).

ـ السعودية والخليج (2).

* **المجلس:**

- المجلس الوطني يتكون من 100 عضو.

- يتم تشكيل فوري للمجلس الأعلى لعلماء مصر بالخارج، ويشكَّل مؤقتًا من المجلس الاستشاري لعلماء مصر بالخارج الذي تم تشكيله بهيئة جودة التعليم.

- تكون فترة المجلس 5 سنوات.

- سيكون المجلس الأول مؤقتًا، ودوره استشاريًا؛ ليكون محورًا للحوار والوفاق الوطني.

- يتم تقنين دور المجلس، وعلاقته بمجلسي النواب والشورى بعد انتخاب مجلس النواب وتعديل الدستور.

ـ تعديل الدستور؛ ليكون المجلس الذراع الثالث للمجالس التشريعية، وربما يحل مكان مجلس الشورى مستقبلًا.

- يتم إنشاء المجلس بقانون من مجلس الشورى، بعد تقديمه من الرئيس.

- يعقد المجلس جلسة شهرية، أو بناءً على دعوة رئيس المجلس، أو رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس النواب، أو بناءً على طلب من أحد أعضاء مجلس الدفاع الوطني.

أتمنى أنَّ السيد رئيس الجمهورية، وكل مَنْ يهمه أمر الاستقرار بالوطن، أنْ يدعم فورًا إنشاء هذا المجلس ـ قبل فوات الأوان.

هذا المجلس هو القاعدة الآن لتمثيل الشعب المصري، وتقديم حلول للمشاكل الكبيرة التي يمرُّ بها الوطن، المجلس يجمع ولأول مرة الجهات السيادية، التنفيذية، التشريعية، الدينية، النقابية لكل المحافظات، وممثلين عن 10ملايين مصري بالخارج على منضدة واحدة للوفاق الوطني المطلوب حاليًا ومستقبلًا.

أتمنى أنْ يقوم الإعلام بدوره في دعم المجلس سواء بالدعوة له، أو بدعم فاعلياته بصورة إيجابية بعيدة عن المبالغة أو المزايدة، وأتمنى أنْ ينهي تكوين هذا المجلس هذا الصداع من رؤساء أحزاب معارضة، والصراع على السلطة، ويتم الوفاق والحوار الجاد بين ممثلي فئات هذا الشعب.

(12)

الشعب مصدر السُلطات

إنَّ دور الديمقراطية المباشرة غائب تمامًا في مشروع دستور2012، وعليه يجب النص في الدستور على التوازن بين آليات الديمقراطية النيابية، والديمقراطية المباشرة.

(18 أكتوبر 2012)



الشعب المصري يتطلع إلى دستورٍ جديدٍ متميزٍ باعتبار أنَّ الشعب هو مصدر كل السلطات، وأنَّ سلطات الدولة لابد وأنْ تأحذ شرعيتها من الشعب مباشرةً، وهذا يعني الآتي:

- رئيس الجمهورية ينتخب مباشرةً من الشعب.
- نواب الشعب يتم انتخابهم مباشرةً من الشعب.
- أين دور الشعب بالنسبة للسلطة القضائية؟ وكيف تكون هذه سلطة بدون انتخاب أو رقابة شعبية؟
- أين دور الديمقراطية المباشرة، ورأي الشعب في بعض القضايا العامة والقوانين المؤثرة على هيكل الدولة؟

إنَّ دور الديمقراطية المباشرة غائب تمامًا في هذا الدستور، وعليه يجب النص في الدستور الجديد على التوازن بين آليات الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة، وذلك بحقِّ الشعب على الآتي:

ـ اقتراح بعض القوانين لمناقشتها بمجلس النواب، على أنْ تنظم هذه الآلية بالقوانين المناسبة.

ـ حق الاستفتاء المباشر الملزم على بعض القوانين قبل إقرارها والتي يتم الاتفاق عليها، على سبيل المثال:

- كل التعديلات الدستورية.
- قوانين تمس الحريات العامة.
- فرض حالات الطوارئ.
- تعديل طرق انتخابات مجلس النواب.
- رئيس الجمهورية.

- رؤساء الهيئات القضائية.
- فى حالات الاختلاف بين مجلس الشعب والسلطات الأخرى.
- كذلك القوانين العامة التي تمس تغيرًا جوهريًا في:

ـ نظم التعليم.

ـ الخدمات الصحية.

ـ الخدمة الإلزامية بالقوات المسلحة.

ـ الضمان الاجتماعي.

ـ الحد الأعلى والأدنى للأجور.

ـ النظام الضريبي العام.

ـ الموافقة على بعض الاتفاقيات الدولية.

ـ القروض الكبيرة وغيرها من أمورٍ أخرى يتم الاتفاق عليها، مثل:

- إنشاء مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء.
- ما يتعلق بالدعم.
- عند التنازع بين سلطات الدولة.

حق الشعب في إبداء الرأي بالاستفتاء العام، أو المحدود (بالمحافظات)، يجب أنْ يكون ذلك حقًا دستوريًا بالنسبة لبعض الأمور التي يتم الاتفاق عليها، مثل: تطبيق مشروعات كبرى مكلفة ماديًا، أو قد تؤثر على البيئة والصحة العامة.

كثير من الدول تحدث توازنًا بدرجات مختلفة بين الديمقراطية النيابية والديمقراطية المباشرة، مثل: سويسرا، والتي تعتبر مثالًا

رائعًا لذلك، وألمانيا والنمسا أوروجواي التي تعتبر عند الكثيرين سويسرا أمريكا اللاتينية، سويسرا الآن مزارٍ لكثيرٍ من السياسيين، وأعضاء البرلمانات من دولٍ كثيرة، خاصةً من الدول الأوروبية، للتعرف ودراسة النظام السويسري.

النمسا مثلًا لجأتْ للاستفتاء العام الملزم في حالة تشغيل المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء (1978م) وللانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (1994م) يعتقد الكثيرون من السياسيين بالنمسا الآن أنَّ الحل الوحيد للتخلُّص من مشاكل سياسية كثيرة، وخاصةً لعدم التفاهم بين الأحزاب الحاكمة في كثيرٍ من القضايا، هو دعم الديمقراطية المباشرة.

مَنْ هو الذي يدعو إلى استفتاء عام ملزم ـ على سبيل الاقتراح:

ـ رئيس الجمهورية.

ـ مجلس النواب.

ـ المجلس الأعلى للقضاء - فيما يخص السلطة القضائية.

ـ في حالة الاختلاف غير القابل للحل مع السلطات الأخرى.

ما ينص عليه القانون من موضوعات تستوجب الاستفتاء العام، تجميع مليون توقيع بالاسم، والرقم القومي، وبصمة الإصبع بالنسبة للاستفتاء العام، وليس التوثيق بالشهر العقاري، وعليه أقترح: أنْ يضاف إلى مادة 5 (الفصل الأول-الدولة والمجتمع): الاستفتاء العام سواء الملزم، أو غير الملزم لمشاريع قوانين بمجلس النواب، والفصل في قضايا بعينها، هي آليات ثابتة من حق الشعب لترسيخ

دور الديمقراطية المباشرة على النحو الذي ينظمه القانون بهذا الشأن.

إنَّ الادعاء بالتكاليف المرتبطة بهذه الديمقراطية، لإنقاص دور الشعب في تحديد مصيره أمر غير مقبول على الإطلاق، كذلك إنَّ ديمقراطية النظام النيابي هي ديمقراطية ناقصة، نتيجة لدور وتأثير بعض قيادات الأحزاب في المسار الديمقراطي، كذلك لا يجب الادعاء بأنَّ الشعب غير معد الآن إلى هذه الديمقراطية.

إنَّ تصرفات أعضاء مجلس الشعب السابق، توضح الأهمية القصوى لتقنين آليات الديمقراطية المباشرة، كذلك فإنَّ مصر تعاني منذ 25يناير نتيجة عدم وجود آليات الديمقراطية المباشرة، والدليل كثرة المليونيات بميدان التحرير منذ الثورة وحتى الآن.

مصر سوف تعاني في المستقبل أيضًا، نتيجة إضراب شامل لبعض المهن، أوالتهديد بذلك، وكما يحدث على نطاقٍ ضيق الآن.

الطريقة المثلى للخروج من هذا المناخ، الذي أحيانًا بسبب المراهقة السياسية لبعض مَنْ يعمل بالحقل السياسي أو النقابات، هي الرجوع المباشر للشعب حتى لا يتأثر الاستقرار، ونتجنب التأثير السلبي على الاقتصاد والسياحة والأمن العام.

فيما يخص السلطة القضائية، وما حدث أخيراً في قضية النائب العام، يجعلنا نتساءل عن كيفية اختيار النائب العام وعزله، لذلك لابد من وضع إطار لذلك ينص عليه في الدستور.

إنني أقترح أنَّ يتم اختيار النائب العام بالانتخاب المباشر من ممثلي الشعب بمجلس النواب لمَنْ يتوافر له الشروط الخاصة ويتقدم بالترشح لشغل هذا المنصب، ويتم التعيين بتصديق رئيس الجمهورية. ولابد كذلك من إيجاد منظومة مشابهة ودستورية لكلٍّ من: ـ منصب رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

ـ رئيس المحكمة الدستورية العليا.

ـ رئيس مجلس الدولة.

ـ رؤساء الأجهزة الرقابية.

القاعدة العامة يجب أنْ يكون لمجلس النواب الحق في انتخاب، وتعيين رؤساء بعض المراكز القضائية والرقابية الحساسة، ويكون لهم الحق أيضًا في عزلهم عند الضرورة نتيجة لظروفٍ سياسية، وتغيراتٍ اجتماعية أو رغبة شعبية.

الدستور يجب ألَّا يسمح أيضًا بدعم ديكتاتورية أيَّة سلطة من السلطات حتى السلطة القضائية تحت مسمى استقلال السلطة القضائية، بدون مرجعية مباشرة إلى الشعب صاحب كل السلطات، وإذا أراد القضاء الاستقلال، وأنْ يكون سلطة من سلطات الدولة، فعليه أنْ يخضع لرقابة الشعب، وانتخاب بعض رؤساء الهيئات القضائية المؤثرة على المجتمع من ممثلي الشعب.

أقترح أنْ يضاف مادة 176 مكرر (الفصل الثالث - السلطة القضائية): القضاة غير قابلين للعزل إلَّا عن طريق المجلس الأعلى للقضاء، أو بقرارٍ من مجلس النواب بناءً على أغلبية المجلس.

الاقتراح لمناقشة العزل عن طريق مجلس النواب، يتم بناءً على طلبٍ من رئيس الجمهورية، أو طلب 25 عضوًا على الأقل.

أقترح بتعديل المادة 177 من نفس الباب - بإضافة الآتي:

ـ منصب النائب العام يتم بالانتخاب المباشر من أغلبية أعضاء مجلس النواب، ولمدة خمس سنوات، وطبقًا للشروط التي ينظمها القانون، ويجوز إعادة الانتخاب مرة واحدة فقط، سن التقاعد للنائب العام 65 عامًا، ولا يجوز تجاوز هذا السن إلَّا بموافقة مجلس النواب، ولمدة أقل من عام، لا يجوز عزل النائب العام إلَّا بموافقة المجلس الأعلى للقضاء وموافقة مجلس النواب، أو بقرارٍ من أغلبية مجلس النواب وتصديق رئيس الجمهورية.

إنَّ احترام الدستور، وتعميق الديمقراطية المباشرة، واحترام القانون على جميع المستويات، والقضاء على ديكتاتورية الفئات المهنية وسلطات الدولة، هوالطريق الوحيد لبناء مصر الآن.

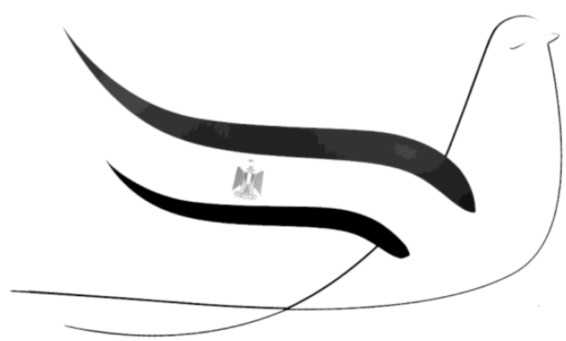
من واقع أنني مواطن ولد وعاش وتعلَّم، وعمل على هذه الأرض الكريمة، أسمح لنفسي تقديم المشورة إلى اللجنة التأسيسية للدستور، بأنْ تعطي مزيدًا من الوقت لدراسة بعض النماذج الدولية، مثلًا سويسرا وألمانيا وليختنشتاين والنمسا وغيرهم لتطبيق بعض آليات الديمقراطية المباشرة التي تناسب المجتمع المصري، وتعميقها في نصوص الدستور المصري الجديد، وذلك من أجل الاستقرار والسلام الاجتماعي.

(13)

ملف المصريين بالخارج

حان الوقت لمناقشة ملف المصريين بالخارج بعد الثورة بموضوعية وعلمية لتنظيم رعاية ما يقرب من عشرة ملايين مصري بالخارج، وتشجيع استثمارات وطنية مصرية يمكن أنْ تقدر بالمليارات، والاستفادة من خبرات علماء ومتخصصين في جميع فروع العلم والفكر.

(1 سبتمبر 2012)



عانتْ معظم الجاليات المصرية بالخارج من مشكلة عدم وجود مجلس عـام يمثِّلهـا، فـلا يوجد مجلس منتخب بكل بلد من بلاد المهجر، ولا توجد منظومة عامة متفق عليها من الجميع، وذلك لأسبابٍ عديدة لا داعـي لمناقشـتها الآن، لكـنَّ النظـام السـابق، والثقافـة

الموروثة، وفقر بعض الجاليات، وجهـل المجتمـع المصري وبعـض المسـئولين طبيعـة الجاليات المصرية بالخارج، وسلبية قطاعات عريضة من هذه الجاليات، وذلك لأننـا اتفقنا على ألَّا نتفق نتيجة لمصالح وأهواء ومناصب ورقية ليس لها معنى، كل ذلـك أدى إلى وجود صراعـات، وفشـل تجـارب كثـيرة في هـذا الشـأن، وفي النهايـة يوجـد للأسف جاليات ضعيفة في معظم دول المهجر، فأصبحتْ جاليات هلاميـة لـيس لهـا ثقل سياسي، ولكنَّ الكثير من المشاكل، وبدلًا من أنْ تكون قوة الجاليـة المنظَّمـة في كل بلد، هي الذراع الثاني للسفارات المصرية بالخارج، ويقوى كل منهما الآخـر مـن أجل مصلحة المصريين في دول المهجر ومستقبل أبنائهم.

لقد حان الوقت لمناقشة ملف المصريين بالخارج بعد الثورة بموضوعية، وعلمية لتنظيم رعاية ما يقرب من عشرة ملايين مصري بالخارج، وتشجيع استثمارات وطنية مصرية يمكن أنْ تقدر بالمليارات، والاستفادة من خبرات علماء، ومتخصصين في جميع فروع العلم والفكر.

لكي يتم مناقشة الملف من جوانبه العديدة، علينا اعتبار الآتي:

- رعاية المصريين بالخارج، وهذا موضوع شائك يحتاج إلى رؤية سياسية ناضجة.

- حقوق المصريين المغتربين، وتقنينها بالتشريعات اللازمة.

- دور الجاليات المصرية في دول العمل أو المهجر، وهذا موضوع آخر يحتاج إلى نظرة متعمقة لعلاقته بالأمن القومي.

- الخبرات العلمية والفنية بهذه الدول.

- الطرق الفعالة لتنشيط دورهم في بناء الجمهورية الثانية.

- تمثيل المصريين بالخارج في المجالس النيابية، والقواعد المنظمة لها.

- الجنسية الأجنبية، ونظرة موضوعية لها، بعد أنْ غلب عليها النظرة الأمنية، وكل ما يتعلق بهذا الموضوع.

- طرق التواصل ودعم الجيل الثاني والثالث لهذه الجاليات.

- تقنين ودعم دور السفارات في التعامل المنظم مع الجاليات بالخارج.

- دعم استثمار المصريين بالخارج، وإزالة المعوقات أمامهم.

- تشجيع دور التأمين لرعاية المصريين بالخارج.

- البحث عن آليات التعامل مع الجاليات، والبعد عن تأثير "شجيع السيما" الذي يعترض على كل شيء لمجرد أنْ يهدم دور السفارات بالخارج، ما دام هو ليس الشخص الذي بيده الأمور، أو تأثير "تعابين الأرض" من محترفي الظهور ببعض الجاليات منذ أربعين عامًا، إذ هدموا الكثير من الجاليات حتى يتربعوا على عروشها الهلامية.

إنني أتوجه مباشرةً وبخطابي المفتوح هذا إلى كل مَنْ يهمه الأمر، وأنا مواطن مصري الأصل، ولستُ رئيسًا أو وزيرًا بالجالية المصرية بالخارج باقتراحٍ محدد للمناقشة، وهو كالتالي:

ـ إنشاء المجلس (هيئة) الأعلى للمصريين بالخارج، مجلسًا مستقلًا من 100 عضو؛ ليمثِّل معظم الجاليات الكبيرة بالخارج، ويعمل على تنظيم رعاية المصريين، ودعم دورهم بدول العمل والمهجر، وكذلك لتنظيم ودعم دورهم القومي في المشاركة بالتنمية والاستثمار، والاستفادة من الخبرات العلمية والأكاديمية والفكرية.

ـ أنْ يتم تنظم آليات هذا الدور بتشريعاتٍ وقوانين، وبمشاركة مجلسي الشعب والشورى، وإذا أمكن أنْ ينص على ذلك بالدستور الجديد بطريقة ما يكون شيئًا رائعًا، وذلك بتأكيد حق المصريين، ومَنْ هم من أصلٍ مصري على إنشاء مجلسًا لرعايتهم، وتنظيم شئونهم طبقًا للقوانين المنظمة لذلك.

ـ التشريعات تنظم علاقة هذا المجلس بمؤسسات وسلطات الدولة، وطريقة تكوين المجلس من أعضاءٍ منتخبين انتخابًا مباشرًا، مع تخصيص 30% من قوة المجلس بالتعيين من قِبل رئيس الجمهورية ومجلس الشعب مناصفةً، وذلك من الكفاءات العلمية والفكرية بالخارج.

ـ لابد وأنْ يلحق بهذا المجلس، ويكون من ضمن هيكله الرئيسي مجالس متخصصة لعلماء مصر بالخارج لتقنين دور هذه الخبرات في دعم التنمية وتطوير الوطن، وأنْ يكون لهذه المجالس فروع لها بالخارج سواء مستقلة أو بالسفارات المصرية، لتقليل تكاليف عمل هذه المجالس، ولتعظيم الاستفادة من الخبرات المصرية بالخارج طوال العام وعدم قصرها على مؤتمرات لعدة أيام للتصوير والإعلام سنويًا.

ـ لابد وأنْ يقوم المجلس الأعلى للمصريين بالخارج بالبحث عن آلية مناسبة، والإشراف على تكوين مجالس للجاليات المصرية بالخارج، وذلك بالانتخاب المباشر من أعضاء الجالية المسجلين بالسفارة المصرية من المصريين (أو من أصلٍ مصري) يجب أنْ يكون 50% من أعضاء المجلس من الشباب حتى الأربعين عامًا، و25% على الأقل من مجموع أعضاء المجلس من السيدات.

إنَّ تفعيل القدرات والخبرات المصرية بالخارج، وخاصةً في تطوير التعليم والبحث العلمي مثلًا أمر ضروري لتحقيق جزء مما نسعى إليه جميعًا، وهو مستقبل زاهر، واقتصاد قوي له مكانة يستحقها الشعب المصري في المنطقة العربية والأفريقية.

عمومًا هذا لن يتحقق بدون تشريعات وقوانين تنظم ذلك، فالتجارب السابقة في مجملها فردية، ومؤسفة بالنسبة إلى قدرات المصريين بالخارج، فيجب أنْ نساعد السادة العلماء بالخارج لنقل خبراتهم، وإنشاء جسور قوية ومنظمة معهم، ومراكز أبحاثهم من أجل تطوير التعليم المصري بما يناسب تحديات القرن الحادي والعشرين.

في الماضي، لم تكن هناك جدية كافية لذلك، فقد تم في يونيو 2010م دعوة 80 عالمًا مصريًا بالخارج لمدة أسبوع من قِبل الهيئة القومية لجودة التعليم المصرية، ورئيس الوزراء نظيف، وتم تكوين اللجنة الاستشارية لعلماء مصر بالخارج لتطوير التعليم وجودته، وتم إنشاء لجانًا مختلفة لكافة فروع العلم للنظر في

تطويرها، وقد شرفتُ أنْ أكون سكرتيراً للجنة تطوير العلوم الأساسية بها، لكنْ للأسف لم يكن هناك استمرارية.

أعتقد أنَّ هذه اللجنة الاستشارية، يمكن أنْ تكون نقطة البداية، وتكون أحد المجالس المتخصصة، ولا تتبع الهيئة القومية لجودة التعليم، ولكنْ تتبع المجلس الأعلى للمصريين بالخارج مع التعاون مع كل الهيئات والوزارات، وبذلك يكون أمر هذه المجالس بأيدي علماء الخارج أنفسهم.

الأمثلة كثيرة، فهناك الإخوة بالسعودية وباقي دول الخليج وأمريكا وأوروبا، ولهم قدرات اقتصادية وفنية عالية، ويمكن تكوين مجالس متخصصة اقتصادية وصناعية وتجارية وطبية.

إنَّ فوائد المجالس المتخصصة الاستشارية كبيرة، مثل: فتح قنوات التواصل المباشر مع العقول المهاجرة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة لهم لطول فترة عملهم بالخارج، ودعم التعاون والعلاقات ببلد المهجر بصورة منظمة، وعن طريق شخصيات لهم مكانتهم وتأثيرهم بالمجتمع، ولهم علاقات قوية بحكم العمل أو الإقامة.

كذلك إنَّ إمكانية ربط هذه المجالس ببعض المراكز المتخصصة والقومية بالوزارات المصرية لدعم هذه المراكز لتوفير مليارات تصرف لمستشاريين الآن معظمهم بحكم الصداقة والقرابة، أو لخدماتٍ شخصية.

علينا فقط، أنْ نطلق إشارة البدء، وأنْ نؤكد من خلال الدستور ـ إنْ أمكن - حقوق وواجبات المصريين بالخارج، وأنْ نبدأ بخطواتٍ تنفيذية، والأساس موجود، خبراء بوزارة القوى العاملة والهجرة والخارجية، والسفارات بالخارج، والكثير من الروابط والجمعيات في المهجر، ويمكن أنْ يساعدوا جميعًا في الإعداد لنقلة كبيرة فيما يخص ملف المصريين بالخارج.

(14)

هيبة الدولـة

الرئيس يجب عليه أنْ يكون قادرًا على الحفاظ على هيبة الدولة أو يستقيل، فهناك فرق بين الوفاق المجتمعي، وهيبة الدولة، ومكانة مؤسسة الرئاسة التي يجب أنْ يكون لها الاحترام الكافي حتى تستطيع أنْ تمارس واجباتها في الداخل والخارج.

(13 ديسمبر 2012)

الحزن عميق على ما يجري في مصر باسم الديمقراطية والحرية والثورة، الغريب في الأمر أنَّ شباب الثورة في طليعة الأمر، وبدون روية وباسم المبادئ، مع أنَّ الموضوع ليس ذلك على الإطلاق.

أقول لكل التحالفات الشبابية، يجب أنْ تتمسكوا بآليات الديمقراطية، وأهمها الاستفتاء العام، ومهما كلف ذلك من جهدٍ ومالٍ ووقتٍ، فهذا هو الأمان الوحيد الآن وفي المستقبل، بغض النظر عمَّا هو موضوع الاستفتاء، ومَنْ هو الذي ينادي به، الاستفتاء هو الآلية المباشرة الوحيدة للشعب في الفصل في قضايا مهمة تتعلق بمصير الأمة.

أسمح لنفسي مع كل الاحترام لرئيس مصر، أنْ أقول له:

ـ الرئيس يجب عليه أنْ يكون قادرًا على الحفاظ على هيبة الدولة أو يستقيل، فهناك فرق بين الوفاق المجتمعي، وهيبة الدولة، ومكانة مؤسسة الرئاسة التي يجب أنْ يكون لها الاحترام الكافي حتى تستطيع أنْ تمارس واجباتها في الداخل والخارج، وإذا رأى رئيس الجمهورية أنه غير قادرٍ على القيام بعمله نتيجة لظروفٍ سياسية معينة، فعليه أنْ يستقيل مع الحفاظ على حقه بالتقدم للترشح مرة أخرى، أو أنْ يطرح الثقة بمنصب الرئيس في استفتاء عام.

على الآخرين أنْ يفكِّروا ولو قليلًا.. ماذا سوف يحدث لو استقال الرئيس الآن ولا يوجد دستور ومجلس نواب؟.

ماذا حدث؟

- هناك بلا شك تربص من قوى معينة من أجل إسقاط الدستور واللجنة التأسيسية وبالتالي حكم الإخوان.

ـ هناك قلة خبرة من مستشاري الرئيس والحكومة والإخوان، خصوصًا في مواجهة إعلامٍ منظم ذو خبرة.

ـ هناك قوى تريد الصيد في الماء العكر- وقول للزمان ارجع يا زمان!

ـ هناك إعلام سخيف جزء منه جاهل، والآخر مستقطب، وما بينهما لا صوت له، أو لا مهنية له على الإطلاق.

- هناك جموع من الشعب الذي يصدِّق ما يُقال له من قمم، هي أقزام في السياسة والقانون والفن والإعلام.

ـ هناك شباب الثورة الذي غرر بهم من قبل، يتحركون الآن للأسف بدون وعي، ولم يتعلموا مما سبق.

ـ هناك تعابين الأرض الذين يريدون مصر في عالمٍ غير مستقر حفاظًا على مصالحهم ووجودهم.

أقول للكثيرين مما كنتُ أعتقد أنهم قمم سياسية، يمكن أنْ تقود مصر في غدٍ قريب، لقد انكشف القناع عن الوجه القبيح؛ لأنَّ مصر لم تكن هدفكم الأول، ولكنَّ مراكزكم وشعبيتكم الرخيصة الواهية، للأسف أصبحتْ البلطجة أيضًا بديلًا عن الديمقراطية في كثيرٍ من الأمور. أقول لكل مَنْ يتشدق بالحرية والثورة والمبادئ بل

والقانون، ولكل مَنْ يتظاهر الآن، ويصرخ في التحرير ورابعة والاتحادية والقنوات الفضائية، ويرفض الاستفتاء على مسودة الدستور.. أنتم كاذبون، حجة أنَّ الشعب جاهل ولا يعرف مصلحته، لذلك يجب أنْ يكون بضعة آلاف من السياسيين والقضاة أوصياء على هذا الشعب الفقير ـ الذي لا حول له ولا قوة ـ أمر خطير، لقد رأيتُ قاضيًا كبيرًا مسئولًا يقول في لقاءٍ تليفزيوني:

ـ يجب أنْ يكون الاستفتاء على الدستور لِمَنْ هو يحمل شهادة الثانوية فقط.

هذا هو مستوى الديمقراطية عند بعض القضاة في مصر، ربما أنَّ الرئيس قد أخطأ في بعض القرارات، لكنَّ حكم مباراة كرة بسيط لا يتراجع عن رأيه حتى لو كان هناك خطأ، حفاظًا على هيبة النظام الكروي ومستقبل اللُّعبة، ونحن نطلب من رئيس مصر أنْ يركع على ركبتيه، ويأخذ إذن البرادعي وعمرو موسى وصباحي قبل كل قرارٍ حتى يشعروا أنهم رجال همام، إنني أتحدى البرادعي أنه يملك الشجاعة يومًا؛ ليرشح نفسه رئيسًا لمصر، أما عن عمرو موسى والصباحي فلهم مقال آخر.

إنَّ ركوع مرسي هو إهانة للدولة المصرية ولكل مصري، الحل الوحيد هو تعميق أسس الديمقراطية، إنني لستُ مع الإخوان أو ضد التحرير، ولكنني مع الديمقراطية سواء حكم مصر مَنْ هم في التحرير الآن، أو مَنْ سوف يحكمها غدًا من التيارات السياسية، أنا مع الديمقراطية.

لذلك لابد وأنْ يكون الآن استفتاء عام حيث يقول الشعب رأيه، وأنْ ينفذ مرسي والجميع رغبة الشعب، وليس رغبة الميدان حفاظًا على هيبة الدولة المصرية، ووضع أسس الاستقرار الآن وللمستقبل.. هل هناك مَنْ يعي ما نقول؟ لا أعتقد.

ما هو الحل؟

- ألَّا يتنازل، أو يلغي، أو يعدل الرئيس عن أي قرارٍ تم اتخاذه حتى تحت الضغوط.

- ألَّا يتخذ الرئيس قرارًا إلَّا بعد الرجوع إلى المستشارين المتخصصين، وبيان الموقف القانوني.

- أنْ يتم اختيار المستشارين من أهل الثقة المتخصصين - بغض النظر عن سياسة الابتعاد عن الإخوان.

- أنْ يتم التنسيق بين الحكومة والرئيس.

- أنْ تستعين الحكومة بمكتبٍ إعلامي ذي خبرة كبيرة، أو من أهل الثقة.

- أنْ تستعين مؤسسة الرئاسة بمكتبٍ إعلامي ذي خبرة محلية ودولية.

- أنْ يتم الاستفتاء في موعده.

- أنْ يتم فض أي اعتصاماتٍ ـ ولو بالقوة - وحصرها فقط بميدان التحرير، وميدان النهضة.

- أنْ يتم أخذ تصريح بالاسم للمعتصمين ولا يسمح لغيرهم، وفي أماكن محددة وبحراسة الأمن.

- أنْ يتم محاسبة القضاء، وعدم صرف المرتبات لهم طوال فترة تعليق أعمالهم، والإخلال بالعمل والواجبات.

- أنْ ينص الدستور في أقرب فرصة لتعديله على إمكانية الإشراف على الانتخابات من قِبل أعضاء هيئات التدريس بالجامعات في حالة رفض القضاة، وأنْ ينص على عزل القضاة المضربين والمعتصمين عن العمل.

- أنْ يتم تغيير وزير المالية.

- أنْ يتم إقرار نظام ضريبي تصاعدي وبالنسب الأوروبية الدولية.

- أنْ تقوم الداخلية بالواجبات الخاصة بها من حماية المنشآت، وأنْ يقوم الحرس الجمهوري بواجباته للدفاع عن مؤسسات الرئاسة، ومحيطها بالفعل والقوة اللازمة، فلا يقبل إنسان متحضر ما يحدث حول الاتحادية الآن.

- أنْ يتم الالتزام المهني بالإعلام الحكومي في المناقشات السياسية، وعدم الاستقطاب.

- أنْ يتم تعريف الجمهور المصري بشهداء الاتحادية وأسرهم.

- أنْ يكون للدولة هيبتها واحترام ها وهذا فوق الجميع؛ لأنها دولة بإرادة شعبية.

هناك فرق بين حق التظاهر والبلطجة، وعلى رئيس الجمهورية أنْ يكون قويًا حاسمًا، ولا يخضع لابتزازٍ سياسي، أو نقابي، أو لأيَّة هيئة من الهيئات.

إنني لا أحبذ أنْ يحكم مصر تيارات عقائدية، مثل: الإسلامية، أو الشيوعية، أو المسيحية منها، كما لا أحبذ أنْ يحكم مصر رجال العهد السابق، ولكنْ إذا حكم الشعب بذلك، فعلينا أنْ نحترم ذلك جميعًا حتى لا نضعف الدولة المصرية، وقدرتها على المناورات الدولية، واحترام سياستها الخارجية، وعلى الأمن القومي، ووحدة البلاد، والسلام الاجتماعي.

إنَّ ما يدور على الساحة السياسية الآن، يدمي القلوب عندما نسمع بلطجية الإعلام يهددون بتقسيم البلاد، واستخدام السلاح، والاستعانة بالغرب للاستقواء على هيبة الدولة والشرعية والاستقرار.

إنَّ الاستفتاء الآن لم يصبح تصويتًا على دستورٍ، لكنه تصويت على الشرعية والديمقراطية والاستقرار.

كلمتي الأخيرة بهذا المقال أقولها لكل مَنْ يهمه الأمر:

- إنَّ سقوط حكم الإخوان بطريقة غير شرعية ونظيفة؛ قبل أو بعد الدستور، هو نهاية هيبة واستقرار الدولة المصرية لسنواتٍ طويلة، وسوف يدفع الجميع ثمنًا لذلك.

إنني مقتنع أنَّ حكم الإخوان لن يستمر طويلًا، وسوف يتغير عاجلًا للظروف الاقتصادية السيئة، والتي لن يتغلب عليها الإخوان منفردين، وسوف يكتشف الإخوان أنَّ حكم مصر، لابد وأنْ يكون بمساندة وتفهُّم تيارات سياسية وشعبية عديدة، تتحمل وتتفهم الأعباء الاقتصادية القادمة، ولكنْ يجب أنْ يتفهم الجميع أنَّ تطوير النظام السياسي يحتاج وقتًا، ويجب أنْ يكون داخل إطار ديمقراطي ودستوري لعلَّكم تتفهمون وتفهمون.

(15)

مشكلة الإخـوان

جماعة الإخوان مهمة للمعادلة السياسية المصرية، ولها كل التقدير والاحترام من قطاعاتٍ عريضة من الشعب المصري. هذه فرضية واقعية أظهرتهاليس فقط الانتخابات البرلمانية، ولكنْ أيضًا النقابية.

(13 يناير 2013)

عندما قامتْ ثورة يناير، كانت فرصة سانحة، إذ خرج العفريت من مصباح علاء الدين إلى نور الشمس، وانفتحتْ السجون، وانهدمتْ الأسوار، بعد أنْ كان محبوسًا لسنواتٍ طويلة.

نعم، كانت صدمة للكثيرين، أنْ يخرج الإخوان إلى الساحات المكشوفة، ولكنْ كان يبدو في بداية الأمر أنَّ العفريت بجانب الحشود بالميدان هزيلًا ضعيفًا، لذلك لم يلتفت إلى قوته، ولكنْ سرعان ما ظهرتْ حقيقة هذا المارد، واكتسح انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وحتى أنْ جلس على كرسي الحكم.

بالطبع فإنَّ سذاجة القوى الموجودة بالميدان، صوَّرتْ لهم أنَّ الطريق لاكتساح الانتخابات مفروش بالورود، وأصوات الحناجر، والهتافات الفارغة، مع أنَّ الانتخابات البرلمانية في مصر لها تقاليد عتيقة ومفاتيح خاصة بها.

الإخوان في المقابل كانت قوى معارضة حقيقية للنظام السابق، اكتسب الإخوان مع الزمن شعبية يومًا بعد يوم، وخبرة التغلُّب على الأجهزة الأمنية لهذا النظام، وأيضًا خبرة انتخابية، والتواجد بالرغم من الظروف القاسية المحيطة بهم ـ للتذكرة - في انتخابات 2005م حصل الإخوان على 88 مقعدًا في مقابل 5 للوفد، ومقعد لحزب الغد، ومقعد آخر لحزب التجمع.

جماعة الإخوان مهمة للمعادلة السياسية المصرية، ولها كل التقدير والاحترام من قطاعاتٍ عريضة من الشعب المصري.. هذه فرضية واقعية أظهرتها ليس فقط الانتخابات البرلمانية ولكنْ أيضًا النقابية،

لذلك إنني أستعجب من هذا الغباء السياسي عند البعض بالمعارضة أو الإعلام، الذين يتصورون أنه بالحنجل والمنجل والأكاذيب والتغرير، وأحيانًا على دخان المعسل وكركرة الجوزة، سوف يتمكنون من صرف عفريت العلبة من الساحة السياسية، ويتمكنون من حكم مصر بدون آليات الديمقراطية، وبدون مشاركة أو منازعة من العفاريت.

حتى أكون واضحًا - أنا لستُ مع حكم الإخوان - فمصر أكبر من أنْ يحكمها تيار ديني واحد، ولكنني مع احترام الشعب وآليات الديمقراطية، والأهم أنني أريد الاحتفاظ بالإخوان على الساحة السياسية كقوة كبيرة؛ لأنَّ وجود الإخوان والتيارات الإسلامية، هو إثراء للحياة السياسية والديمقراطية في مصر.

البلد عانتْ كثيرًا من مساوئ، وضعف حكم الحزب الواحد أو حكم التيار الواحد؛ بغض النظر عن اتجاه هذا التيار، للأسف إنَّ ما يسمى بجبهة الإنقاذ ليس لها شعبية أو ثقل، ولن تكون قادرة على مواجهة الإخوان والتيارات الإسلامية.. من ناحية أخرى أظهرتْ الشهور الأخيرة أنَّ جبهة الإنقاذ لا تؤمن بالديمقراطية، وأنَّ بعض قياداتها لهم حسابات شخصية أكثر من برامجها لإنقاذ هذا البلد من انهيارٍ اقتصادي وسياسي، هذا للأسف بالرغم من أنَّ الجبهة بها أشخاص محترمون وتاريخهم مشرف، لكنَّ الضغط السياسي وقوة الإخوان جعلتْ بعضهم في حالة عدم اتزان، فلجأوا أحيانًا إلى الرخيص من الأعمال، ففقدوا الكثير من الشعبية والاحترام.

النسبة المئوية للأحزاب الرئيسية في مجلس الشعب المصري 2012	
الحرية والعدالة	% 43.7
النور	% 22.0
الوفد	% 7.7
المستقلون	% 4.5
أحزاب أخرى	% 22.1

الأحزاب الأخرى وهي 23 حزبًا لا تتعدى النسبة لأكبرهم 3.0 %

هذه النتيجة أفزعتْ النخبة، ولكنها أيضًا أدخلتْ الإسلاميين في غيبوبة،

ولم يدركوا ما يدور حولهم طوال عامٍ كامل.

يجب أنْ نعجل بتنظيم الصفوف، وإيجاد قوى سياسية متزنة إضافية للانتخابات البرلمانية القادمة حتى ينتظم حال الوضع السياسي في مصر، ونتفرغ للبناء الاقتصادي، الحل أنْ نجد تحالفًا ثالثًا له وزن شعبي وسياسي محترم، حتى يستطيع تحقيق التوازن المطلوب، خلال الفترة الزمنية القصيرة المتاحة حاليًا، هذا يمكن أنْ يتحقق إذا توفر الآتي:

- شخصية بخلفية دينية وسطية ذات حضور شعبي وثقافة وخبرة.
- شخصية بخلفية عسكرية وذات خبرة.
- شخصية بخلفية سياسية وخبرة شعبية.
- شخصية بخلفية شبابية ونشاط سياسي.

الشخصية الدينية الوسطية وجودها مهم في هذا التحالف لجذب جزءٍ كبير من الأغلبية الشعبية ذات ميول إسلامية من الطبقات الفقيرة، أو بلغة السياسة استخدام نفس لغة الإخوان في مخاطبة طبقات عريضة من الشعب المصري.

قطاعات عريضة من المجتمع المصري، تريد كذلك أنْ يكون هناك دور للمؤسسة العسكرية، أو على الأقل لشخصية بخلفية عسكرية؛ لتكون حلقة الربط بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية، وتعميق الثقة بين الاثنين، وهذا ما لم يتوفر حتى الآن.

إنني شخصيًا أُرشح لهذا الدور رجلًا قد برز في الفترة الأخيرة خلال حكم المجلس العسكري، ومشهور بالخبرة، ودماثة الخلق، والقدرة السياسية الفذة، وقد أسعدني الحظ، وقابلتُ الرجل صدفةً، وأعلم أنه من أفضل الشخصيات في هذه المرحلة لهذا الدور الوطني.

الشخصية السياسية يجب أنْ يكون لها حضور شعبي وإعلامي، وذات خبرة في السياسة الخارجية، والعمل بالخارجية بالإضافة إلى خبرته في الداخل، أما الشخصية الشابة من أهل الميدان، فهم كثر، ولكنني سأترك الأمر مفتوحًا؛ لأنَّ المجال يتسع لأكثر من شخصية.

إنَّ هذا التحالف سينضم له الكثير من الأحزاب خاصةً الوسطية منها، وقطاعات عريضة من الشعب المصري، التي لا تجد الآن قوى سياسية تعبِّر عنها، وبذلك أتوقع وبدون أي تهويل أنْ يحصل

هذا التحالف على ثلث مقاعد البرلمان على الأقل، إذا أجادوا التنظيم والتحرك السريع، الأمر يحتاج إلى أخذ خطواتٍ فعلية وبدون تردد. إنني على أتم الاستعداد للمساعدة لما لي من خبرة بسيطة، ولكنها نووية الطابع - ليس لها حل!.

وخير الكلام ما قلَّ ودلَّ.

اللهم إني بلغتْ اللهم فاشهد.

(16)

الشعب هو المرجعية

نصيحتي لتيارات الإسلام السياسي أنْ يتم تطوير أسلوب الحوار؛ ليشمل كل قطاعات الشعب، وبصور أكثر تفهمًا لمتطلبات المجتمع المصري، وأنْ ترتقي قيادات هذه التيارات لمستوى الحدث والمسئولية - بعد أنْ وصلتم للحكم - فهناك فرق بين جماعاتٍ دعوية، وعملٍ سياسي، ومسئولية وطن ضخم الحجم والأهمية مثل مصر.

(27 ديسمبر 2012)



مرَّتْ مصر في تاريخها الحديث بثورتين إحداهما عسكرية بدعمٍ جماهيري، والثانية جماهيرية بدعمٍ عسكري، والآن تحاول قوى منذ يوليو2012 إحداث حركة تغيير في السلطة المنتخبة بعد الثورة، وذلك اعتمادًا على ضغوطٍ إعلامية مكثفة محليًا ودوليًا. آليات هذه الحركة كما تبدو تعتمد على بعض القنوات الفضائية المرتبطة بشبكة محكمة كخيوط العنكبوت مع بعض الأحزاب، ومراكز قوى اقتصادية، ورجال العهد السابق، وبعض الصحف، مع مد هذه الفضائيات بالأحداث اللازمة لتضخيم حشود جماهيرية محدودة، وخلق حالة من الارتباك والفوضى وانعدام الوزن، لشل حركة التيارات الإسلامية، ودفع الرئيس للتنحي لتغيير نظام الحكم في النهاية.

لا أدري إذا كان ذلك معدًّا ومخططًا بشكلٍ كامل، أم أنَّ هناك قوى اجتمعتْ لما بينها من أهدافٍ مشتركة لتسير في طريقٍ واحد، وبطريقة عفوية؟.. ولكنْ انظر معي لما يحدث منذ فترة، وبصورة تصاعدية حتى وصلنا لمحاولة منع الاستفتاء على الدستور بأي ثمن:

- إيهام الجميع والمجتمع الدولي بعدم الاستقرار والفوضى باستخدام البلطجة، وحرق مقار الأحزاب، مع حصار المساجد وقذف المصلين بالحجارة، مع نشر الرعب بقتل بعض المتظاهرين بالحجارة والسلاح، وبيان عجز الأجهزة الأمنية.

- العمل الجاد لعزل الشعب عن آليات الديمقراطية بحجة الجهل والفقر، وفرض أمر واقع بعيدًا عن انتخاباتٍ أو استفتاءٍ.
- إهانة رئيس الجمهورية بصفة مستمرة، والضغط عليه إعلاميًا وقانونيًا وشعبيًا، وحصار مقر الحكم، والتعدي عليه داخل المساجد.
- مخاطبة قوى دولية مثل أمريكا وأوروبا، لبيان أنَّ حصان التيارات الإسلامية خاسر، ولن يؤدي إلى استقرار، والضغط عليه دوليًا واقتصاديًا.
- نشر الأكاذيب باستخدام الإعلام الموالي، أو المتفق معهم في الأهداف، وتجنيد أكبر عدد من المثقفين وأساتذة الجامعات.
- الإيهام بحدوث انهيارٍ لدولة المؤسسات باستخدام إضراب القضاة وغيرهم، والتشجيع على استقالات حتى من داخل مؤسسة الرئاسة.
- افتعال أحداث واعتداءات على مقار وأفراد، واتهام الإسلاميين، ووضعهم في موقف الدفاع المستمر.
- حشد المظاهرات، والاعتصامات بالاتحادية والميادين الأخرى، وبعض المحافظات بشكلٍ مستمر، واستخدامها كمادة إعلامية حقيقية.

لو أنَّ هذه الضغوط أدتْ إلى انقلاب على الرئيس، لدخل مَنْ خطَّط لذلك؛ التاريخ من أوسع أبوابه وأصبح هذا يدرَّس في جميع المراكز

الاستراتيجية العالمية؛ لأنه للمرة الأولى في العالم تستخدم الوسائل الإعلامية بهذا التركيز لإحداث انقلاب على الحكم، والإيهام بأنه ثورة شعبية.

لكنَّ الذي ساعد الإسلاميين على التغلُّب على هذا المخطط الرهيب عدة أشياء بسيطة جدًا:

ـ أولًا: مظاهرة النهضة والتي كانت فعلًا حاشدة، هذا أظهر للعالم حقيقة الموقف، ومدى ثبات الإسلاميين على الأرض.

ـ ثانيًا: مظاهرة الاتحادية، وما تلاها برابعة التي أوصلتْ رسالة واضحة للطرف الآخر أنَّ أي تعدٍ على قصر الرئاسة وشرعية الرئيس، سوف يؤدي حتمًا إلى حرب شوارع مباشرة بين التيارين.

ـ ثالثًا: إصرار الرئيس على إجراء الاستفتاء، مهما كانت الضغوط والعقبات، وإضراب القضاة، وصراخ الأحزاب، والمظاهرات والاعتصامات.

ـ رابعًا: انشقاق القضاة، ودعم جزء منهم الاستفتاء والشرعية.

ـ خامسًا: انضباط الإخوان، وعدم الرد على حرق معظم مقار الحزب، وحصار المساجد، وقتل بعض المتظاهرين، بل استخدم الإخوان هذه الأحداث لصالحهم، وبيان امتناع الداخلية عن حمايتهم، والإيحاء بأنَّ ذلك اعتداء مباشر على الإسلام والمسلمين.

أما الأسباب التي جعلتْ نتيجة الاستفتاء، تكون في صالح الإسلاميين، فيمكن تلخيصها في خمسة أسباب مرجعها الغباء والحماقة السياسية للتيارات الليبرالية:

- أولًا: التعدي على بعض المساجد وحصارها كان أكبر الأخطاء، وما حدث بالإسكندرية كان أحد الأسباب الرئيسية، التي حركتْ الكثيرين لصالح مرسي والتيارات الإسلامية.

- ثانيًا: ادعاء أنَّ الشعب جاهل وغير مستعد للديمقراطية، مما اعتبرته تجمعات جماهيرية متعلِّمة إهانة مباشرة، لا تليق من ثوار وتيارات قومية ووطنية.

- ثالثًا: التركيز الإعلامي الشديد لرفض الاستفتاء خاصةً من رموز المعارضة والتحالفات الثورية، أعطى الانطباع بأنَّ الموضوع ليس متعلقًا بالدستور، نتيجة لهذا ذهب الكثيرون منهم لمقار التصويت لنصرة رئيس الجمهورية، وكان التصويت للشرعية والديمقراطية، وليس لنصرة نخبة الإعلام والأحزاب.

- رابعًا: لغة الإعلام التي ركزتْ فقط على الطبقة المتوسطة تاركةً الطبقة الشعبية العريضة، والتي في الأساس تحركها المشاعر الإسلامية، ويؤثر عليها بشكلٍ مباشر الوضع الاقتصادي.

- خامسًا: بعض تصريحات البرادعي الإعلامية، أثارتْ مشاعر الغضب لمحاولة الاستقواء بالغرب، وتشويه صورة الإسلاميين، والتأثير على الاقتصاد المصري في مرحلة يعتبرها معظم المصريين حرجة.

وقد يتساءل الكثيرون: ما الأسباب التي أدتْ إلى حالة الاستقطاب الشديدة بين الشعب المصري بهذا الشكل؟.

السبب الرئيسي في رأيي يرجع إلى الإعلام المكثف الموجه والمنهجي "الزن على الودان". الإعلام ركَّز على استخدام تعبيرات ومعلومات معينة عن طريق نجوم المجتمع والإعلام وخبراء في القانون والسياسة؛ ومعظمهم أساتذة جامعات!؛ لتغذية عقول فارغة تتميز بالجهل الشديد بالرغم من المستوى الوظيفي والمالي المرتفع، وذلك بمعلوماتٍ تبدو منطقية في ظاهرها وباطنها سموم قاتلة.

نعم، استخدم الإعلام وبحرفية عالية معلومات مركزة للتأثير خاصةً على الطبقة المتوسطة، والنخبة التي لا تقرأ نتيجة للانشغال، وفي الوقت نفسه هي الطبقة التي تحتاج بشدة إلى هذه المعلومات؛ لترددها في الجلسات والمناقشات لزوم الوجاهة والمشاركة الوطنية ولا يوجد لديها إلَّا هذه المعلومات المستقاة من الإعلام.

النسبة المئوية للاستفتاء على الدستور 2012	
نـعـم	% 63.9
لا	% 36.1
نسبة الحضور	% 33.4

النتائج النهائية للاستفتاء على دستور 2012،

والتي كانت أيضًا استفتاءً على أشياء أخرى سياسية

حدث أيضًا استقطاب شديد بين مؤيدي التيارات الإسلامية المقتنعة طبعًا بالدستور وبدون مناقشة، ومَنْ هم رافضين لحكم التيارات الإسلامية، والدستور بحكم الأيديولوجية والخبرة والتجربة، بجانب المتأثيرين بالظروف السائدة وسحر الإعلام.

أراد الشعب المصري أنْ يعطي لهؤلاء جميعًا درسًا، وكان الرد: (24 محافظة من مجموع 27 محافظة، قالوا: نعم للدستور). فقط ثلاث محافظات (القاهرة، والمنوفية، والغربية) قالوا: لا، وبنسبة بسيطة جدًا السويس والإسكندرية والإسماعيلية، والتي أظهرهم الإعلام ببؤر المعارضة لحرقهم بعض مقرات أحزاب التيارات الإسلامية، قالوا: نعم.

أعتقد أنَّ البرادعي يجب ألَّا يتحدث عن الشرعية والديمقراطية والوطنية بعد الآن، لقد أعطاه هذا الشعب الأُمِّي الفقير درسًا عظيمًا. إذا كان يريد أنْ يخدم هذا الشعب، فعليه أنْ يهتم بالبرنامج النووي المصري السلمي حلم كل المصريين بما له من خبرة، واتصالات، ومصداقية لدى الغرب. يستطيع البرادعي دفع هذا البرنامج إلى الأمام، لقد خدم هذا الرجل طوال عمره كموظف دبلوماسي وقانوني، ثم بالوكالة الدولية الذرية بفيينا، لذلك لم يكن له أي نشاطٍ سياسي في مصر، وبالتالي لا يمتلك الخبرة اللازمة لقيادة أي عملٍ شعبي في مصر، وليس كل مَنْ قال: لا لمبارك، يصلح أنْ يكون رئيسًا، أقول له مخلصًا: اترك العمل في السياسة، واهتم بالبرنامج المصري النووي حتى تكسب احترام هذا الشعب.

- أقول لعمرو موسى: لماذا تصرُّ على هدم تاريخكَ الدبلوماسي المصري والعربي بهذه التصرفات الصبيانية؟ يا رجل هذا الشعب منحكَ مناصب رفيعة محليًا ودوليًا، ماذا تفعل أنتَ الآن لهذا الشعب؟.. كنتُ أعتقد أنكَ ستقف بجانب الشرعية، خصوصًا أنَّ الشعب قال كلمته ورفضكَ لتكون رئيسًا، فكان عليكَ أنْ تساعد الدولة المصرية بعد الثورة بخبرتكَ في السياسة الخارجية والعربية، لدعم موقفها ومشاكلها خاصةً الاقتصادية منها، حتى يحترمكَ هذا الشعب، وتختم حياتكَ أيضًا بشرفٍ ونزاهة.

- أقول للسيد البدوي: الوفد يمكن أنْ يلعب دورًا جيدًا في الحياة السياسية المصرية للكفاءات الفكرية والثقافية التي بهذا الحزب، ولكنه يحتاج أنْ يحافظ على آليات الديمقراطية، ويثري المعارضة البناءة لدفع الاقتصاد المصري، ولكنْ يجب أنْ يكف بعض رجال الحزب باللعب أحيانًا بالبمب والشماريخ.

- أقول لشيخ الصحفيين الأستاذ هيكل: يا سيدي إنني أكن لكَ كل الاحترام والتقدير، لكنَّ ما صرَّحتَ به خلال الفترة الحالية خاصةً عن الرئيس، يدعو للعجب، وخارج كل إطار للدبلوماسية بل واللياقة... انظر إلى تجربة جنوب أفريقيا وманديلا، وغيرها من تجارب حول العالم، فمعظم رجال وعظماء التحرير في العالم، قضوا سنواتٍ طويلة خلف القضبان بعيدًا عن أضواء وأشعة الشمس، ومع ذلك احترمتهم الشعوب وقادة العالم، عيب يا أستاذ هيكل أنتَ تتكلَّم عن رئيس مصر- اعتذر.

- أقول لكدابين الزفة وكومبارس المعارضة والإعلام: اتقوا اللـه، وارحمونا من ثقافة الحقد والكذب التي ملأتم بها الفضائيات والصحف، ارحمونا من النفخة الكدابة.

يجب أنْ نحمد اللـه؛ لأنَّ الشعب المصري بفطرته سحق بإدارة انقلابٍ على السلطة، ومزق خيوطها الفضائية والإعلامية والحزبية باستخدام آليات الديمقراطية، حتى لا تكون سابقة يحاول آخرون تكرارها.

لذلك أقول للجميع:

ـ اتقوا اللـه في مصر، مَنْ يُرد أنْ يكون وطنيًا، عليه أنْ يعمل لدعم الاقتصاد المصري، وهيبة الدولة المصرية.

وخلال شهرين المفروض أنْ تكون انتخابات برلمانية، وسنرى مكانة كل مَنْ يصرخ الآن بالفضائيات.

إنني أشك أنَّ بعض القوى سوف تهدأ حتى بعد إعلان نتيجة الاستفتاء، فالهدف القادم سيكون إسقاط مرسي قبل هذه الانتخابات البرلمانية، وبأي شكلٍ وطريقة، بعد أنْ فشلتْ محاولة ديسمبر، وقبل الاستفتاء على الدستور.

لذلك أتوقع الاستمرار في شراء ذمم البلطجية، وتأجير أطفال الحجارة، ومحاولة نشر الفوضى خلال الأسابيع والشهور القادمة بحجة القرارات الاقتصادية، وانتشار الفقر، و ارتفاع الأسعار.

السبب هو أنَّ الهدف الرئيسي لجزءٍ كبيرٍ من المعارضة، هو القضاء على حكم التيارات الإسلامية، والتيارات الإسلامية تفتقر عمومًا إلى الخبرة، والديناميكية في فكرها وبرامجها لإمكانية التوافق مع قوى بخلفية ليبرالية.

نصيحتي إلى تيارات المعارضة، عليكم بالأخلاق والمبادئ والتسامح مع النفس، والتمسك بآليات الديمقراطية بسلبياتها وفوائدها، عليكم بتقديم وجوهٍ شابة جديدة من الثوار لتقود المعارضة بعيدًا عن البرادعي وموسى وصباحي والبدوي، ورجال العهد السابق - الظاهر منهم والخفي ـ هذه هي خارطة طريق النجاح لكم، حينئذ سينضم إليكم الكثيرون، وسيكون ممكنًا تكوين مجلس نواب متوازن من أجل توافق مبني على توازن القوى، وستتغير الخريطة السياسية ومستقبل مصر تمامًا - لعلَّكم تتعلمون من نتائج الاستفتاء.

ونصيحتي لتيارات الإسلام السياسي، أرجو أنْ يتم تطوير أسلوب الحوار؛ ليشمل كل قطاعات الشعب المصري، وبصور أكثر تفهمًا لمتطلبات المجتمع المصري، وأنْ ترتقي قيادات هذه التيارات لمستوى الحدث والمسئولية ـ بعد أنْ وصلتم للحكم، فهناك فرق بين جماعاتٍ دعوية، وعملٍ سياسي، ومسئولية وطن ضخم الحجم والأهمية مثل مصر، لن يتحقق ذلك إلَّا بالفصل بين العمل الحزبي، وعمل الجمعيات الدينية مع عدم التدخل في عمل الرئيس، والتأثير على حياده.

(17)

الاستفتاء هو الحـل

على رئيس الجمهورية أنْ يقدِّم المثل بأنه لا يريد أنْ يحكم بدون إرادة شعبية حقيقية، ويكون قدوة للجميع محافظًا على الديمقراطية والشرعية من غوغاء وابتزاز البلطجة السياسية.

(31 يناير 2013)



الصندوق والتمسك بآليات الديمقراطية هو الحل

ما يحدث على الساحة المصرية ليس فقط يدمي القلوب، ولكنه شيء لا يصدقه عقل - أنْ تصل الأمور إلى هذا الحد.

ـ لماذا كل هذا؟

ـ وما هي الدوافع الحقيقية؟

أم أنَّ الأمور خرجتْ عن نطاق السيطرة، ويحكمها فقط عشوائية التصرفات والتفكير والمشاعر لمجموعات متباينة؟

أم أنَّ الأحداث الكثيرة منذ قيام الثورة، وحكم مرسي، ومواقف الكثيرين مما يسموا بالقوى السياسية كانت الوقود لما نحن فيه الآن؟

وبذلك يكون الجميع مسئولًا وبدون استثناء.

كنتُ أنوي ألَّا أكتب شيئًا الآن، لكنَّ مشاهد الدمار والنار، والملثمين، والجنازات الجماعية تملأ الشاشات الأجنبية والعربية، والتي جعلتْ أيضًا زوجتي النمساوية تصرخ متسائلة: أين يحدث هذا.. مصر؟

كيف وصلتْ الأمور إلى هذا الحد؟ والاقتصاد المصري يعتمد على السياحة؟ واحسرتاه على هذا البلد الجميل المسالم!.

للأسف ورغم ما يحدث، فإنَّ الحناجر مازالتْ عالية لما يسمى بالقوى السياسية، ومازالوا يهددون، وتتوالى الشروط وكلمات الوعي، فهناك مَنْ يريد أنْ يفرض الوصاية على مصر.

لا للدستور... لا للحكومة... لا للنائب العام... لا لمجلس الشورى... لا لانتخابات مجلس النواب... لا لرئيس الجمهورية المنتخب...

ونعم لهرم مطالبهم وشروطهم ووصايتهم

للأسف الشديد لم يعد للديمقراطية مكان في مصر حتى بعد ثورة 25يناير، ولن يكون في المستقبل القريب.

للأسف الشديد فإنَّ مؤسسة الرئاسة أثبتت أنها عاجزة على معالجة كثير من الأمور، وفي التوقيت المناسب للأسف فإنَّ الداخلية وبعد ما حدث بقيام ثورة 25 يناير مازالتْ عاجزة عن التصرف، وحماية المنشآت أمام مجموعة من أطفال الحجارة، وتصرفات مجموعات من البلطجية المسلحة، وشباب ملثم، وهذا أمر طبيعي فهؤلاء يتحركون بسهولة، أما الشرطة فهي ثقيلة الحركة لملابسهم الواقية والمعدات، الأمن المركزي لم يعد بتكوينه وتسليحه مناسبًا لمثل هذه المواجهات!.

للأسف فإنَّ بعض القيادات السياسية الوسطية، والتي يمكن أنْ تلعب دورًا حقيقيًا لحل اللازمة بالوقوف بالمنتصف من الجميع، وتلعب دورًا لحل اللازمة في قالبٍ من الديمقراطية والشرعية، وبعيدًا عن شروط الوصاية - لم تعد في المنتصف - عاملة بالنصيحة الشهيرة، اقفز من المركب قبل الغرق.. يا ولدي!.

للأسف الكثيرون من العقلاء والمفكرين صامتون.. صامتون.. صامتون.

لكِ الـلـه يا مصر.

إنني أتوجه للسيد رئيس الجمهورية بالآتي:

ـ الدعوة إلى عمل استفتاء عاجل، وخلال أسبوع حتى يحكم الشعب المصري، ويقول كلمته للجميع، ونمنع الوصاية على مصر من مجموعة محدودة من المعارضة، ونعلي كلمة الديمقراطية بما لها وبما عليها.

• هل توافق على استمرار رئيس الجمهورية حتى نهاية فترة رئاسته؟ نعم لا

• هل توافق على بقاء النائب العام الحالي؟ نعم لا

إذا قال الشعب: نعم، فعلى مرسي أنْ يحكم بدعمٍ من الجميع، وبدون ابتزازٍ سياسي، أو وصاية مهما كانت نوعيتها، وليصمت مَنْ لا يعجبه ذلك، أو عليه أنْ يترك مصر، فالكثير منهم لديهم جنسيات أخرى، أو على الأقل لهم إقامة شبه دائمة بالخارج.

فى حالة عدم الموافقة على استمرار الرئيس يحل مجلس الشورى نفسه، وتتولى القوات المسلحة مرة أخرى مقاليد الحكم حتى يتم انتخابات جديدة، فهذا هو قدر القوات المسلحة.

ـ يا سادة إنَّ اقتصاد مصر لا يتحمل تلك الأمور.

ـ يا سادة إنَّ أمن مصر لا يتحمل تلك الأمور.

ـ يا سادة إنَّ وحدة مصر لا تتحمل تلك الأمور.

ـ يا سادة لا مجال لابتزاز مجموعات، ومطالب فئوية أو جغرافية أو عِرقية، أو أي شيءٍ آخر .

وعلى رئيس الجمهورية أنْ يقدِّم المثل بأنه لا يريد أنْ يحكم بدون إرادة شعبية حقيقية، ويكون قدوة للجميع محافظًا على الديمقراطية والشرعية من غوغاء، وابتزاز البلطجة السياسية.

(18)

الاستقطـاب

الديمقراطية ثقافة، احترام القانون ثقافة، احترام الإنسان ثقافة...

والذين عاشوا في مصر سنواتٍ طويلة قبل الهجرة، لن تجد لديهم في الغالب هذه الثقافة، بحكم النشأة والتربية في مجتمعٍ لم يهتم بهذه القيم.

(17 فبراير 2013)



الاستقطاب السياسى باستخدام الإعلام أدَّى فى كثير من الأحيان إلى خلافات أسرية وبلاغات وطلاق - ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة والتسجيل

لم يعد ممكنًا حتى بين الأصدقاء إجراء مناقشة موضوعية عمَّا يجري الآن في مصر، الكثيرون من المصريين في أوروبا أصبحوا في استقطابٍ شديد بين مؤيدٍ للتيارات الإسلامية، أو رافضٍ لكل شيءٍ بدون قيادات جبهة الإنقاذ، وآخرين ينادون بالعسكر علنًا أو همسًا.

عندما تبدأ المناقشة مع العديد من المصريين بالمهجر، تستطيع أنْ تكتشف بسرعة أنه برغم وجودهم منذ سنواتٍ طويلة في أوروبا، لم يتأثروا في الحقيقة بالحياة الديمقراطية التي ترسختْ؛ وذلك لأنَّ الديمقراطية ثقافة، احترام القانون ثقافة، احترام الإنسان ثقافة، والذين عاشوا في مصر سنواتٍ طويلة قبل الهجرة، لن تجد لديهم في الغالب هذه الثقافة بحكم النشأة، والتربية في مجتمعٍ لم يهتم بهذه القيم، حتى التعليم والدرجات العلمية لن تؤثر كثيرًا في التصرفات، أو المعتقدات، أو في سلوكيات الغالبية العظمى؛ لأنَّ التعليم في مصر ليس له رسالة، أو آليات تربوية، وفاعليات اجتماعية، والآن يقف الكثيرون منا عاجزين أنْ يفهموا ما يجري في مصر، فلم يعد الكثيرون يفرقون بين الحقيقة والزيف بين:

ـ مطالب الإصلاح الحقيقية.. وغايات حفنة أشرار.

ـ براءة شباب مصر، وحلمهم بدولة كريمة عادلة - وملوثات وعوادم إعلام ماركة" لاحاليحو".

ـ بلطجية مأجورة بالسلاح والمولوتوف - ومتظاهرين من أجل التغيير السلمي لتحقيق مطالب الثورة.

كل ذلك يجعلنا نتساءل.. ماذا حدث للشخصية المصرية؟

أعتقد أنَّ ما نراه الآن، هو محصلة التحول الاقتصادي في بداية الثمانينيات، وتعمق على يد مبارك وأولاده خلال الثلاثين عامًا الماضية. فجأة بعد الثورة وإزالة القبضة الأمنية المتحكمة لسنواتٍ طويلة، ظهرتْ كل تناقضات المجتمع الرأسمالي المصري الملفوفة بفقر وجهل دولة نامية، تعاني من أمية 26% من تعداد سكانها، واقتصاد منزوع الدسم، بعد أنْ استولى ما يقرب من نصف مليون شخص فقط على المقدرات الاقتصادية وثروات هذا البلد. لقد ظهر التيار الإسلامي خلال هذه الظروف بفكر (الإسلام هو الحل)، فأصبح الأمل الوحيد لطبقاتٍ معدومة، وطبقة وسطى متعلِّمة كانت تعيش في عباءة النظام القديم على فتات الاقتصاد المنهوب، وبأخلاقيات سماسرة الأراضي والعقارات، التي كانت الوسيلة الوحيدة لهم لجمع بعض الأموال لتغطية تكاليف معيشة، ومنظرة الطبقية المفروضة على المجتمع، ودرجة البهوية بحكم الشهادات والمراكز. ظهر أيضًا في التسعينيات طبقة الوصوليين التي كانت بطانة النظام السابق، تحاول الآن أنْ تلبس جلباب الثورية والكفاح من أجل السيطرة، وأنْ تجد لها دورًا يجعل لحياتها معنًى ومركزًا قياديًا، أو تفتح الباب لغنى بحكم ثقافة القرن الماضي.

ولكنْ.. أي كفاحٍ نتكلَّم عنه الآن؟

لقد كافح وتظاهر واعترض الكثيرون عبر التاريخ المصري الحديث، لكنَّ معظمهم كافح في إطار حبٍّ حقيقي لهذا الوطن - لا

يوجد مصري من جيلنا لم يفعل ذلك منذ الستينيات في زمن كان "الحيطان لها ودان" والمعتقلات " وراء الشمس"-... توجد أرقام تتحدث عن معتقلات لعشرات الآلاف في عهد عبد الناصر، وأخرى أيام السادات ومبارك، وتاريخ نضال المفكرين والشرفاء من أهل الصحافة والإعلام والسياسة، الذين دخلوا هذه المعتقلات معروف ومكتوب. نحن لا نقرأ، اسألوا.. ماذا حدث قرب نهاية حُكم السادات في سبتمبر1981م عندما اعتقل السادات في يومٍ واحد 1536 من الكُتَّاب والمعارضة والصحفيين ورجال الدين، والجميع لم يستخدموا القلم أو الكلمة للدعوة للحرق والهدم والانتقام، لذلك كانوا شرفاء القلم والأخلاق بالرغم من القبضة الحديدية، فالفرق واضح بين أخلاقيات ثوار حقيقيون ومدعي الثورية الآن.

انظروا إلى المظاهرات التي تحولتْ في الآونة الأخيرة إلى حجارة ومولوتوف وخرطوش؛ لأنَّ هناك فئة بدأتْ تنفخ في فحمٍ بدأ يشتعل، وقدمتْ طلائع البلطجية المأجورة بين صفوف المتظاهرين لإشاعة الفوضى، وإظهار أنَّ الدولة ضعيفة والإنقاذ واجب.

قد اهتزتْ جامعات مصر بأكملها في بداية السبعينيات، وكنا نتظاهر ونعتصم نتيجة لتأخر تحرير سيناء، وما يقال عن سنة الحسم والضباب، وقد حاولتْ الحكومة التهدئة بالندوات واللقاءات، لكنَّ السادات لم يتمكن من تهدئة الأمور، وكان سلاح الطلاب الكلمة، والمظاهرات التي كانت حاشدة وضخمة، وكان السادات يعاني شخصيًا من كمية الشعارات والنكت والتعليقات اللاذعة،

وكان الأمن قاسيًا واعتقل الآلاف، وخرجتْ المظاهرات إلى كل شارع وحـارة، وكنـتُ وقتها بأسيوط، وسـقط الكثـير مـن الطـلاب مصـابين، وامـتلأتْ مـدرجات الجامعـة بالمعتصمين، ومَنْ لم يشارك بالمظاهرات من الطلاب كان معها روحًا وقلبًا.

أتذكر مرة عندما اقتربتْ مظاهرة من قسم الكيمياء بالجامعة، وجدتُ نفسي مندفعًا إلى الصفوف الأولى، وحملني بعضهم على أكتافهم القوية، وعملتُ على قيادة المظاهرة بعيدًا عن قسم الكيمياء حمايةً له وحفاظًا عمَّا به من موادٍ كيميائية... نعم، اندفعتُ بدون تفكير ودراسة عواقب وآثار فعل أنْ أقود مظاهرة في قلب الجامعة، ولكنَّ الحفاظ على المنشآت والجامعة كان الهدف، وكما فعلتُ فعل الكثيرون غيري. نعم، كنا نتحرك ونتصرف بحبٍّ مصر حب حقيقي، التظاهر نعم ولكنْ بدون هدمٍ، وكان ذلك ليس خوفًا ولكنْ اقتناع بملكيتنا لهذا الوطن والحفاظ عليه، وماذا يفعل الثوار الحقيقيون الآن عندما يحرق، ويستخدم البعض المولوتوف والحجارة، إنهم يشاهدون، أو أحيانًا ينسحبون من المظاهرات، ويبتعدون بدلًا من أنْ يحافظوا بأجسادهم، ويساعدوا للحفاظ على المنشآت، وبالتالي تقل الخسائر في الأرواح والمباني!

هذا الشيخ الهرِّم المحلاوي الذي تم محاصرته، اسألوا.. ماذا فعل السادات به؟ وماذا قال عنه علنًا؟ ولم نجد رجلًا أو سيدة من جهابذة المعارضة يذهب للدفاع عنه من حجارة بلطجية.

يقولون: إنها لثورة جديدة أو مستمرة.

نعم، إنني أتعجب من وطنية وثورية القرن الواحد والعشرين لدى بعض المصريين، خاصةً من هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالقيادات.

أقول لهؤلاء إنَّ ما يجري الآن في شوارع مصر، هو بلطجة وليس رؤية، لقد كانت ثورة 25 مثالًا للعالم لسلميتها، والمظاهرات والأغاني وليالي الميدان الثقافية، وليس للحجارة والنيران والاغتصاب والخرطوش والمخدرات، التي انتشرتْ الآن بأيدي المندسين وغيرهم.

أتذكر اجتماعًا مع الدكتور/ كمال أبو المجد مع قيادات جامعة ومحافظة أسيوط في بداية السبعينيات، وقد حضرتُ الاجتماع بصفتي عضوًا باتحاد الطلاب بالجامعة، وسألته كوزيرٍ قل لي: ماذا تستطيع أنْ تقدِّم الدولة للطلاب حتى يمكنهم العمل في بلادهم بعد التخرج، ويقومون بواجباتهم في التنمية والبناء، ولا يهاجرون للخارج؟ ... كمال أبو المجد لم يجب، وطلب منِّي حضور الاجتماع القادم بمقر جامعة الأزهر بأسيوط، فانصرفتُ.

لو كنا اهتممنا بالشباب منذ السبعينيات لظلتْ الكفاءات العلمية بالوطن تبني وتعمر، ولا تهاجر الملايين من الكفاءات بجميع المجالات إلى جميع دول العالم والدول العربية خاصةً، وكان اقتصادنا الآن قويًا شامخًا بسواعد أبنائه، لكننا مازلنا حتى الآن لا نقدم للشباب كفاية من فرص عملٍ حقيقية للعمل في مجال تخصصهم، وزاد الأمر تعقيدًا التحول الاقتصادي مصحوبًا بفسادٍ لا مثيل له، وتغيرتْ الشخصية المصرية، وقد اغتنى مَنْ استطاع،

وكان الفقر من نصيب الآخرين، وها نحن نجني المحصلة، اقتصاد يقترب من الانهيار والتهديد بثورة الجياع، وأنْ يحرق ويقتل الكثير من الشباب الفاقد للأمل والحياة الكريمة.

لقد كان النظام السابق طاردًا للكفاءات والمفكرين، واختار نخبة تقول نعم بدون تفكير، ومنهم مَنْ كان للتسلية والنكت، وتم اختيارهم رؤساء هيئات، وفي الإعلام والصحافة والجامعات والحزب إلى آخره من معظم مفاصل الدولة، وترك لهم الحبل لجمع الأموال والأراضي لضمان الولاء والانحناء، ولم يتم حتى الاستفادة الحقيقية بأبناء مصر بالخارج لعدم التلميع ـ كما كان يقال، فهم ليسوا من نفس عائلة ضاربي الدفوف والأمثلة كثيرة.

دعتْ إحدى الهيئات، ومجلس وزراء نظيف عام 2010م مجموعة كبيرة من علماء مصر بالخارج لتطوير التعليم، وكنتُ متحمسًا، وأريد أنْ أفعل الكثير، فنظر لي أحد الزملاء كبير سنًا ومقامًا، وأمسك يدي قائلًا: "اهمد"، لقد حضرتُ من قبل فاعليات كثيرة مثل هذه، ولن تستطيع فعل شيء، إنها فاعليات شو إعلامي، إنها الملايين تصرف من أجل التصاوير، ابتسم واضحك حتى تظهر صورتكَ معهم لائقة، هذا كل ما تستطيع فعله.

كنتُ قد نظمتُ بجهدٍ كبير، وإعدادٍ مرهق وفدًا عالي المستوى من الجامعات النمساوية لزيارة إحدى الجامعات المصرية في بداية 2010م، وبعد عناء السفر وصلنا إلى حجرة رئيس الجامعة، ورحب بالوفد، وجلسنا نتحدث، فقال سيادته ـ وهو منفوخ كشوال

قطن بعد التنجيد: نحن نهتم علميًا بأربعة موضوعات... ولم يكن من بينها الموضوع الأساسي الذي جئنا نحن من أجله، ولا تناسب تخصص العلماء المرافقين، فنظر لي أحد العلماء هامسًا: ولماذا نحن هنا؟

هكذا كانت تدار مصر، هذا بخلاف الكثير من الأمثلة الأخرى قبل وبعد ذلك معي أو مع غيري، وكانت المحصلة أنْ أصبح اليقين لدى الكثيرين منا أنَّ الفساد تحكَّم في مفاصل الدولة المصرية، وأنَّ شخصية كثير من القيادات بغبغانية، تدار "بزمبلك" الحزب وهيئات كثيرة أخرى، ولكنني كنتُ مؤمنًا بالشخصية المصرية، شخصية أبو سويلم وهو يتمسك بأرضه، شخصية قيادات أخرى كثيرة مؤمنة بهذا الوطن، وكنا نشعر ونستنشق قرب هبوط رياح التغيير من فعل هذا التوحش الذي أصاب الكثيرين ما عدا القوات المسلحة، ونحمد اللـه أنها كانت بعيدة عن ذلك!.

عندما قامتْ الثورة، كان شيئًا متوقعًا، ولكنني كنتُ مستغربًا لسقوط نظام مبارك وأجهزته كأوراق الشجر بنسمة هواء، وتعجبتُ كيف يسقط النظام الجبروتي بهذا الشكل والسهولة، يسقط بصيحات شبابٍ أعزل، لكنه كان قائمًا ومستندًا في الأصل على الشخصيات صاحبة المصالح، فتركوه يسقط، ودخلتْ الفئران الجحور منتظرة اللحظة المناسبة، توقعتُ أنَّ مع رياح التغيير سيتغير أيضًا جلباب الكثيرين من الفاسدين بهذا النظام، فأصبحوا كالثوار، وامتلأ الميدان والإعلام أيضًا بالشخصيات الدوارة بغبغانية الأصل والمضمون، ومنافقي السجاد الأحمر والأخضر.

آخرون يحاولون التشبت على الأرض حتى لا يتم التغيير، ويخسرون خزائن علي بابا التي لم تقفل حتى الآن، ونظام ضريبي فاسد يحقق فقط الثروات للأغنياء، والملايين الشهرية التي تصرف لبعضهم كمرتباتٍ شهرية كقياداتٍ مازالتْ في مواقعها حتى بعد مرور عامين من الثورة، وحتى يتم ذلك عليهم بعمل شيءٍ واحد فقط، نشر الفوضى والأكاذيب، والمظاهرات، وعدم الاستقرار، وزعزعة النظام طوال فترة التحول وهكذا، وطبقًا لتوزيع الأدوار تنامى دور الإعلام لنشر أكليشيهات يرددها بغبغانات، ويرفعونها شعارات، وتتردد بالإعلام ليل نهار، حتى أصبحتْ مبادئ تنادي بها أحزاب وهمية تليفزيونية، فكان من الصعب قيادة الدولة طوال الفترة قبل أو بعد مرسي.

المشكلة الحقيقية، أنَّ الثوار الحقيقيين لم ينضجوا بعد، ومازالوا يتأثرون بالأكاذيب المغلفة بورق السولفان من أفواهٍ يمكن الوثوق بها، ولم ينجح الثوار في تكوين حزبٍ مستقل، وجبهة حقيقية تمثِّلهم، وأعتقد أنَّ السبب الرئيسي لذلك، أنهم لم يكن لهم الخبرة الكافية قبل الثورة، ولم يتعمقوا في قراءة التاريخ حتى المعاصر منه للحركات الوطنية في مصر، فذابوا في أحزابٍ وحركاتٍ لا لون لها أو رائحة.

بلا شك مع مرور الأيام يتضح أنَّ مرسي ليس له إمكانيات رئيس دولة بحجم مصر، وأنه عاجز على إدارة الأمور، ولكنه رئيس تم انتخابه، وعلينا أنْ نعطيه الفرصة للعمل في هدوءٍ ولفترة كافية،

حتى إذا كان هناك أخطاء، فهل كان عبدالناصر والسادات ومبارك أو أي رئيسٍ آخر في بداية حكمه بدون أخطاء؟.

بلا شك إنَّ حكومة قنديل لم تفعل شيئًا يستحق الاحترام، مثلها مثل غيرها من الوزارات المتعاقبة بعد الثورة، فماذا فعلتْ هذه الوزارات الكثيرة التي تم تشكيلها منذ الثورة، هل جرأتْ حكومة واحدة على:

ـ تحديد وتنفيذ حد أدنى وأعلى للأجور؟

ـ إلغاء الصناديق الخاصة؟

ـ تغيير قيادات مبارك؟

ـ تغيير هؤلاء المستشارين بالحكومة الذين تخطوا سن المعاش ويتقاضون آلاف الجنيهات شهريًا؟

إنَّ تغيير الوزارة الآن أمر عبثي، فلماذا لا ننتظر شهرين حتى يتم انتخاب مجلس نواب وتشكيل حكومة جديدة، إنَّ طلب تغيير الحكومة، والإصرار معناه الفوضى، وإذلال الرئيس تحت مسميات حكومة إنقاذ ووفاق، ولن يكون هناك إنقاذ أو وفاق، والجميع يعلم ذلك، وإذا تم تشكيل هذه الحكومة، سيكون ذلك لسحب البساط من تحت أقدام الرئيس، ثم تعطيل انتخابات مجلس النواب إلى آخره من أمورٍ، وسيكون ذلك كبرى أخطاء مرسي.

بلا شك هناك أمور غريبة كوقوف الدولة عاجزة عن حماية مقرات الحكم والمؤسسات، فلم يصبح للدولة هيبة، وهذا لم يعد مقبولًا شكلًا أو موضوعًا، ولم أجد معارضًا واحدًا يقف أمام ذلك، ولكنهم

يدعون كل يومٍ لمظاهراتٍ جديدة حتـى تكـون وقـودًا لمثـل هـذه الأمـور، وظهـور الدولة بهذا الشكل، والقضاء نهائيًا على الداخلية.

بلا شك إنَّ هناك مَنْ يريد تعديلاتٍ بالدستور، ولكنْ.. مَنْ يملك ذلك؟ إذًا علينا أنْ ننتظر انتخابات مجلس النواب خلال شهورٍ قليلة لتحقيق أي تعديلٍ، ولكنَّ الهدف من إلغاء أو تعديل الدستور الآن، هو إلغاء كل شيءٍ تم تحقيقه، وإشاعة الفوضى طالما أنَّ الحكم ليس في أيدي مجموعة بعينها.

يجب علينا عدم السماح بقتل وهدم آليات الديمقراطية، بحجة الشعب الأُمي أو الزيت والسكر، وعلينا تأكيد احترام كلمة الشعب، والتخلي عن بكاء الأطفال! ويكون عندنا شيء من الصبر والتسامح والعقل، وسوف يتغير مَنْ يجلس على الكرسي كل بضعة سنوات، فلماذا هذا الصراخ؟.

بلا شك إنَّ الاقتصاد في تدهورٍ حاد، وأنَّ عقبات ذلك وخيمة، ولن يتعافى الاقتصاد بدون استقرارٍ سياسي، وعودة السياحة والاستثمارات، لذلك علينا مكافحة كل مصادر القلق والانفلات الأمني، والعودة للعمل، ولا مانع من المظاهرات كل يوم جمعة على أنغام السمسمية، ولكنْ علينا ألَّا نترك مَنْ يريد أنْ يفعل شيئًا يفعله بدون ضمير أو وطنية، ونعلي كلمة القانون والقدرة على تنفيذه، وألَّا نسمح بأنْ يتكلَّم باسم الثورة الجديدة أو المستمرة مَنْ يستخدم العنف ويحرق ويقتل سواء عاري الوجه، أو يتكلَّم من خلف قناعٍ.

لا يجب أنْ نترك الأمور تهدم مصر، ولا يجب علينا أنْ ننساق وراء شعاراتٍ ومبادراتٍ وحلولٍ كلها تؤدي إلى ضياع هيبة الدولة والمؤسسات.

إنني أجعل المسئولية كاملة لتحقيق ذلك في أيدي الثوار الشباب، فعليهم تحمُّل المسئولية؛ لأنهم الأمل الذي لا ينتمي إلى فصيلٍ أو تيارٍ، وعلينا جميعًا أنْ ننظم المظاهرات والاعتصامات، ونتصدى للعنف، فتاريخ العنف في مصر معروف ومكتوب. لم تنجح مصر في التغلُّب على العنف إلَّا بوقفة شعبية ودينية ومساندة الداخلية، حتى لا يهدم الاقتصاد المصري والسياحة، علينا جميعًا أنْ نتحمل المسئولية، ونتصدى لكل عنفٍ حتى ولو كان الآن محدودًا وفي أيدي صبية، وقبل أنْ يصبح بجانب الأقنعة السوداء أخرى حمراء وزرقاء وخضراء وبنفسجية وبقية ألوان الطيف. لا تنسوا أنَّ البطالة والفقر والجهل وقود مثل هذه التصرفات، وإذا وجدتَ مَنْ يمولها وينظمها ستنتشر النيران في حطبٍ جفف أربعين عامًا، وإذا حدث ذلك سنعاني ولسنواتٍ طويلة، لابد وأنْ نعمل جميعًا، ونقف أمام العنف، ونعجِّل بانتخابات مجلس الشعب، أو استفتاءٍ على منصب رئيس الجمهورية، ولا يجب السماح باسم الوفاق أنْ يحكم مصر فعليًا مجموعة من البغبغانات، وشخصيات دوارة الملامح والأقنعة بدون آليات الديمقراطية، وإرادة هذا الشعب.

(19)

ماذا إذا انتهى حكم الإخوان ؟

لماذا اهتز عرش الإخوان، وبدأ العد التنازلي بهذه السرعة ؟..

الإجابة: أخطاء الإخوان السياسية والاقتصادية التي لا تتماشى مع الروح الثورية لثورة 25يناير.

(16 مايو 2013)



نعم، لقد بدأ العد التنازلي لحكم الإخوان... فلماذا فشل حكم التيارات الإسلامية وبهذه السرعة؟ مَنْ يستطيع قيادة مصر في الفترة القادمة؛ لانتشالها من هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحرجة، التي وصلتْ إليها نتيجة عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن؟.

بدون الرجوع إلى أحداثٍ كثيرة قد وقعتْ، مثل:

ـ الإعلان الدستوري.

ـ تعيين النائب العام.

ـ أزمة الإعلام.

ـ الأزمات المستمرة والتي بلغتْ ذروتها حاليًا مع القضاء.

ـ الكثير من القرارات التي اتخذتْ، وتم الرجوع عنها.

أعتقد أنَّ كل تلك الأحداث، وما أعقبها من مظاهراتٍ، ومحاولات قوى سياسية وهيئات "خايبة" تستخدم إعلاميًا أكثر "خيابة" لإسقاط الإخوان، فكل ذلك لن يؤدي إلى اهتزازهم وزوال حكمهم، نتيجة لخبرتهم في التصدي للضربات القاسية خلال العهد السابق، وقدرتهم على الملاءمة معها، علاوةً على أنَّ الإخوان لن يستسلموا بسهولة، وهم على رأس السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويتركوا كل ذلك لمجرد صيحات جوفاء من بعض مَنْ يبحث له عن دورٍ باستخدام الإعلام أو مزايا فئوية، حتى لو جمع بعضهم حوله بضعة مئات أو حتى آلاف - والمعنى واضح.

الإخوان ليسوا بهذه السذاجة السياسية، فهم يتعلمون المواجهة المفتوحة الآن، بعد أنْ كانت المواجهات خلال العهود السابقة لها خصائصها المختلفة تمامًا، لذلك لن تكون هذه المعارضة سببًا للقضاء على الإخوان.

ـ لماذا اهتز إذًا عرش الإخوان، وبدأ العد التنازلي بهذه السرعة؟

الإجابة هي: أخطاء الإخوان السياسية والاقتصادية التي لا تتماشى مع الروح الثورية لثورة 25يناير.

لقد أُصيب حكم الإخوان بالسكتة القلبية، وأُعلن عن دخوله العناية المركزة لاحتمالية الوفاة بالتشكيل الوزاري الأخير، نعم، التشكيل الأخير أوضح العجز السياسي الكامل، وعدم القدرة على المناورة والتوافق، وهرِّم الحكم سريعًا.

إنَّ العناد في تشكيل الحكومة عزل الإخوان في رأيي عن شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة المثقفة سواء داخل أو خارج مصر، والتي كانت على الحياد حتى الآن.

العناد كان سمة من سمات العهد السابق، وأعتقد أنَّ العناد أصبح سمة من سمات مَنْ لهم نفوذ سياسي الآن في مصر، فالكثيرون منهم لا يمتلكون ملكة التفرقة بين الضعف والحكمة، التوافق والقوة، الحنكة والقدرة على المناورة السياسية.

خسر الإخوان بهذا التشكيل الكثير محليًا وإقليميًا ودوليًا لدى الكثير من مراكـز النفـوذ في العـالم، إذ كـان الأجـدر بهـم أنْ يكـون التشـكيل

الوزاري كاملًا، ومن شخصياتٍ قيادية ذات خبرات علمية وعملية سواء من داخل مصر أو من خارجها... ومعظم الخبرات المصرية بالخارج بعيدة عن تفاصيل الصراعات الداخلية، وهذا الاستقطاب بالساحة السياسية مع ارتباطهم بالتقاليد الديمقراطية، وبالسياسات البراجماتية كجزءٍ من شخصيتهم، نتيجة لحياتهم وعملهم لفتراتٍ طويلة بالخارج، ومنهم مَنْ تولى مناصب قيادية مرموقة دوليًا.

نعم، كان من الممكن أنْ يستخدم الإخوان بعض القيادات الفكرية والعلمية والاقتصادية بالخارج؛ ليكونوا الحصان الأسود القوي الذي يكن له معظم الشعب المصري كل احترامٍ وتقدير، علاوةً على أنهم سيمثِّلون عشرة ملايين من المصريين بالخارج؛ ليعبر الإخوان بهم فترة من أدق الفترات في تاريخ مصر الحديث.

لكنَّ الإخوان لم يكن لديهم الخبرة الكافية، والقدرة على التوافق والمناورة، فانشغلوا بالصراعات والضغوط الداخلية الواهية الضعيفة، وخرج التشكيل الوزاري مشوه الفكر والبنيان، وأدخل الإخوان العناية المركزة.

سرعان ما أصاب الإخوان السكتة الدماغية، عندما صدَّق مجلس الشورى "المصون" على قانون ضرائب الدخل، مجلس الشورى الذي يعتبر مجلسًا بعد ثورة من أجل عيش وعدالة اجتماعية، يشرِّع هذا القانون الذي يعتبر بحقٍّ كارثة اقتصادية واجتماعية، وأصبح الإخوان بالعناية المركزة نتيجة لسكتة قلبية سياسية، وسكتة عقلية اقتصادية.

سينتهي بذلك حكم الإخوان سريعًا، فقد دخل في غيبوبة كاملة، والمسألة أصبحتْ وقتًا فقط لإعلان الوفاة.

ـ لماذ؟

لأنَّ الإخوان أوضحوا أنهم إما يسيرون في فلك مبارك والنظام السابق اقتصاديًا، أو أنهم ليس لديهم القدرة على التغيير، وقيادة الدولة لتحقيق أهداف الثورة ـ وكلاهما كارثة لها تأثير مباشر على العمود الفقري وجسد الحياة الاقتصادية والاجتماعية المصرية.

فقانون الضرائب يحمي الأغنياء من دفع ضرائب أعلى من 20-25%، وبذلك لن يكون ممكنًا تحسين الخدمات كالتعليم والصحة والطرق والمواصلات، علاوةً على ضعف المرتبات مقابل الأسعار خاصةً عندما يقل الدعم لمعالجة العجز بالموازنة، وترتفع الأسعار أكثر وأكثر.

نتيجة لهذا القانون، وكالعهد السابق ستقوم الحكومة "بالشحاتة" دوليًا وإقليميًا، مع التوسل لرجال الأعمال الذين لا يدفعون ضرائب عادلة بحجة دعم الاستثمار، بالتبرع والإحسان مع قبول الدعوات لهم بطول العمر والبقاء، وقبول هدايا الولاء والعرفان لهم كالأراضي، ودعم الطاقة إلى آخره من مميزات وإعفاءات.

لن أتعرض لهذا القانون بالمناقشة، ولكني سأشير فقط إلى أنَّ الحد الأقصى للضرائب على الدخل بالقانون الجديد 25%، الحد الأقصى لضرائب الدخل بالنمسا مثلًا 50%، هذه النسبة هي لدخلٍ

يوازي مثلًا دخل الوظائف العليا بالدولة، مثل: أساتذة الجامعات والقضاة وغيرهم، وبذلك تستطيع الدولة جمع حصيلة ضرائب للصرف على الخدمات التعليمية والصحية والضمان الاجتماعي. إنَّ متوسط الحد الأقصى لضرائب الدخل بكل الإضافات لدول الاتحاد الأوروبي مثلًا 46%، وهي معظمها دول صناعية متقدمة. على سبيل الاسترشاد ضرائب الدخل في:

بلجيكا 53.5%.

ألمانيا 47.5%.

فنلندا 49.2%.

فرنسا 46.8%.

اليونان 45%.

إيطاليا 44.2%.

هولندا 52%.

البرتغال 46.5%.

أسبانيا 45%.

بريطانيا 50%.

الدنمارك 56.1%.

السويد 56.6%.

أمريكا 43.2%.

اليابان 50%.

(حتى ديسمبر2012)

أما الضرائب على الأرباح الصافية للشركات بالنمسا 25%، والمتوسط بالدول الأوروبية 27.8%، وبأمريكا 40%، واليابان 38% ـ وسلامتها أم حسن من العين والحسد ـ للشركات ـ والنغنغة لأغنياء مصر وبمظلة حكومة قنديل.

إنَّ المعادلة بين استحقاقات الدولة والمجتمع من الضرائب، مع تشجيع الاستثمار العادل، وعدم التهرب الضريبي لم يتحقق بهذا القانون الجديد لضرائب الدخل.

الغريب أنْ يصرِّح مستر بجاتو بمجلس الشورى، بأنَّ فرض ضريبة دخل 30% لِمَنْ يحصل على الملايين سنويًا، سيؤدي لمشكلة دستورية - ولا تعليق على ذلك.

لقد ساند الكثيرون من المعتدلين حكومة الإخوان ـ علنًا أو صمتًا - محاولةً منهم لنصرة، وتعميق آليات الديمقراطية بعد غيابٍ طويل عن الحياة السياسية المصرية، وبغض النظر عن تاريخ الإخوان، أو مخاوف المعارضة، لكنَّ سقوط حكومة قنديل سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا بهذا الشكل، بالإضافة إلى ما نشر عن مخططات تطوير محور قناة السويس، سيجعل الجميع يدير ظهره لهذا الحكم، بل ولجميع تيارات الإسلام السياسي، وسيبقى السؤال.. مَنْ يستطيع أنْ يتقدم؛ ليحمل مسئولية قيادة البلاد؟.

(20)

قـارئـة الفنجـان

معبودة الجماهير.. نائمةٌ في قصرٍ مرصود، ومَنْ يدخل حجرتها الآن.. مَنْ يطلب يدها.. مَنْ يدنو من سور حديقتها.. مَنْ حاول فك ضفائرها.. مفقود.. مفقود.

(16 مايو 2013)



جلستُ أتناول الطعام بأحد الفنادق الراقية بمدينة تركية، لم يكن الطعام فقط ذات مذاق فريد، ولكنَّ تقديمه شكلًا وموضوعًا كلوحاتٍ فنية متعاقبة، يجعلكَ تتحسر على ما مضى من سنوات العمر، التي اعتمدتْ على "حِلل" المحشي والكشري؛ مهما كنتَ عبر القارات.

فجأة وجدتُ أمامي سيدة تقترب منِّي، وتنحني لدرجة أنني شعرتُ بخفقات قلبها التي تعلو عن همساتها قائلةً:

ـ هل تريد فنجانًا من القهوة.. سيدي؟

نظرتُ إليها، فرأيتُ امرأةً عينيها في ظلمة ورهبة بحار هادرة لا نهاية لعمقها، برغم همساتها الموسيقية الحالمة، إنها ليستْ فقط امرأة فاتنة لها قوة وطاقة، وجاذبية تفرض قوانينها الطبيعية على كل مَنْ حولها، ولكنها موجودة في إطار رائع من ديكور المكان والموسيقى الرائعة والإضاءة الخلابة، نعم، سحر الشرق إتقان، ومنظومة تركية للسيطرة على سياحة العالم قولًا وعملًا!...

ثم همستْ:

ـ وسوف أقرأ لكَ الفنجان بعد ذلك.. سيدي.

كان خلفها عربة جميلة، أو بمعنى أدق، قطعة فنية عليها كل ما يلزم لصنع القهوة أمامكَ، وتقديمها مع بعض قطع الحلوى، لم تنتظر إجابتي، إذ بدأتْ في إعداد القهوة، وهي تنظر إلي، وكأنها لا ترى أو تشعر بوجود رجل سواي في هذا العالم، وقدمتْ الفنجان، ثم أخرجتْ مقعدًا صغير الحجم والارتفاع، وجلستْ بجواري، هامسةً:

ـ سأنتظر حتى أقرأ لكَ ما أراه، وأشعر به وفنجانكَ بين يدي.. سيدي.

لقد رأيتُ، وعرفتُ الكثير من النساء في حياتي، لكنني لم أعرف امرأةً قط، تجعلني أصمت مسلوب الإرادة والحضور والتفكير كهذه السيدة، نعم، أردتُ أنْ أحتفظ بها بجواري، ولأطول مدة ممكنة،

وافقتُ، وأخذتُ أرتشف القهوة ببطءٍ شديد، وبدون أنْ أتفوَّه بكلمة واحدة، ناظرًا إليها، وتلاقتْ العيون في عمقٍ وقوة وصمتٍ، وطالتْ اللحظة.. وأنا لا أريد أنْ أُنهي ارتشاف القهوة، فضحكتْ عاليًا، وتحرك وجهها وجسدها حركة دائرية، جعلتْ خصلات شعرها تلتف على وجهها، ثم تتلاشى ببطءٍ كاشفةً عن ومضة زهوٍ وامتنانٍ، نظرتْ لي بعمقٍ وتركيزٍ شديد، وهي تلمس أصابعي نازعةً الفنجان، وسألتْ:

ـ أنتَ مصري؟

فقلتُ:

- نعم، الأصل مصري عربي أفريقي آسيوي، وفي قلب العالم مكاني سيدتي.

فضحكتْ قائلةً بنغمةٍ دافئة بها اتقان امرأة، تعرف أنْ تضع كل أنوثتها ومشاعرها وقوتها في كلمةٍ واحدة:

ـ يا راجل.

وبدون أيَّة حواجز، وبسمة جميلة ذات وقار وعذوبة، أضافتْ:

ـ على فكرة.. أنا قضيتُ بمصر سنواتٍ طويلة، وأقدِّر جدًا أيضًا شقاوة وخفة دم المصريين!

سألتها:

ـ وماذا عنكِ، ولا أعتقد أنكِ عاملة بهذا الفندق؟

ـ إنني تركية، وأجيد التحدُّث بالعربية ولغات أخرى.. سيدي، متخصصة في علم النفس، وأدرس الدكتوراه بجانب عملي لإعداد

القهوة بهذا المطعم، وهذا العمل يساعدني جدًا أنْ أقترب من طبقاتٍ اجتماعية مختلفة، ومتعلِّمة من جميع دول العالم، وأستطيع بدون حواجز أنْ أدرس مدى تأثر وتفاعل هذه الطبقات بمعتقدات، مثل قراءة الفنجان... قراءة الفنجان بدأتْ بتركيا، لكنَّ المصريين مثلًا يصرفون المليارات سنويًا على أعمال الشعوذة والسحر والغيبيات، وقد أصبح ذلك مهنة للكثيرين في جميع دول العالم، وطالما الإنسان شغوفًا بأنْ يسمع كلمة اطمئنان، وطالما هناك مَنْ يعتقد أنَّ هذه الوسائل يمكن أنْ تحل مشكلة له مثل المرض، أو أنَّ أعمال السحر والشعوذة يمكن أنْ تضر الآخر لصالحه، ستنتعش هذه المهن، ولا تنسَ أنَّ هناك من المتعلِّمين والحكام أيضًا مَنْ هم يلجأون أحيانًا إلى مثل هذه الأعمال، بل سيدي أنا متأكدة أنكَ شخصيًا قد قُرِئ لكَ الفنجان من قبل.. أرى ذلك في عينيكَ.

لم أستطع إلَّا أنْ أضحك.

ـ نعم، هذه ليست المرة الأولى سيدتي، كثيرًا من السيدات بالستينيات والسبعينيات بمجتمعنا، استخدمتْ قراءة الفنجان أحيانًا لإدخال السرور بالأخبار المفرحة على الأسرة، مثلًا: للبنت عريس سيتقدم ـ بعد نقطة أو نقطتين، وللرجل فلوس كتيرة جيالك بس بعد سفرية بطيارة، وللشباب الناس فرحانة من حولك، والشموع منورة في كل مكان بفنجانكَ ـ إن شاء اللـه ناجح وبتفوق.

وأتذكر أنَّ قارئة قرأتْ لي الفنجان مرة أو مرتين قبل ظهور نتائج بعض الامتحانات، ولكنْ كان ذلك من دواعي التسلية، ولزوم

الجلسات الأسرية وليس الاقتناع، ومرة واحدة أتذكر مباشرةً بعد تخرجي في الجامعة، قارئة الفنجان قالتْ: يا ولدي سيكون لكَ شأن، ولكنكَ لن تكون أبدًا غنيًا.

ومنذ ذلك اليوم لم أسمح لأحد أنْ يقرأ لي فنجانًا ـ فقد صدقتْ، وأرجو ألَّا أندم الآن، وفنجاني بين يديكِ - سيدتي الفاتنة!.

ضحكتْ وانحنتْ برأسها، وهي تضع إصبعها على شفتيها، وأشارتْ لي أنْ أصمت، نظرتْ بعمقٍ إلى الفنجان، وقالتْ هامسةً حائرةً:

ـ لا أدري.. فنجانكَ فعلًا غريب جدًا سيدي.

ثم صمتت طويلًا، وضعتْ الفنجان بين يدي، وأطبقتْ بيديها عليهما، ونظرتْ لي:

- ما آراه سيدي.. أنكَ واقف مارد وسط بحرٍ هائج وقاربكَ سينقلب، ومع ذلك تحاول أنْ تجمع الأحبال بيدكَ اليمنى؛ لتنتشل قاربكَ بِمَنْ فيه من بشر، وبيدكَ اليسرى تحاول أنْ تنقذ مَنْ قفز إلى المياه الباردة.

نظرتْ لي متسائلة:

- مَنْ أنتَ سيدي؟

ضحكتُ قائلًا ومقاطعًا:

- إنني أريد أنْ أشرب فنجانًا آخر - إذا سمحتِ - ربما وأنا بين يديكِ منذ ساعة، وكل مشاعري وتفكيري معكِ الآن، سيكون الفنجان الثاني بالتأكيد مختلفًا.

وقفتْ وصنعتْ فنجان قهوة آخر، وجلستْ قائلةً:

- مهما فعلتَ، فنجانكَ هو فنجانكَ، وهذه المرة سأستعين بكلمات نزار، وبطريقة تتماشى مع فنجانكَ، وسأقول لكَ كل شيءٍ بصراحة شديدة، وبدون تجميلٍ هذه المرة.

سماوكَ ممطرة "يا سيدي"..

وطريقكَ مسدود مسدود..

فمعبودة الجماهير.. نائمة.. في قصرٍ مرصود..

مَنْ يدخل حجرتها الآن، مَنْ يطلب يدها، مَنْ يدنو من سور حديقتها، مَنْ

حاول فك ضفائرها "يا سيدي".. مفقود.. مفقود

ستفتش عن حل في كل مكان..

وستسأل عنه موج البحر..

وستسأل فيروز الشطآن..

وسترجع يومًا "وهو قريب"..

مهزومًا مكسور الوجدان..

وستعرف بعد "فوات الأوان".. أنك كنت تطارد خيط دخان..

"الوقت ليس وقتك، ولا يوجد حل ولو بفعل الجان"..

قدرك أن تبقى مسجونًا في "قصر" بين الماء وبين النار

وبرغم جميع حرائقه..

وبرغم جميع سوابقه..

برغم الحزن الساكن ليل نهار..

وبرغم الريح..

وبرغم الجو الماطر والإعصار..

"سيبقى يا سيدي الحل.. سرًّا من الأسرار"

"إنه حكم الأقدار"

ثم همستْ بعيونٍ حائرة:

- إذا كنتَ حائرًا سيدي، فعليك باستشارة أهل الفكر.. وما أكثرهم!.. وإذا كنتَ وحيدًا، فعليك بحب الناس.. وسيكونون عونًا على أعمال الشر والسحر والشعوذة..

وإذا كنتَ مسئولًا وقادرًا، فعليك بالحكمة، بأن تكون واقعيًا ولا تصر على فعل شيء لا تعرف نهايته.

وإذا كنتَ عنيدًا، فاعلم أنك مع أمواج البحر العاتية وقت الإعصار.. لن تقوى على الاستمرار، وستنهار..

ولن تندم سيدي.. لقراءة فنجانكَ.. إذا لم تستهن بقارئة.. متخصصة في علوم النفس وحكايات الزمان.

(21)

البلطجة السياسية

وجود التيارات الإسلامية بجانب التيارات الليبرالية والقومية مهم جدًا لمستقبل مصر السياسي، وإلَّا أصبحتْ مصر بلونٍ سياسيٍ واحد، وسيكون ذلك ضعفًا للدولة، وإعادة لديكتاتورية الأشخاص.

(5 يونيو 2013)



إنَّ ما نراه الآن من عدم احترام لهيبة الدولة قوميًا وإقليميًا ودوليًا والتسيب الأمني والمظاهرات، ما هو إلَّا دليل على ضعف النظام

الحالي، وعدم قدرته على قيادة البلاد، وبغض النظر عن الأسباب يكون السؤال.. وماذا بعد؟

- هناك مَنْ ينادي بانتخاباتٍ رئاسية جديدة.

-هناك مَنْ يعرقل كل شيءٍ؛ ليظل الوضع على ما هو عليه.

- هناك مَنْ ينادي بتدخل الجيش.

أعتقد أنَّ انتخابات جديدة ليستْ الحل، طالما أنَّ الرئيس الحالي لم يدعُ إلى هذه الانتخابات، فلابد وأنْ يكون الرئيس موافقًا على ذلك ولسببين:

ـ الأول: أنَّ يحدث استقرار بعد الانتخابات الجديدة، ولا يشعر تيار ما أنَّ الديمقراطية والشرعية لم يعد لهما وجود، وتستمر مؤسسة رئاسة الجمهورية في لعبة الكراسي الموسيقية، والموسيقى هنا هي موسيقى العنف وهدم الاقتصاد وعدم الاستقرار، لسنواتٍ طويلة.

ـ الثاني: ألَّا نعطي فرصة مهما كانت الأسباب لدعم البلطجة السياسية لفئة خسرتْ الانتخابات، ولا تريد أنْ تعترف بها، وتريد أنْ تأتي لقيادة الدولة بنشر الفوضى، فمَنْ يفعل ذلك ليس له أخلاق ومبادئ سياسية، ولا يؤتمن على قيادة الدولة، ومصالح الشعب المصري.

مَنْ يعرقل كل شيءٍ حتى يظل الوضع على ما هو عليه، فهو واهم، وأمر في غاية الخطورة للأسباب الآتية:

- إذا كان هؤلاء من المعارضة بغرض أنْ يضعف الإخوان، وتقل شعبيتهم، فيستطيعوا بعد عامٍ أو أكثر أنْ ينقضوا على السلطة؛

بغض النظر عمَّا يحدث اقتصاديًا واجتماعيًا ودوليًا؛ فهذه سياسة "عليا وعلى أعدائي" وسوف يستلم هؤلاء المسئولية، والبلد راكعة بمعنى الكلمة، وهم في الحقيقة ينفذون بدون وعيٍ أو إدراكٍ سياسة خبيثة لإضعاف الدولة المصرية، والإنهاء عليها ولسنواتٍ طويلة، وبالطرق الناعمة. أعتقد أنَّ ذلك طريق مسدود ـ بالبلدي: حارة سد ـ لأنَّ الشعب المصري لن يقبل بذلك، ولن يكافئ مَنْ يشارك في هذه الجريمة السياسية.

- وإذا كان هؤلاء من الإخوان بغرض أنَّ التعطيل هو خير ما هو متاح حاليًا، فهذه سياسة الأرض المحروقة، وأيضًا لن يرضى بذلك الشعب المصري ولن يكافئ مَنْ يشارك بهذا الغباء السياسي، فليس رد الجميل هو إغراق الدولة بالديون وإضعافها سياسيًا واقتصاديًا والاشتراك بجريمة سياسية بدون وعيٍ أو إدراكٍ أيضًا، لهدم أركان الدولة المصرية، وأمنها القومي.

مَنْ ينادي بتدخل الجيش، معظمهم ينادون بذلك لكي يخلصهم من الإخوان، ثم ينقلبون على الجيش لتولي السلطة، وهذا قد قارب على الحدوث من قبل، لولا أنَّ نتائج الانتخابات قد جاءتْ مخالفة لآمال هؤلاء.

أعتقد أنَّ الجيش قد تعلَّم الدرس، ولن يكون أداة في يد مجموعة ضد أخرى إيمانًا بدور القوات المسلحة الأساسي، وهو الحفاظ على أمن البلاد والشرعية.. وإذا قرر الجيش التدخل، فسوف يتدخل في رأيي لأحد الأسباب الآتية:

ـ أنَّ الشرعية في خطر.

- أنَّ آليات الديمقراطية لم تحترم، وهذا سيدخل البلاد في دوامة عدم الاستقرار.

- أنَّ اقتصاد الدولة في انهيارٍ كامل.

- هناك عجز واضح بالسلطة في معالجة الأمور ـ بغض النظر عن الأسباب.

ـ أنَّ قدرة وكفاءة القوات المسلحة في خطر، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية.

- أنَّ الأوضاع السياسية ستؤدي مباشرةً إلى الإخلال بركائز الأمن القومي المصري.

إذا تدخل الجيش أعتقد أنَّ التدخل هذه المرة، سيكون بعد دراساتٍ وافية، وتصور واضح لشكل هذا التدخل، ولن تكون الفترة أقل من خمس سنوات، حتى يتم دعمه للاقتصاد المصري، والاستقرار السياسي، وعمل دستور جديد، والإعداد لتشريعاتٍ جديدة.

أعتقد أيضًا أنه لن يعتمد على "طبالين الزفة" من النظام السابق؛ وكما حدث من قبل؛ وسوف يكون محايدًا بين جميع التيارات السياسية المتواجدة على الساحة آملًا أنْ يكون التدخل هذه المرة مختلفًا، بأنْ يقود الجيش الثورة، كماناديتُ بذلك في يناير2012، ولا يدير البلاد فقط، لو حدث ذلك في حينه لكان مسار الثورة، والوضع السياسي والاقتصادي الآن مختلفًا كليًا!.

ـ هل هناك حلول أخرى؟

نعم، إنَّ مشكلة الدولة المصرية خلال العهد السابق، أنها كانت دولة بدون مؤسسات حقيقية، تعتمد اعتمادًا كليًا على المزاج الشخصي لرئيس الجمهورية، الاستثناء الوحيد كان للمؤسسة العسكرية، حتى البرلمان كان تابعًا بدون معارضة قوية، والأهم كانت الدولة بدون وزارة حقيقية للخارجية، لذلك ضعفتْ الدولة المصرية عربيًا وأفريقيا ودوليًا، وكانت العلاقات الدولية وكل ما يتبعها، يخضع مباشرةً وبدون دراساتٍ لأمر الرئيس ونظرته ومزاجه الشخصي.

الوضع الآن أصبح مختلفًا قليلًا، فالساحة السياسية أصبحتْ بألوانٍ مختلفة وتتساوى في القوة تقريبًا، لكنَّ ذلك معطل الآن طالما أنه لا يوجد برلمان، نتيجة للغباء السياسي للمعارضة، وتدخل الكثير من القوى الانتهازية التي تريد أنْ تكتسب وضع ومكانة ليستْ لها، علاوةً على أنَّ الدولة مازالتْ تدار بدون سياساتٍ واستراتيجياتٍ واضحة، وبدون وزارة حقيقية للخارجية.

ـ والحل:

أنْ يكون للدولة مؤسسات سيادية مستقلة (القوات المسلحة، الداخلية، المخابرات، مؤسسة العلاقات الخارجية) واضحة تعمل على تنفيذ سياساتٍ مرسومة ومدروسة من مفكري الأمة المصرية، بغض النظر عمَّن يحكم وله الغلبة برلمانيًا حاليًا أو مستقبلًا.

بمعنى أنْ نفكِّر في تأسيس المجلس الوطني المصري - كما ذكرت في إحدى المقالات - والذي يمكن أنْ يتفرع منه مجالس متخصصة للعلماء والمفكرين لرسم الاستراتيجيات لعرضها على المجلس الوطني، ثم على المجالس البرلمانية والحكم في النهاية، مع وضع كل ذلك في إطار من الآليات التنفيذية لمجلس الدفاع الوطني.

مجلس الدفاع الوطني يجب أنْ يكون مجلسًا قويًا، وحكمًا والمايسترو الحقيقي لمصر؛ بغض النظر عن خريطة القوى السياسية؛ على أنْ يرقص الجميع داخل الإطار، وأنغام يتم الاتفاق عليها بما فيها التيارات الإسلامية.

معنى ذلك أنَّ وجود التيارات الإسلامية بجانب التيارات الليبرالية والقومية مهم جدًا لمستقبل مصر السياسي، وإلَّا أصبحتْ مصر بلونٍ سياسيٍ واحد، وسيكون ذلك ضعفًا للدولة، وإعادة لديكتاتورية الأشخاص.

المشكلة، أنَّ هذه التيارات يجب أنْ تكون جميعها داخل إطار منظومة الأمن القومي المصري والديمقراطية، وألَّا يفعل كل تيارٍ ما يحلو له، الفيصل مصلحة البلاد العليا، هذا غائب إذ لا يوجد مَنْ يحدد مصلحة البلاد العليا؛ لذلك يجتهد هواة السياسة، والإعلاميون، وكل مَنْ "هب ودب" فأصبحتْ العشوائية عنوان للدولة المصرية.

هذا لا يعني ضرورة التوافق بين كل القوى لحكم مصر - هذا كلام فارغ - لا يوجد توافق بين تياراتٍ سياسية متضاربة، لكنَّ القصد

أنْ يتم اللَّعب إذا جاز التعبير طبقًا لقواعد يتم الاتفاق عليها، تحددها مصلحة البلاد، وداخل إطار ديمقراطي.. كيف يتم ذلك؟.

أعتقد أنَّ الدولة المصرية بها الكثير من المفكرين الشرفاء، ورجال المؤسسات الأمنية والقانون، والوقت قد حان لمناقشة كل الأمور، وقبل أنْ تنهار الدولة المصرية بأيدينا وبأيدي مَنْ ينتهز الفرصة خارجيًا، وملف المياه خير دليلٍ على ذلك.

الرئيس مرسي رجل وطني، وأستاذ جامعي محترم، وسيقدر في الوقت المناسب أنَّ مصلحة البلاد العليا تحتم على الجميع، أنْ يقدموا تنازلات حتى لو كانت مؤلمة. إنَّ شيمة الأقوياء هي الحكمة، وسيقدِّر له الجميع إذا لجأ إلى الشعب مباشرةً؛ ليأخذ القرار المناسب، أو القرار له - وكما قال - ليكن اللـه عزَّ وجلَّ في عونه، من أجل مصر، وفقراء مصر، ومصلحة مصر العليا.

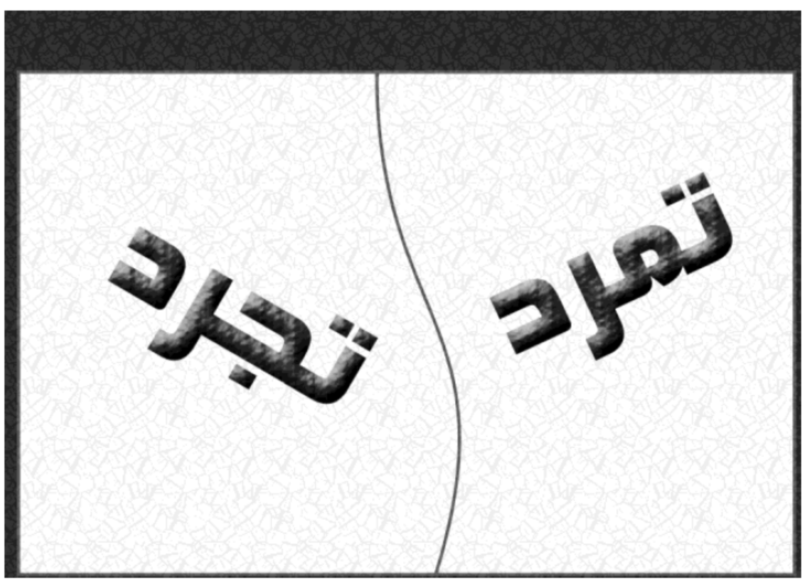
فخامة الرئيس مصر بين يديكَ.. فأي الطرق تفضِّل؟.

(22)

نصيحة قبل و بعد 3 يوليو

أعتقد أنَّ الرئيس مرسي عليه أنْ يدعو إلى استفتاءٍ فوري، ولا عيب في أنْ يلجأ الرئيس إلى الشعب؛ ليقرر ما إذا كان الرئيس يستمر فترة الرئاسة كاملة أم لا، وهذا هو المخرج الوحيد المعقول الباقي الآن، إذا لم يكن الوقت متأخرًا أصلاً لمثل هذه المقترحات والمبادرات.

(14 يونيو 2013)



• نصيحة قبل 30 يونيو

في الثامن عشر من أكتوبر الماضي، نشرتُ مقالًا بعنوان: الشعب هو مصدر السلطات، فأي دورٍ الديمقراطية المباشرة؟، ولو كنا قد أدركنا أهمية هذا المبدأ، ونص الدستور الجديد على آليات عديدة تنظم المشاركة الجماهيرية ـ كما اقترحتُ - ما كان وصل بنا الحال الآن من "تمرد وتجرد" ومن آليات الديمقراطية.

أعتقد أنَّ الرئيس مرسي عليه أنْ يدعو إلى استفتاءٍ فوري، ولا عيب في أنْ يلجأ الرئيس إلى الشعب؛ ليقرر ما إذا كان الرئيس يستمر فترة الرئاسة كاملة أم لا، وهذا هو المخرج الوحيد المعقول الباقي الآن، إذا لم يكن الوقت متأخرًا أصلًا لمثل هذه المقترحات والمبادرات.

لقد ناديتُ في كثيرٍ من المقالات بضرورة لجوء الرئيس إلى الشعب مباشرةً، والاستفتاء على العديد من الأمور، وإنْ كان ذلك مكلفًا ومجهدًا إلَّا أنه تعميم لحقِّ الشعب أنْ يحكم، ويفصل بين السلطات، وفي القضايا المهمة والمصيرية خاصةً في المرحلة الانتقالية.

سيدي الرئيس ادعِ اليوم إلى استفتاءٍ يوم 30يونيو؛ ليخرج الشعب المصري وبصورة متحضرة؛ ليقول رأيه للجميع - سلطة ومعارضة، وأمام كل العالم، وليكون الشعب المصري كما كان في 25ينايرمعلِّمًا ومثالًا يحتذى به.

اعلم سيدي أنَّ نتيجة المظاهرات في ذلك اليوم، هي خسارة للجميع سواء كانت النتيجة لتمرد أو تجرد، ولم تكن للتدرج الديمقراطي بالمرحلة الانتقالية وشرعيتها.

- **نصيحة بعد 3يوليو**

بدون أيَّة مقدماتٍ وتعليقٍ عمَّا حدث ويحدث، وللحفاظ على مقدرات الأمن القومي المصري، وهيبة الدولة المصرية إقليميًا وأفريقيا ودوليًا، وبمرجعية مكتسبات ثورة 25يناير أتقدم بالاقتراح التالي:

1ـ أنْ يتولى الجيش فورًا إدارة شئون البلاد بالكامل بدون أيَّة مواربة أو غطاءٍ مدني، إنَّ مكانة المؤسسة العسكرية أنْ تكون حكمًا ومرجعية وصمام أمن هذه الأمة.

2ـ أنْ يتم الدعوة لاستفتاءٍ عام للشعب المصري خلال خمسة عشر يومًا؛ ليستفتى على الآتي:

ـ هل توافق أنْ يكمل الرئيس مرسي فترة رئاسته على أنْ تتم الانتخابات البرلمانية خلال 6 أشهر، أم توافق على أنْ تقوم القوات المسلحة بإدارة شئون البلاد لفترة انتقالية، لوضع دستورٍ جديد، وإجراء انتخابات المجالس التشريعية، والانتخابات الرئاسية خلال فترة لا تزيد على 3 سنوات، أم توافق على أنْ يتولى رئيس المحكمة الدستورية رئاسة الجمهورية مؤقتًا لمدة لا تزيد على 3 أشهر، يتم خلالها انتخاب مجلس النواب على أنْ يقوم رئيس مجلس

النواب الجديد بإدارة شئون البلاد لحين وضع دستور جديد، وانتخاب رئيس للجمهورية؟

3ـ وقف كافة المظاهرات حتى إجراء الاستفتاء، والإفراج عن المعتقلين، والحفاظ على حرية الإعلام في إطار القانون، وميثاق الشرف الإعلامي.

4ـ تطوير التليفزيون المصري فورًا، ودعمه بوجوهٍ جديدة مهنية ومحايدة، وذات وعيٍ وثقافة، وبتكوين مجلس أمناء ممثلًا للخبراء والجمهور والمنظمات الشعبية؛ ليكون التليفزيون بعيدًا تمامًا عن الاستقطاب السياسي، هكذا يتم احترام الشعب المصري بكافة طوائفه، وآليات الديمقراطية التي اختارها هذا الشعب، وأنْ تتحمل القوات المسلحة مسئوليتها ودورها المحايد، ونحترم جميعًا مصر بتاريخها ومكانتها.

(23)

تمسكوا بالديمقراطية

للأسف، لم يعطَ أحد الفرصة لإعادة تشكيل الخريطة السياسية المصرية بعد 25يناير، ولم يكن لهذه التجربة الوقت اللازم لتنمو وتتبلور، ويتعلَّم الجميع أنَّ الديمقراطية لها ثمن، ولابد من تحمله، إذا أردنا مستقبلاً سياسيًا مختلفًا عمَّا سبق، مستقبل قائم على التعددية الفكرية والسياسية والاقتصادية والحزبية الحقيقية.

(18 يوليو 2013)

إنني متفق تمامًا مع الكثيرين أنَّ حكم الإخوان كان مشكلةً سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك لأسبابٍ كثيرة ـ لا مجال لمناقشتها بالتفصيل الآن ـ وحتى أكون واضحًا ما ينطبق على الإخوان ينطبق على كل تيارات الإسلام السياسي، حتى إذا كان بعضهم يحاول أنْ يظهر أنه مختلف.

متفق كذلك أنَّ مرسي كان غير قادر على حكم مصر ـ وقد أشرتُ إلى ذلك في كثيرٍ من المقالات السابقة ـ ولكني كنتُ ومازلتُ مؤمنًا بأنَّ احتواء التيارات الإسلامية، واندماجها في المنظومة السياسية المصرية مهم جدًا، حتى يتوفر جبهتان متوازيتان مختلفتان ككفتي

الميزان، تنظم الإطار العام الديمقراطي لنظام الحكم في مصر، وسيكون لـذلك فوائـد وإيجابيات كثيرة سواء داخليًا، أو لديناميكية السياسة الخارجية المصرية.

للأسف، لم يعطَ أحد الفرصة لإعادة تشكيل الخريطة السياسية المصرية بعد ثورة 25يناير، ولم يكن لهذه التجربة الوقت اللازم لتنمو وتتبلور، ويتعلَّم الجميع أنَّ الديمقراطية لها ثمن، ولابد من تحمله إذا أردنا مستقبلًا سياسيًا مختلفًا عمَّا سبق، مستقبل قائم على التعددية الفكرية والسياسية والاقتصادية والحزبية الحقيقية.

منذ اليوم الأول لتولي مرسي رئاسة الجمهورية، وبأغلبية إسلامية بمجلسي الشعب والشورى، والطرف الآخر المعارض للتيارات الإسلامية في حالة عدم اتزان وانفعالية شديدة.

معارضة رفضتْ الديمقراطية كخارطة طريق لمصر؛ لأنها ستؤدي إلى تواجد قوى الإسلام السياسي، وهو ما يتعارض مع مصالحها أو ما يرتضونه.

سواء كانت هذه المعارضة للتيارات الإسلامية نتيجة لتجارب سابقة لهم، أو لتأثير السنوات الطويلة لنظامٍ، وإعلامٍ معارض ومكافح للتيارات الإسلامية بوجهٍ عام، استمر لما يقرب من خمسين عامًا. أو معارضة من أجيالٍ شابة لديها خوف طبيعي من تيارات تبدو لهم متشددة، وغير مدركة طبيعة المجتمع وتركيبه، ومسئوليات حكم وُضِعَ بين أيديهم فجأة بدون أيَّة مقدمات.

عملتْ هذه الجبهة المعارضة بكل ما هو متاح لها، وبخلفيات الخوف والجهل والمصالح على إشاعة الفوضى، سواء بالعمل المنهجي، أو العشوائي لإسقاط حكم الإسلاميين، وساعد على ذلك قلة خبرة التيارات الإسلامية، وعدم وجود ظهير مساعد لهم من أجهزة الدولة المختلفة، نتيجة هذه المعارضة ونوعيتها، واستخدام بعض المجموعات لسلاح المظاهرات، والاعتصامات، وقطع الطرق والسكك الحديدية، والتهجم على مراكز الحكم بالمحافظات، وقصور الرئاسة، مع العنف الظاهر أحيانًا باستخدام المولوتوف، والأسلحة البيضاء والنارية، والأقنعة السوداء والبيضاء، علاوةً على الإعلام.

كان من الواضح أنَّ الفترة الانتقالية لنظامٍ ديمقراطي مستقر ستطول، وأنَّ الاقتصاد المصري سيتأثر، والطبقة الفقيرة ستدفع ثمنًا باهظًا نتيجة لعدم خبرة ومسئولية القوى المدنية، وتيارات الإسلام السياسي، بما لا يتناسب مع دولة في حجم ومكانة مصر.

كان الحل.. أنْ نجد داخل المجتمع المصري منظومة قادرة على حمل كفتي الميزان، والعمل على الخروج من المرحلة الانتقالية بأقل الخسائر السياسية والاقتصادية، وأنْ تكون العمود الفقري القوي، وإطار الاستقرار مع الحفاظ على مكتسبات ثورة 25يناير، ومتطلبات التحول الديمقراطي.

إنَّ القوات المسلحة، هذه المؤسسة العريقة المنظمة والمستقرة والبعيدة عن السياسة والفساد لسنواتٍ طويلة، وما لها من احترامٍ

لدى الشعب المصري، خاصةً بعد الدور الكبير الذي لعبته في إنجاح، ودعم ثورة 25يناير، كانت المؤسسة الوحيدة القادرة على القيام بهذا الدور.

كان الحل الوحيد أمام القوات المسلحة هو الانقلاب؛ لأنَّ الإخوان كانوا غير قادرين على المواءمة السياسية، خاصةً تحت الظروف الضاغطة التي يمرون بها، ولخبرتهم المحدودة، وحتى لا تكون مؤسسة الرئاسة عقبة في إيجاد حلولٍ وسطية، وفي إطارٍ مقبول من قوى الشعب المصري.

نعم، كان تدخل القوات المسلحة ضروريًا، لإعطاء فرصة لالتقاط الأنفاس لجميع القوى المدنية والإسلامية، ووقف النزيف المستمر للاقتصاد المصري، ومتطلبات الأمن القومي المصري.

ـ ولكنْ!

إنَّ القول بأنَّ 30 يونيو ثورة، أمر يليق فقط بالمعارضة، فهي تستطيع أنْ تتدعي ما يحقق مصالحها وأهدافها، العذر كذلك للقوات المسلحة؛ لأنها أرادتْ تجنب المصارحة بحدوث انقلابٍ، ربما لتقليل الضغوط الدولية، ولاعتباراتٍ أخرى كثيرة، لكنَّ الشعب المصري الواعي والمتحضر يعي دور القوات المسلحة وضرورة تدخلها، وكان سيعطيها الغطاء اللازم لمواجهة الضغوط الدولية، إذا طُلِبَ منه ذلك، وقد حدث ذلك أعقاب 25يناير.. فلماذا حدث ذلك الآن، وبهذه الطريقة ولمصلحة مَنْ؟.

إنَّ ما يحدث الآن على المستوى السياسي، أو ما يتم ضد التيارات الإسلامية، سيكون له عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، وعلى مدى سنواتٍ طويلة.. فلماذا؟.

إنَّ ما حدث يمكن تصحيحه بأنْ تقوم القوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، وبدون أي غطاءٍ مدني ـ كما شرحتُ بمقالٍ سابق - أو بإجراء استفتاءٍ شعبي خلال أسابيع؛ ليقول الشعب بطريقة ديمقراطية رأيه، ويحدد إطار المرحلة الانتقالية، ربما يرفض البعض خاصةً من المعارضة التي تحكم الآن.

وجود القوات المسلحة بصورة واضحة في المشهد السياسي، يجب أنْ لا يكون سببًا، أو يجب أنْ لا يمثِّل أي ضغطٍ على قواتنا المسلحة؛ لأنَّ مسئوليتها أنْ تحافظ على قيم وتاريخ هذه الأمة.

إنَّ احترامي وتقديري للقوات المسلحة معروف ومؤكد، ولا أحتاج لتأكيده من خلال هذا المقال، كما أنني متأكد من الأخلاقيات والتقاليد الراسخة لها، والتي تسمح باحترام كافة الآراء حتى لو كانت لا تنطبق مع وجهة نظرها الحالية، لذلك أتوجه لها مباشرةً بنداءٍ بأنْ تقوم فورًا باستفتاء الشعب بأكمله على خارطة طريقٍ، تسمح للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد بالإضافة إلى أيَّة احتمالاتٍ أخرى قد تراها مناسبة في هذا الشأن، هذا هو واجبها ومن واقع مكانتها.

إنَّ عدم إجراء استفتاء من قِبل مرسي، كانت غلطة كبيرة أدتْ إلى عزله.. فهل عدم إجراء استفتاء بعد إزاحة مرسي أمر مقبول ومنطقي؟.

(24)

الحضارة هي الأخـلاق

التبرير بأنَّ مَنْ كسب لعبة شد الحبل بين "التحرير" و"رابعة"، له الحق في أنْ يقلب كل شيء... ليس هكذا تعامل الشعوب، ولا هكذا نكتب سطورًا مقروءة في كتابٍ لا يضيع؛ اسمه التاريخ.

(22 يوليو 2013)

تلقيتُ مكالمة تليفونية من صديقٍ فاضل متسائلًا.. لماذا يوجد كل هذا التناقض في مقالاتي الأخيرة؟ فكيف أُنادي بالديمقراطية لعامٍ كامل، ثم أدعم ما أسميه انقلابًا عسكريًا!، ولماذا أقف أمام التيار السائد الآن من معظم كُتَّاب ومفكري وأدباء وصحفي مصر الذين يعتبرون 30يونيو ثورة.. أليس ذلك غباءً سياسيًا؟.

ربما يكون ذلك صحيحًا، وربما أنَّ مرجعيتنا لقياس الأمور مختلفـة، فـنحن نحتـاج إلى مرجعية لأفعالنا وقراراتنا وأفكارنا، وإلَّا أصبحتْ العشوائية والارتجالية عنوانًا لحياتنـا. إنَّ الـدول التـي تفكِّـر نُخبتهـا السياسـية؛ الحاكمـة منهـا أو المعارضـة؛ بهـذا المـنهج لأصبحت إحدى جمهوريات الموز التي ذكرهـا مـرارًا الحـاج البرادعـي قبـل الجلـوس

على كرسي الحكم بالتعيين بدلًا مـن الانتخابـات ووجـع الـدماغ مـع غلابـة وسـكان العشوائيات، والزيت والسكر، والتي ربما كانت في عهـده في حـال إجـراء انتخابـات "عصير فراولة" لزوم الوجاهة والرقي.

قد رأينا بعد ثـورة 25ينـاير أنَّ هنـاك مشـكلةً كبـيرة، يعـاني منهـا المجتمـع المصري والإعلام في تناول موضوعات تتعلق بمعاني الكلمات والمصطلحات بوجـهٍ عـام، هـذا صـحيح فـيما يتعلـق بـالثورات، والديمقراطيـة، والدسـاتير، والانتخابـات، وحقـوق السلطات، والإعلانـات الدسـتورية، وأخونـة الدولـة، وإسـلامية الإعـلام، واسـتقلالية الهيئات.. إلى آخره من أمورٍ شـغلتْ المجتمـع في الفـترة السـابقة. أصـبحتْ وسـائل الإعلام تعرض فقط اجتهادات "وفلحصة" وفتاوى، وصراخ كل مَنْ يسـتطيع الكتابـة والقراءة، حتى مذيعات برامج الأطفال والطبخ أصبحوا خـبراء في السياسـة، والفقـه الدستوري بالتليفزيون المصري تحت ما يسمى باستقلال الإعلام وحريتـه، وكأننـا في عالمٍ ليس له أي سوابق تاريخية، أو تقاليد وأعراف استقرتْ قوميًا وإقليميًا ودوليًا.

إنني أعتقد مثلًا أنَّ المشكلة الرئيسية لتيارات الإسلام السـياسي بوجـهٍ عـام، هـي عدم وجود مرجعية سياسية لها. لو اجتمعـتْ الأحـزاب ذات المرجعيـة الإسـلامية بعد الثورة، ووضعتْ لها موحدة ميثاق عمل سياسي، يتلاءم مـع طبيعـة المجتمـع المصري، وأمنه القـومي، وظـروف المرحلـة الحاليـة، بـدلًا مـن التطـاحن والظهـور

"الخايب" على الفضائيات بدون أي استعدادٍ ومرجعية، ما وصلتْ إلى وضعها الحالي، ومستقبلها الأكثر غموضًا.

نعم، كان الإعلام واستدراجهم إلى القنوات التليفزيونية، هو السم البطيء، والسلاح الخفي العلني الذي استخدم بذكاءٍ ومنهجية، لإبعاد الكتل الجماهيرية المتعاطفة مع هذه التيارات، وتحريك ودعم المظاهرات طوال عامٍ كامل لنشر الفوضى، لإضعاف قبضتهم على الدولة، وإشغالهم بتوافه الأمور. لو أنَّ ما يسمى بالمعارضة قد استفادتْ من سوابق، وتجارب دولية كجزءٍ أساسي لمرجعيتها، ما تصرفتْ بهذا الشكل، وأوصلتْ البلاد إلى هذه الحالة من الفوضى والاستقطاب والفتنة بدون أي إحساسٍ بمسئولية وطنية في تغيُّر الدولة بعد 25يناير، وتعميق الديمقراطية وتقاليدها في مجتمعٍ لم يعرفها في تاريخه الحديث.

النمسا هذا البلد الصغير أعطتْ مثلًا عظيمًا للعالم أجمع المعروف بمواقفه ضد الأجانب والأقليات إلى كراسي الحكم بالتعاون مع FPÖ في العصر الحديث، فعندما قفز حزب اليمين المتشدد حزب آخر، كانت صدمة ليستْ نمساوية فقط بل أوروبية أيضًا، وبالرغم أنَّ هذا الحزب اليميني بمرجعية سياسية غير مقبولة من الكثيرين بالنمسا. كان على رئيس الجمهورية أنْ يقبل الأمر الواقع، ويوافق على تنصيب، وحلف اليمين لهذه الحكومة بأعضائها من هذا الحزب احترامًا للديمقراطية ونتائجها، وحق وحرية الأحزاب بعد الانتخابات في تكوين حكومة ائتلاف بين أي من الأحزاب المعترف

بها، طالما خاضتْ الانتخابات، ووصلتْ إلى البرلمان. استطاع هذا الحـزب أنْ يحصـل فجأة على 26.9% في عام 1999م، أي ما يعادل ثلث عـدد النـاخبين، ونتيجـة لهـذه الانتخابات أصبح هذا الحزب بالحكومة من فبراير 2000م إلى فبراير2003م.

صمدتْ النمسا أمام الضغوط الدولية، وعقوباتٍ أوروبية من أجل الحفاظ على التقاليد الديمقراطية، وحتى يتم تغيير الواقع بالديمقراطية أيضًا... الضغط الدولي والاعتراض الشعبي منع أنْ يكون رئيس هذا الحزب "هيدر" الشهير حتى بالمنطقة العربية، والذي بفضله بلغ هذا الحزب الصغير هذه المكانة من تقلُّد أي منصبٍ بهذه الحكومة. الطريف أنه عندما تكوَّنتْ حكومة جديدة عام2003م بعد انتخاباتٍ جديدة، كانت وأعضاء من حزب "هيدر" ولكنْ بعد أنْ أعطى الشعب النمساوي درسًا للجميع، وحصل حزب ÖVP أيضًا مكونة من الحزب الآخر "هيدر" على 10% فقط في هذه الانتخابات.

انتظرتْ المعارضة النمساوية ستة أعوام، حتى قرَّر الشعب النمساوي التغيير، وفاز الحزب الاشتراكي بانتخابات أكتوبر2006م، وتكوَّنتْ حكومة خالية من عناصر تيار اليمين المتشدد. هذا هو الفرق بين التحضر والبلطجة السياسية، بين الديمقراطية والعشوائية، بين تصرفات معارضة متحضرة، ومعارضة تصرفاتها مبنية على المصالح الشخصية، وعلى ثقافة ديمقراطية الشوارع بغطاءٍ يسميه البعض أحيانًا ثورات.

أعتقد أنَّ معظم رموز المعارضة الحاكمة الآن بالتعيين تعلم ذلك؛ لأنَّ معظمهم عاش بالخارج سنواتٍ طويلة، ولكنْ يبدو أنهم لم يتعلموا فك خط مبادئ الديمقراطية، ما داموا بعيدين عن "الكراسي الدوارة".

حتى إذا استدعتْ الظروف التدخل بانقلابٍ لتصحيح المسار، وإنقاذ البلاد من فوضى تيارات بدون مرجعية سياسية، ومعارضة لا تؤمن بالديمقراطية، ويتم اختيار الحل المدني بتعيين رئيس مدني مؤقت، فهذا يجب أنْ يكون لمدة أقصاها شهرين فقط، كما هو متعارف عليه بالدساتير المصرية والدولية ولحين انتخابات جديدة، وإجراء استفتاء فوري احترامًا لمكاسب 25يناير، وبدون تغيير الوزراء والمحافظين والدستور.

يجب أنْ نتعامل هكذا حفاظًا على حضارة، وتاريخ، وأخلاقيات هذا البلد العريق، حتى بعد الانقلاب لابد وأنْ تكون هناك مرجعية في تصريف الأمور بما يحقق العدالة لكل المصريين، هكذا يجب أنْ تكون الأمور.

التبرير بأنَّ مَنْ كسب لعبة شد الحبل بين "التحرير" و"رابعة"، له الحق في أنْ يقلب كل شيء، هكذا لا تعامل الشعوب، وهكذا لا نكتب سطورًا مقروءة في كتابٍ لا يضيع.. اسمه التاريخ.

للأسف الكثير منا وشيوخ هذه المرحلة، لن يكونوا أحياءً لقراءة حكم التاريخ على هذه الحقبة من تاريخ مصر؛ لنعرف مَنْ كان

على صوابٍ، ومَنْ كان مخطئًا، ومَنْ كان يخلط كل الحروف والمعاني؛ لنبرر لأنفسنا كل شيءٍ، ونجمل أشياء كثيرة في حياتنا خاصةً بالآونة الأخيرة، بغض النظر على القيم والمبادئ، وحضارة ثمانية آلاف عام.

حضارة مصر التي يجب أنْ نحافظ عليها، والتي وقف العالم أمامها منحنيًا احترامًا وتقديرًا، وتحطمتْ على حدودها وأراضيها الغزوات، وسلاسل وقيود أي احتلال عبر تاريخها بوحدة شعبها، ووطنية كل أبنائها، وآخرها العبور العظيم عام 1973م الذي تم فقط بفضل جيشها ووحدة أبناء مصر وشعبها بجميع فئاته ومعتقداته؛ لذلك ليس من حق أحد أنْ يتكلَّم باسم الشعب بدون مرجعية، وهي استفتاء لإعطاء شرعية لما حدث، وليس لما سوف يحدث، وقبل إجراء انتخابات برلمانية أو رئاسية.

اللـه يرحم كُتَّابًا ومثقفين وأدباءً من نوعٍ آخر، كتب أحدهم يومًا:

وَإِنَّمَا الأُمَمُ الأَخْلاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ هُمُ ذَهَبَتْ أَخْلاقُهُمْ ذَهَبُوا

(25)

الحـــل

الشرفاء هم مَنْ يتعاملون مع مَنْ يختلفون معهم بشرفٍ، والوطنيون هم مَنْ يعلون مصلحة الوطن وأمنه القومي في إطارٍ من الديمقراطية والأعراف الدولية والقانون.. فكيف نقبل بغير ذلك ؟.

(31 يوليو 2013)

عندما قامتْ ثورة 25 يناير، كنا نأمل في أنَّ الوقت قد حان للتغيير، ولكنْ للأسف تضاربتْ مصالح بعض الأحزاب مع آليات الديمقراطية، فكانت الولادة المتعثرة، والمليئة بالمظاهرات والأطراف الخفية والمصابين والشهداء ـ رحمهم اللـه - منذ 25يناير وحتى الآن.

الطريق الوحيد لمصر لتحقيق السلام الاجتماعي، وأمنها القومي، واقتصاد متوازن، هو تدعيم الديمقراطية والاحتواء لجميع الأطياف هذا:

ـ إذا أردنا بناء دولة جديدة على أساس احترام المواطن والمساواة.

ـ إذا أردنا أنْ يكون الولاء، هو ولاء للدولة المصرية، وحضارتها، ومرجعيتها، وليس ولاء لنظامٍ وأفراد.

ـ إذا أردنا القضاء، أو الحد من الفساد.

ـ إذا أردنا أنْ تتعمق دولة المؤسسات والقانون واحترام الإنسان.

ـ إذا أردنا أنْ نبني مصر الحديثة بعد أنْ تخلفنا طويلًا.

ـ إذا أردنا أنْ نقضي على الوصاية.. وصاية النخبة أو غيرها.

الشرفاء يا سادة، هم مَنْ يتعاملون مع مَنْ يختلفون معهم بشرف، والوطنيون هم مَنْ يعلون مصلحة الوطن، وأمنها القومي في إطارٍ من الديمقراطية، والأعراف الدولية، والقانون.. فكيف نقبل بغير ذلك؟.

علينا أنْ نتكاتف جميعًا شعبًا وجيشًا، وقادة ومفكرين ومثقفين، ونتفق على ميثاق شرف للعمل السياسي، لا يسمح تحت أي ظرفٍ من الظروف:

ـ بأنْ يجعل مصر دولة عنصرية، تصلح فقط لنخبة دينية أو ليبرالية، ويكون لها حق الوصاية، وإقصاء مَنْ تريد على أساس ديني أو عِرقي.

ـ بأنْ تشتعل الفتنة، فتتحول ميادينها إلى ساحات قتال سواء فوق أو تحت الأرض.

ـ بأنْ تكون حدودها أسوار سجن كبير لكل مَنْ اختلف في الرأى أو العقيدة.

ـ بأنْ تتفكك الدولة بإشعال نار الانفصالية والاستقلالية.

ـ بأنْ يُهدم أو يتأثر أركان الأمن القومي المصري.

- **الحـل:**

- كما ناديتُ دائمًا أنْ يكون الحبل الذي يربط الجميع في مصر، هو حبل الديمقراطية وآلياتها. والديمقراطية التي أعنيها، هي المتعارف عليها دوليًا، وليس ديمقراطية "فلحصة" مجموعة من الجهلة، أو ديمقراطية الشوارع، أو ديمقراطية شد الحبل بين الميادين، أو ديمقراطية "ردح ونفاق الإعلام". لذلك الاستفتاء الشعبي لطبيعة حكم الفترة الانتقالية ضروري، وبعدة اختيارات يتم الاتفاق عليها بين جميع القوى والتيارات.

نعم، عليكم بالاستفتاء المخلِّص العادل والنزيه، وبدون أي تأثيرٍ ومزايدة؛ لنجد حلولًا توافقية وديمقراطية لكل المشاكل، ولمستقبل وأمن هذه الأمة.

ـ أنْ يتم فورًا الإفراج عن كافة المعتقلين، ومَنْ هـم تحـت الـتحفظ منـذ الأول مـن يوليو2013، وأنْ يتم حصر الأسماء والأعداد الحقيقية للقتلى والمصـابين منـذ يوليـو وحتى الآن، وأنْ تنشر فورًا، وأنْ يتم نشر الصور الحقيقية للمظاهرات والمصـادمات حتى نعرف الحقائق، ومـن جهـة مصريـة محترمـة بـدلًا مـن إذاعـاتٍ أجنبيـة، وأنْ

تقـوم الدولـة بعـلاج الحـالات الحرجـة، وبضـم أسـماء الشـهداء إلى قائمـة شـهداء 25يناير.

- إنَّ القوات المسلحة هي درع هذه الأمة، وصمام الأمان، ورمانة الميزان الحقيقي لها؛ لذلك يجب أنْ تكون محايدة، وعلى مسافة واحدة، والقاضي العادل بين جميع القوى السياسية، وجميع أطياف الشعب المصري. هذا هو الضمان الوحيد لفترة انتقالٍ لنظامٍ ديمقراطي بكل فوائده وسلبياته، والضامن لعدم ديكتاتورية نظام لا يحترم الديمقراطية التي أفرزته.

لا يجوز لأحد أنْ ينال من كرامة وهيبة هذه المؤسسة العسكرية الراقية، وأؤكد أنَّ لها احترامنا وتقديرينا.

إنني لذلك ـ وكما أشرتُ من قبل - أعتقد أنَّ الحل العملي السريع الآن أنْ تقوم القوات المسلحة منفردة بإدارة شئون البلاد لحين الاستقرار على خارطة طريق تجمع الشعب المصري بأكمله.

إنَّ تسليم المعارضة، وجبهة الإنقاذ كالبرادعي وشركاه مقاليد الحكم في مصر وبدون انتخابات، هو أساس الفتنة الحالية، وأمر لا يصح تحت أي مسمى.

أعتقد أنَّ الوقت قد حان للرجوع إلى معادلة المجلس العسكري، كما كان عقب 25يناير حتى تستقر الأمور، وإجراء استفتاء أو انتخابات.

- دور علماء مصر بالخارج لحل الأزمة السياسية:

أين أنتم يا علماء مصر بالخارج؟ أليس هذا هو الوقت لحكماء وشيوخ علماء مصر بالخارج للتواجد، ومحاولة إيجاد حل بما لديكم من حيادية وصراحة العلماء، والبعد عن الاستقطاب والفتنة والمصالح ودفوف النفاق؟

أنتم ـ كما أعلم ـ تؤمنون بأهمية استقرار ورقي وسلامة هذا الوطن الكريم، والشعب المصري يكن لكم كل الاحترام والتقدير. أعلم أيضًا أنَّ في إمكانكم العمل الجاد المخلص، والعلم والحنكة لديكم لدراسة إمكانية العبور بالفترة الانتقالية ولمّ الشمل، فأين أنتم؟ هل تنتظرون دعوة للقيام بالواجب القومي؟ علينا أنْ نتواجد ونمد أيدينا.

إنَّ مصر تمرُّ بأخطر مرحلة في تاريخها الحديث، وهذا يتطلب الوعي والتكاتف، ووطنية الجميع، والتصرف بقدرٍ من المسئولية، وبحدودٍ واسعة من التسامح والثقة لغزل نسيجٍ للسياسة المصرية بأبعادٍ وألوانٍ مختلفة، والتي برغم تباينها إلَّا أنها يجب أنْ تعمل جميعها في حبِّ هذا الوطن، وفي إطار ميثاق الشرف الوطني.

- أقول لتيارات الإسلام السياسي: عليكم بالاندماج في النسيج الوطني، طبقًا لخصائص خيوطه ومرجعياته، وإطار أمنه القومي. على التيارات الأخرى التي كانت تتشدق بأنها معزولة، والوطن لا يستطيع أحد قيادته بمفرده، أنْ يعلموا أنَّ الديمقراطية والصندوق،

سيكونان الحكم عاجلًا أم آجلًا، ولن يجدي الهروب والاستخفاء تحت مظاهرات، ومسميات ليس لها أي شرعية.

هل فهمتم جميعًا ما أعني أم مازلنا في غيبوبة؟

- انزعوا جذور النفاق والفتنة من تراب مصر من أجل مصر وأمنها الآن ومستقبلًا. طريق العنف مرفوض من الجميع، دولة وأحزاب وجماعات، وستحاسب الجماهير المصرية مَنْ فعل ذلك يومًا ـ وكما فعلتَ دائمًا - ولو بعد حين. أنْ يتم فض جميع الاعتصامات طواعيةً بعد صلاة العيد مباشرةً، حتى يتم إعطاء فرصة للمصالحة الوطنية الحقيقية وتدخل العقلاء، والميادين موجودة لهؤلاء الذين لم يجدوا حلًا للعودة لها، طالما لم يكن هناك حلًا عادلًا ومخلصًا، يرضي جميع قوى الشعب المصري، أو إجراء استفتاء شعبي.

نعم، أتمنى أنْ يذهب الجميع لصلاة العيد جيشًا وشعبًا ودولةً إلى رابعة العدوية، ويصلوا جميعًا صلاة العيد كأفراد بدون رسميات وحواجز ونتسامح، وعفى الله عمَّا سلف. نعم، المشاكل تُحل والفتنة تُقتل، عندما نجد في أنفسنا الشجاعة والمقدرة على تخطي الحواجز من أجل الخير والتسامي، وأنْ يمد الجميع يده للآخر عقب الصلاة بالسلام والاحتضان، ونترحم على شهداء الثورة جميعًا، وأنْ نذهب إلى بيوتنا، وكلنا أمل أنَّ عقب الأعياد، سنجلس لنجد حلًا من أجل مصر ومستقبل أطفالها.

ربما يكون ذلك تمنيات بحرارة 41 درجة ـ كما هي الآن بفيينا ـ ولكني أثق في أخلاقيات، وحضارة هذا الشعب الذي سينزل للصلاة والتسامح والتآخي، ويفترش الأرض راكعًا من رابعة إلى التحرير وحتى النهضة داعيًا الـلـه ـ سبحانه وتعالى ـ أنْ يقضي على هذه الفتنة ويجمع الأمة على الخير.

نعم، أتمنى أنْ ينزل الشعب المصري للصلاة والتآخي، وليس للتظاهر والتناحر، ويرى العالم تحضر هذا الشعب، الذي يستطيع تخطي أي صعابٍ بالإيمان والمحبة والإخلاص لهذا الوطن.

صدقوني لو فعلتم، لسوف يرتعد مَنْ يريد بهذا البلد شرًا، وسينحني لكم العالم احترامًا وتقديرًا.

(26)

المعركة الأخيرة

التوافق أصبح ضروريًا، وبدون أي شروط وحواجز وتصرفات أطفال من أيَّة قياداتٍ، حتى إذا كان ثمن ذلك استبعاد كل القيادات خاصةً من الإخوان والإنقاذ ومَنْ ساهم في إفساد الحياة السياسية والإعلامية خلال الفترة السابقة، وأنْ يقدِّم كل طرفٍ تنازلات حقيقية، إذا كان هذا هو المفتاح الوحيد الباقي لإنقاذ مصر.

(12 أغسطس 2013)

بكل صراحة إذا فشلتْ كل المحاولات الأوروبية والأمريكية والأفريقية والعربية بل والمبادرات المصرية، كما أعلنتْ الحكومة المعينة، والرئاسة المؤقتة المصونة، والتي ترفض أيضًا أي استفتاءٍ أو انتخاباتٍ عاجلة، فلا ننتظر أنَّ مزيدًا من المقالات والآراء والأفكار قد تغيِّر من الواقع شيئًا. كل من الجانبين لا يريد أنْ يستمع، أو يقرأ إلَّا ما يريد أنْ يستمع إليه، حتى وصلنا إلى نقطة النهاية، لم يعد لدينا إلَّا أنْ ننتظر المشهد الأخير (المعركة الأخيرة) من الفصل الثاني لمسرحية الصراع السياسي المصري بعد ثورة 25يناير.

نعم، علينا الانتظار ليس فقط لأننا نريد أنْ نعرف نتيجة هذه المرحلة، لكنَّ الأهم أنْ ترى الجبهات المتصارعة هذه النتيجة، وتستطيع تقييم مواقفها من جديد، ومن واقع مجريات الأحداث والتي لا يتحكم فيها، وبشكلٍ كامل أي من قيادات هذه الجبهات.

للأسف لقد وصلنا إلى هذه المرحلة، وأنْ نعرِّض الأمة لهذه التجارب، بغض النظر عن ثمنها وتأثيرها على الاستقرار والاقتصاد وتقدُّم البلاد، إذا كان هذا مايريدون، فعليهم مواصلة مخططاتهم، والتوقف عن الكلمات، والتصريحات التي لا معنى لها الآن.

لقد أخطأتْ التيارات الإسلامية التي وصلتْ للحكم، ولم تلتفت للنقد البنَّاء، فتعرضتْ إلى ما تتعرض له الآن. إذا كان الليبراليون الذين يتصدرون المشهد الآن، يريدون الحكم ونفس الطريق، فلا مانع أنْ تمرَّ البلاد بهذه المرحلة لعامٍ أو عامين حتى يتعلموا أيضًا، لكنْ يجب أنْ يعلم الجميع أنَّ القضية لم تصبح قضية بضعة مئات من قيادات الإخوان، وبعض تيارات الإسلام السياسي الأخرى التي يجب إقصاؤها عن الحياة السياسية طواعيةً أو قهرًا، وقبل الدعوة لانتخاباتٍ برلمانية جديدة لتكوين مجلس شعب، يستطيع البعض من المعارضة أنْ يلعب فيه دورًا بدون تدخل غوغائية الفقراء، وأهل الزيت والسكر.

القضية ربما أخطر من ذلك؛ لأنها أصبحتْ مستقبل جيل كامل، يتعدى الملايين من شبابٍ عمره أقل من الثلاثين، ينتمون للتيارات

الإسلامية أو يتعاطفون معها، هذا الجيل الذي عبَّر عنه أحدهم لي متسائلًا:

- ما هذا الذي يحدث.. ولماذا؟

نظر الرجل لي قائلًا:

ـ أنتَ تدعم الانقلاب، وبغض النظر عن بعض التحفظات التي سردتها بمقالاتكَ السابقة، فهل تستطيع أنْ تجيب عن بعض الأسئلة حتى أستريح، ويستريح معي الملايين الذين في الشوارع منذ 3يوليو؟.

مَنْ يريد أنْ يمنع التيارات الإسلامية؛ لتصبح جزءًا من عملية التحول الديمقراطي؟ ولماذا.. وماهي الأسباب الحقيقية وراء ذلك؟ مَنْ يستطيع في مصر أنْ يشرح لنا ذلك، وبدون استخدام كلمات غامضة، أو يختفي وراء كلماتٍ أكثر غموضًا كدواعي الأمن القومي؟

مَنْ يريد أنْ يدفع مصر إلى فترة أخرى من تاريخها المليء بالصراع مع تياراتٍ إسلامية وصلتْ للحكم فعلًا بانتخاباتٍ حقيقية؟

مَنْ يريد أنْ يمهد الطريق مرة أخرى لدولة أمنية وقيود وطوارئ، ويهدم كل مكتسبات 25يناير؟

مَنْ يريد أنْ تصبح مصر بالضعف السياسي والاقتصادي؛ لتصبح إلعوبة في أيدي دولٍ صغيرة بالمنطقة العربية؟

مَنْ يريد أنْ يختصر الآن مفهوم الأمن والسيادة في نسف اعتصام بأحد ميادين مصر من مصريين يشعرون بالقهر والظلم؟

مَنْ يريد أنْ يمنع المظاهرات بأيَّة وسيلة حتى لا يظهر صوت معارض من الإسلاميين بعد أنْ أُغلقتْ أغلب الصحف والفضائيات لهم؟

مَنْ يريد أنْ يجرب في مصر تأثير أخطر أسلحة القرن الحادي والعشرين، والتي لا تعتمد على الطاقة النووية، بل على استغلال طاقات الحقد والجهل والطبقية، والنزاعات العِرقية والدينية، والمصالح وإعلام فاسد، وهي أشد فتكًا ودمارًا؟ هل مصر تتعرض لأكبر حرب لتنفجر من الداخل والجميع للأسف الشديد - الجميع ربما بدون قصدٍ أو وعيٍ أصبح من ضحاياها؟

إنها ليستْ نظرية المؤامرة، لكنها مخاوف قائمة على أنَّ الاختطاف والتغييب العقلي الذي يتحدثون عنه لم يكن فقط لمعتصمي رابعة .

بكل صراحة، ليس لدى إجابة على معظم هذه الأسئلة، خاصةً أنَّ الإعلام شوه الكثير من الحقائق، ولا يوجد لدينا الآن في العموم إعلامًا محترمًا يحظى بثقة الجميع، ويمكن الاعتماد عليه كإعلامٍ مستقل محايد يمدنا بالحقائق. لكنْ كان من الأجدى أنْ يكون هناك سياسة ناضجة بالقول والفعل لحل المشكلة السياسية مع الحفاظ على الحد الأدنى من المرجعيات الإنسانية والوطنية للحفاظ على وحدة كل فئات الشعب المصري.

للأسف اعتمدنا، كما كنا نعتمد خلال الأربعين عامًا السابقة على مستشارين، وإعلامٍ من الجهلة وأهل النفاق والمصالح، الذين لا يملكون أيَّة رؤية استراتيجية؛ لنصل إلى هذه اللحظة الفارقة في تاريخ مصر المعاصر، وبعد أنْ أوصلونا من قبل إلى الفقر والتخلف. الوقت قد حان لنفيق جميعًا من هذه الغيبوبة وقبل فوات الأوان، وأنْ نفكِّر جديًا في إجراء استفتاءٍ عاجل؛ لأنَّ مَنْ يرفض الاستفتاء الآن هو الأضعف سياسيًا وأخلاقيا.

باختصارٍ شديد ما يحدث في رابعة، وما يحدث من هذه الحكومة الحالية، وإعلامها غير مقبول، وحتى أضع النقاط فوق كل الحروف، وبدون رأيي الشخصي عن مدى ملائمة التيارات الإسلامية، أو غيرها للعمل السياسي، لابد من التلاحم والتوافق فورًا بين جميع التيارات والأحزاب لجسامة الأخطار الداخلية، والخارجية التي تتعرض لها مصر.

هذا التوافق أصبح ضروريًا، وبدون أي شروط وحواجز وتصرفات أطفال من أي قيادات، حتى إذا كان ثمن ذلك استبعاد كل القيادات خاصةً من الإخوان والإنقاذ، ومَنْ ساهم في إفساد الحياة السياسية والإعلامية خلال الفترة السابقة، وأنْ يقدم كل طرفٍ تنازلات حقيقية، إذا كان هذا هو المفتاح الوحيد الباقي لإنقاذ مصر.

(27)

أصـل المـوضـوع

بعد أحداث رابعة، يبدو أنَّ عجلة الفرم قد دارتْ، ولا يستطيع أحد وقفها بسهولة، وأعتقد أنها لن تتوقف إلَّا بعد تحقيق أهدافها بالوصول إلى خط النهاية ، أو وقف حركتها بثورة حقيقية ضخمة، وليستْ على شاكلة 25 أو 30، أو أي يومٍ آخر منذ 23، وسيكون الثمن باهظًا، أو بحدوث شيءٍ مفاجئ غير متوقع.

(13 سبتمبر 2013)

حضر صديقي "مصري" لزيارتي بالمعهد الذي أعمل به، وأخذنا نتبادل أخبار الجالية ـ كالعادة - وفجأة صمت مصري طويلًا، ثم صاح قائلًا:

ـ ممكن تفهمني.. ما هو هدف وأسباب كل ما حدث في مصر منذ 30يونيو، والتي أدَّتْ - كما تشير بعض التقارير الصحفية - إلى أعدادٍ كبيرة من القتلى والمصابين والمعتقلين، علاوةً على هدم ما تبقى من أعمدة الاقتصاد المصري؟.

عرفتُ أنَّ الرجل يحتاج إلى "الفضفضة" ويوم العمل ـ كما يقول بعض الظرفاء في مثل هذه الظروف - "راح في داهية" وحتى لا

نسبب إزعاجًا للزملاء حولي، ونحن مشهورون بالحنجرة ذات الترددات العالية أثناء المناقشات، دعوتُ مصري للانصراف معي إلى مكانٍ هادئ، نستطيع أنْ نكمل حوارنا بعيدًا عن المكتب وظروف العمل.

كانت نيتي طبعًا أنْ أسافر به بالسيارة خارج فيينا لعدة ساعات، حتى يتسنى له أنْ يصيح كما يريد وبأي حنجرة، فالسيارة مكان مناسب لتفريغ مثل هذه الطاقة، وبدون لفت الأنظار، ومشاكل مع خلق اللـه النمساويين، الذين يعتبرون الصوت العالي كارثة إنسانية، تحتاج لتدخل بوليسي أو طبي. ولأنَّ السيارة مجهزة بروائع أم كلثوم وعبدالوهاب وماجدة الرومي - لزوم الغُربة والحنين - والبُعد عن كل أنواع العكننة، تعمَّدتُ أنْ أخطف الرجل لعالم "الروقان" وصفاء الروح، وبدون تفكير لم أجد إلَّا أم كلثوم، وهي تبدع قائلةً: "أروح لمين - وأقول يا مين ينصفني منك - ما هو انت فرحي وانت جرحي - أروح لمين".

بعد أنْ هدأ الرجل سألته:

- ماذا تعتقد.. هل الهدف من كل ذلك إبعاد مرسي عن كرسي الحكم فقط، والدعوة لانتخاباتٍ رئاسية جديدة، أم كان الهدف تقليم أظافر الإخوان وإبعادهم عن الساحة السياسية قليلًا؟

فقال مصري وبهدوءٍ غريب:

ـ يا رجل حرام عليك بعد كل ما حدث في رابعة والنهضة، وما بعد ذلك من طوارئ ومنع للمظاهرات والاعتصامات، قل يا سيدي..

الهدف هو حرق جذور تيارات الإسلام السياسي بالكامل، بل والأرض وما عليها - هذا هو التعبير الأدق.

استطرد مصري قائلًا وبدون توقف:

ـ أعتقد أنَّ الحقيقة ترجع إلى بداية يوليو من العام الماضي بعد اعتماد مرسي رئيسًا، لم يفهم الإخوان أنَّ هناك إشارات واضحة من قوى ونفوذ بالدولة المصرية، عرفتْ مدى حجم الإخوان والسلفيين، وأنهم أصبحوا فعلًا كالسرطان ينتشر في الجسد السياسي المصري، ويجب مقاومته بكل الطرق.

الكارثة كانت غباء الإخوان عندما لم تلتفت إلى أنَّ عقلية، وبناء الدولة المصرية من أجهزة، وبعض القوى السياسية، ومعظم الطبقات الغنية والمثقفة التي لم تتوافق يومًا مع آليات الديمقراطية، وولدتْ وتربتْ في كنف الرجل الأوحد، والسيطرة الأمنية، وجدتْ أمامها فجأة نظامًا غريبًا عن جسد السياسة المصرية لن يحقق مصالحها. الإخوان لم يفهموا أنَّ بعض هذه الأجهزة، قد نشأتْ واستمدتْ أهميتها خلال خمسين عامًا على محاربة وعزل التيارات الإسلامية، أو أي نوعٍ من المعارضة، وأنها لن تنحني لهم حتى لو كان ذلك باسم الديمقراطية والشرعية، وتحت أي عنوانٍ ثوري أو إسلامي أو حتى ليبرالي.

صمت مصري لحظة ثم صاح:

ـ يا رجل الجماعة لم تستوعب مدلولات كل أحداث العام الماضي، ومنذ الإعلان الدستوري "المكبل" وما تبعه من اعتماد فوز

مرسي، وحلف اليمين الدرامي بالدستورية، ثم إلى أنْ وصلنا للمولوتوف، ونشر الفوضى، والاعتداء على قصور الرئاسة، وحرق مقرات الإخوان. ومع كل ذلك سلك الإخوان مسلكًا عدائيًا ضد كل القوى السياسية، ومعظم مؤسسات الدولة، ولم تحاول الجماعة أو مؤسسة الرئاسة احتواء هذه القوى، الغريب أنَّ الإخوان كانوا أيضًا في عداء مع بقية التيارات الإسلامية. علاوةً على ذلك ضعف وتردد مرسي كرئيسٍ للجمهورية، مما أعطى الفرصة لاتحاد كل قوى المعارضة والرفض، بل وحزب "الكنبة" إلى انتهاك مكانة مؤسسة الرئاسة، وأعطى لهم مبررًا للانقضاض، والقضاء على هذا الورم الذي سبب لهم صداعًا لعامٍ كامل.

قلتُ لمصري:

ـ ولكنْ كان من حسن حظ الإخوان في يوليو2012 وجود المشير طنطاوي الرجل المحترم ذو الرؤية، وكما لم يفهم الشعب المصري عقلية السادات، وما فعله باتفاقية كامب ديفيد حينها، لن يفهم الإخوان قيمة المشير طنطاوي إلَّا بعد حين.

الديمقراطية ليستْ فقط قوانين وقواعد تنظِّم تكوين السلطات وتداولها، ولكنْ قبل كل ذلك هي ثقافة لابد وأنْ تنمو مع الشخص، فتصبح جزءًا من تفكيره ومعتقداته، وتولِّد لديه احترامها، والقدرة على الحفاظ عليها، وحمايتها في إطارٍ من الحضارة وثوابت المجتمع.

عندما تنقلب الموازين كما حدث في 25 يناير، ويتعلق المجتمع بآليات الديمقراطية فجأة، وفي غياب هذه الثقافة والأخلاقيات السياسية، تتطلب هذه المرحلة رجالًا في قامة وقوة طنطاوي، حتى لو اختلفنا معه أحيانًا، وسمح طنطاوي بانتقال السلطة، بل سمح الرجل المخضرم بعزله وبطريقة وقحة من مرسي، وهو الذي كان السبب الرئيسي لإنجاح ثورة 25 يناير.

بعد طنطاوي لم يعد للإخوان سند قوي يمكن أن يتقبل، ويحمي تجربة ديمقراطية هم على رأسها، عقب تولي مرسي الرئاسة مباشرةً سألني أحد الرجال المحترمين: كم من الوقت أعطى لحكم الإخوان؟.. أجبتُ وبسرعة وحزم: عامين على الأكثر.

ابتسم الرجل في صمت ولم يعقب، أدركتُ أنَّ فترة العامين كالدهر لقطاعٍ عريض ومؤثر في المجتمع، لذلك نشرتُ بمنتصف يوليو 2012 محاولًا أنْ يفهم الإخوان طبيعة المرحلة، وخطورة الموقف، وأنَّ سر نجاح الإخوان في يد المشير طنطاوي، الذي يجب أنْ يكون نائبًا أول لمرسي حتى تستقيم الأمور، ويتم طمأنة الأجهزة العسكرية والأمنية وبقية أركان الدولة.

للأسف بدلًا من ذلك عزل مرسي المشير وعنان، وحكم بذلك على فترة حكم الإخوان بالإعدام قبل أنْ تبدأ، وأصبحتْ القضية فقط متى يتم تنفيذ الحكم.

سألني مصري:

ـ ولكني لم أفهم.. لماذا لم تبذل كل القوى السياسية والاجتماعية مجهودًا كافيًا لاحتواء هذه التيارات الإسلامية داخل الخريطة السياسية المصرية خاصةً بعد 25يناير ومكتسباتها؟.

ارتفع صوت أم كلثوم " لسه فاكر قلبي يديلك أمان، ولا فاكر كلمة ح تعيد اللي كان، ولا نظرة توصل الشوق والحنان.. لسه فاكر.. كان زمان"

وصمتنا نستمع ولو قليلًا، ونفكِّر في مدلولات كلمات رائعة، نسيها البعض مع الانفتاح الاقتصادي.

واصل مصري حديثه:

- نعم "الست" عندها حق، ولأنَّ الإخوان لا يسمعون أم كلثوم، فلم يعرفوا أنَّ وجودهم بالسلطة وتقبلهم، كان يحتاج أكثر من نتائج انتخابات، أو كلام معسول ونيات حسنة.

أعتقد أنَّ الجميع قد أخطأ وليس الإخوان فقط، ومنذ بداية الانتخابات الرئاسية عندما تقدَّم عدد كبير من المرشحين ذوي خلفية عسكرية وأمنية وقومية لمنصب الرئاسة، مما تسبب في تشتيت الأصوات، وفتح الطريق أمام مرسي، ثم "لطم الجميع - كما يعبِّر العامة" لهذه النتيجة.

أخطأ هؤلاء مرة ثانية عندما أعلنوا الحرب بعد هذه الانتخابات مباشرةً، وقبل أنْ يلتقطوا الأنفاس وبدون تفكير، أو تحكيم للعقل والقلب والضمير.

أخطأ هؤلاء للمرة الثالثة عندما سمحوا لأنفسهم بفرض الوصاية وإراقة الدماء، والانزلاق في نفقٍ ذي اتجاهٍ واحد مظلم لا يعرف أحد نهايته، ولم يعطِ أحد منهم للتجربة الديمقراطية فرصة، ومحاولة أنْ يتقابل الجميع بالمنتصف.

أكبر الأخطاء من وجهة نظري، كانت من مفكري وعلماء الأمة الذين لم يلعبوا دورًا وسطيًا محايدًا لتكوين طبقة عازلة لإنجاح ثورة 25يناير، ويضعوا ميثاق شرف لفترة سياسية انتقالية على أساس علمي آخذين في الاعتبار أمراض المجتمع الحقيقية، وآثار الماضي ومتطلبات المستقبل.

للأسف انزلق معظم أفراد هذه الطبقة في النفاق لهذا الطرف أو ذاك، وازدهر عمل الفضائيات "بجعلصة" وجهل، وأحيانًا "قلة أدب" الكثيرين منهم، وهم يحملون ألقابًا علمية واجتماعية.

نعم، مرض تفشى وتمكن من الجسد المصري، بخلاف سرطان التيارات الإسلامية اسمه "نفاق معظم التيارات غير الإسلامية" ولم يكن هناك صبر عند أي من هذه التيارات والقوى، أو قدر من السماحة وأخلاق التوافق والتآخي، هذه هي الحقيقة المرة التي يدفع ثمنها الآن أرواح ومستقبل شباب هذه الأمة، وفقراء هذا الشعب الذي يطحن في مفرمة القضاء على التيارات الإسلامية، وانهيار الاقتصاد المصري ولسنواتٍ طويلة.

صمت مصري قليلًا، ثم قال:

ـ رحمة اللـه على السادات الذي قال إنَّ 73 آخر الحروب، ألم يقصد بذلك أيضًا الحروب بين المصريين؟

سواء كانت تلك الأخطاء مقصودة، أم أنَّ الأحداث وعدم الخبرة والعشوائية، هي التي فرضتْ ذلك، فبعد أحداث رابعة، يبدو أنَّ عجلة الفرم قد دارتْ، ولا يستطيع أحد وقفها بسهولة، وأعتقد أنها لن تتوقف إلَّا بعد تحقيق أهدافها بالوصول إلى خط النهاية، أو وقف حركتها بثورة حقيقية ضخمة، وليستْ على شاكلة 25 أو 30، أو أي يومٍ آخر منذ 23، وسيكون الثمن باهظًا، أو بحدوث شيءٍ مفاجئ غير متوقع.

إنني شخصيًا كنتُ ومازلتُ ضد طريقة العجلة وحجمها ونوعيتها، ولكنني كنتُ متأكدًا أنها ستدور، وللأسف لم يدرك مرسي ومستشاروه ذلك؛ ليوفروا علينا جميعًا ثمن دورانها، أو كارثة محاولة إيقافها. للأسف فشلتْ أيضًا كل المبادرات ومحاولات الوساطة والضغوط المحلية والدولية؛ لأنهم لم يفهموا مرجعية الأحداث، وخريطة تضاريس المجتمع المصري، وسيظل الوضع هكذا، ولن يجرؤ أحد محاولة إيقافها أو تغيير اتجاهها، اسأل البرادعي، إذا كان "بجلالة قدرة" يستطيع الكلام.

نعم، الموضوع لم يكن أخطاء مرسي، أو ضعف حكومته، والإعـلان الدستوري الذي أصدره، أو حتى 30 يونيو، والرغبة بعمل استفتاء، أو إرهـــاب وخيانـــة إلى آخـــره مـــن مصـــطلحات ظهـــرتْ

بوضوح بالقاموس السياسي المصري الآن. يا سيدي ومع كل ذلك.. هل الاختلاف السياسي والعقائدي، أو حتى "غسيل المخ" يمكن أنْ يبرر ما حدث، وكل هذه الأعداد من الشهداء والمصابين؟ أين ضمير بلدنا يا دكتور؟ كيف وصلنا إلى هذا الحد.. كيف؟.

أعتقد أخي مصري أنَّ أصل الموضوع، هو مجموعة من الأمراض الاجتماعية والنفسية تمكنتْ من العقل والجسد المصري بكل فئاته، ولم ينتبه لها أحد، وارتفعتْ درجة حرارة الجسد فجأة، ودخلتْ مصر في "حُمى" لفوز مرسي برئاسة الجمهورية وأفرزتْ إضغاثات تحوَّل بعضها لمسلسل درامي، بدأتْ أولى حلقاته مع حلف اليمين بالدستورية، واستمر بحلقاته اليومية لعامٍ كامل.

لكي نفهم ما حدث وما سوف يحدث، ونتلمس سيناريو لعلاجٍ واقعي لمشكلة السياسة المصرية، علينا محاولة الإجابة على العديد من علامات الاستفهام، بالرغم من التعتيم الإعلامي، وندرة المعلومات الموثقة، لكنَّ هذا يحتاج لرحلة حوار أخرى.

وعدنا إلى فيينا، وأم كلثوم تصرخ:

"ياما حليت لك آهات قلبي.. وهيّ من قساوتك انت... والأيام عليّ".

مراجع

مراجع استخدمتْ في أكثر من موقع بالكتاب طبقًا لموضوع المقال:

1. مقالات الكاتب بجريدة الجمهورية أون لاين.

2. تقارير ودراسات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ـ مجلس الوزراء ـ مصر.

3. مطبوعات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ مصر.

4. مطبوعات هيئة الإحصاء النمساوية.

5. مطبوعات وزارة الكهرباء المصرية.

6. مطبوعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا.

7. مطبوعات وزارة التربية والتعليم.

المؤلف في سطور

- وُلِد بروفيسور صالح شمس الدين إسماعيل بالقاهرة عام 1952.
- درس علوم الكيمياء وتخرج عام 1974من كلية العلوم بجامعة أسيوط.
- يعمل حاليًا كأستاذ للكيمياء النووية بمعهد الطاقة الذرية - جامعة التكنولوجيا بفيينا، بعد رحلة علمية امتدت 40 عامًا والتدرج بالعديد من المناصب بالجامعات المصرية والنمساوية.
- تخصص في بناء الأجهزة الدقيقة والمستخدمة بالمفاعلات النووية البحثية، وأشرف على العديد من المشروعات الدولية لتطوير الأجهزة النووية وتركيبها في عددٍ من المفاعلات النووية بالعالم بالتعاون مع الوكالة الذرية الدولية بفيينا.
- يهتم بروفيسور إسماعيل حاليًا بتبسيط العلوم وخاصةً النووية، ويرأس المركز المصري بالنمسا ضمن أنشطته وتفاعله العلمي والاجتماعي مع الجامعات وهيئات التعليم والجاليات المصرية بالخارج. وهو عضو بالمجلس الاستشاري لعلماء مصر بالخارج بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
- كاتب ومفكر له العديد من المقالات الصحفية المنشورة بالصحف المصرية وبالخارج، وكذلك الحوارات الصحفية وتغطي الكثير من الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية.
- البريد الإلكتروني: s.ismail@gmx.at

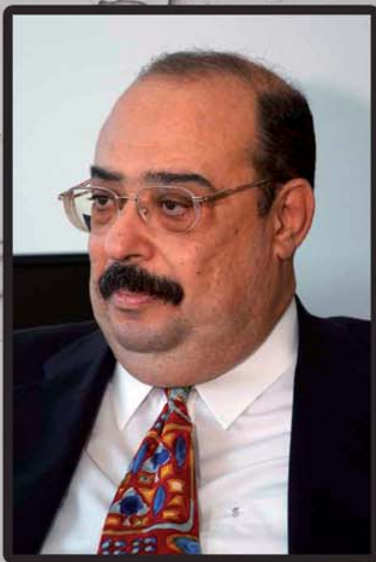
شمس
للنشر والإعلام

(+2) 02 27270004 / (+2) 01288890065

www.shams-group.net

هذا الكتاب يعبِّر عن وجهة نظر أحد علماء مصر بالخارج عن مجريات الأمور والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد 25 يناير، وخاصة بعد وصول الإخوان المسلمين لحكم مصر

ويشير الكتاب إلى أن الديمقراطية ثقافة، وترسيخ هذه الثقافة فى مجتمع به نسبه أُمية عالية وانحصار المصادر الثقافية فى العموم على الفضائيات وبعض الصُحف ؛حتى عند النُخبة المتعلِّمة، ثم الفقر وانعدام القدرة على العيش الكريم لقطاعات عريضة، تظهر مدى التحدي لدفع المسيرة الديمقراطية، ومدى أهمية ومسؤولية وحكمة من يتصدى لقيادة الفترة الانتقالية ؛ فترة عدم الاستقرار والتي سوف تمتد لسنوات طويلة قد تصل إلى 15عامًا، لتتعاقب عدة انتخابات للمجالس النيابية والرئاسية، ويتم تجريب التيارات الإسلامية والليبرالية والثورية ،وغيرها، قبل أن تصبح الأمور أكثر وضوحًا وشفافية لمعظم قطاعات الشعب المصري... وستكون هذه الفترة من أخطر الفترات في تاريخ مصر الحديث.



وُلِد بروفيسور صالح شمس الدين إسماعيل بالقاهرة عام ١٩٥٢.

درس علوم الكيمياء ، وتخرج عام١٩٧٤ من كلية العلوم بجامعة أسيوط.

يعمل حالياً كأستاذ للكيمياء النووية بمعهد الطاقة الذرية - جامعة التكنولوجيا بفيينا بعد رحلة علمية امتدت ٤٠ عاماً والتدرج بالعديد من المناصب بالجامعات المصرية والنمساوية.

تخصص في بناء الأجهزة الدقيقة والمستخدمة بالمفاعلات النووية البحثية، وأشرف على العديد من المشروعات الدولية لتطوير الأجهزة النووية وتركيبها في عدد من المفاعلات النووية بالعالم بالتعاون مع الوكالة الذرية الدولية بفيينا.

يهتمٍ بروفيسور إسماعيل حاليًا بتبسيط العلوم وخاصةً النووية، ويرأس المركز المصري بالنمسا ضمن أنشطته وتفاعله العلمي والاجتماعي مع الجامعات وهيئات التعليم والجاليات المصرية بالخارج. وهو عضو بالمجلس الاستشاري لعلماء مصر بالخارج بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

بروفيسور إسماعيل كاتب ومفكر له العديد من المقالات الصحفية المنشورة بالصحف المصرية وبالخارج، وكذلك الحوارات الصحفية وتغطي الكثير من الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية

ISBN 9789774931895

9 789774 931895